

سلسلة مؤلفات الشهيد الثاني

٧



مجلس تشخيص مسائل  
مركز دراسات

الشهيد الثاني  
٧

# حاشية المختصر النافع

للسهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي

مركز الابحاث والدراسات الإسلامية

قسم إحياء التراث الإسلامي

حاشية المختصر النافع

مركز الابحاث  
والدراسات  
الإسلامية



مصورات

مكتبة الصدوق



سلسلة مؤلفات الشهيد الثاني ٧/

مركز دراسات وبحوث إسلامي ١٣٧٠

# حاشية المختصر النافع

للسيد الثاني زين الدين بن علي العاملي

مركز الابحاث والدراسات الإسلامية

قسم إحياء التراث الإسلامي

مركز أبحاث ودراسات إسلامي حوزة عليقم ١٣٨٠

شهيد ثاني، زين الدين بن علي، ٩١١-٩٦٦ ق. محشى.  
حاشية المختصر النافع / للشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي، مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية،  
قسم إحياء التراث الإسلامي - قم: دفتر تليغات اسلامی حوزه علمية قم، مركز انتشارات، ١٣٨٠.  
٢٤٠ ص. - (دفتر تليغات اسلامی حوزه علمية قم، مركز انتشارات، ٨٨٠. آثار مركز مطالعات و  
تحقيقات اسلامی؛ ١٣٧)

ISBN 964 - 424 - 891 - 0

١٣٠٠٠ ریال.

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیما.

al-sahid al-sani zayn al-din 'ali al-'arneli. hasiyat

پشت جلد به انگلیسی:

[commentary on the book] al-moxtasar al-nafe'

کتابنامه: ص [٢٣١] - ٢٤٠؛ همچنین به صورت زیر نویس.

١. سحقی حلی، جعفر بن حسن، ٦٠٢-٦٧٦ ق. المختصر النافع، نقد و تفسیر. ٢. فقه جعفری -  
قرن ٧ ق. الف. محقق حلی، جعفر بن حسن، ٦٠٢-٦٧٦ ق. المختصر النافع. حاشیه. ب. دفتر تليغات اسلامی  
حوزه علمية قم. مركز مطالعات و تحقيقات اسلامی. واحد إحياء التراث الإسلامي. ج. دفتر تليغات اسلامی  
حوزه علمية قم. مركز انتشارات. د. عنوان. هـ. عنوان: المختصر النافع. حاشیه.

٢٩٧/٣٤٢

BP ١٨٢/م ٣٠٣٥

٦ - ملل انتشار: ١٦٢٣

شابك: ٠-٨٩١-٤٢٤-٩٦٤ / ISBN: 964 - 424 - 891 - 0



مجمع‌التسلط  
مركز انتشارات

### حاشية المختصر النافع

المؤلف: شهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي

المحقق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية

قسم إحياء التراث الإسلامي

الناشر: مركز انتشارات دفتر تليغات اسلامی

(مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)

المطبعة: مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي

الطبعة: الأولى / ١٤٢٢ ق، ١٣٨٠ ش

الكمية: ١٥٠٠

السعر: ١٣٠٠ تومان

حقوق الطبع محفوظة للناشر

عنوان: قم، شارع شهداء (صفائية)، مركز انتشارات دفتر تليغات اسلامی.

ص ب: ٩١٧، هاتف: ٧٧٤٢١٥٥-٧، فاكس: ٧٧٤٢١٥٤، توزيع: ٧٧٤٣٤٢٦

نشانی الکترونیکی: <http://www.hawzah.net/M/M.htm>

E-mail: Bustan-e-Ketab@noornet.net، پست الکترونیکی

Printed in the Islamic Republic of Iran

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على خير خلقه محمد وعلى أهل بيته الطاهرين . وبعد، إنّ علم الفقه من أجلّ العلوم شأنًا وأعلاها مكاناً وأرجحها ميزاناً وأعظمها شرفاً، فله المرتبة العليا والمنزلة القصوى، وكفى له علوّاً وامتيازاً وسموّاً واعتزازاً أنّ الفقه عماد الدين، و«ما عبد الله بشيء أفضل من الفقه في الدين»<sup>١</sup>. فهو الطريق الوحيد لمعرفة شريعة سيّد المرسلين وأحكام الله المنزلة بالوحي على لسان رسول الله خاتم النبيّين .

ولهذا اهتمّ بشأنه العلماء خلفاً عن سلف، واتعبوا ابدانهم في طلب معرفته وتحصيله، وأسهروا أجبانهم، وتجرّعوا ليلته الغصص، وخاضوا لاجله اللجج، وطوّوا لطلبه البيداء حتّى فازوا بالمراد، وأصبحوا مناهج الرشاد وهداة العباد .

وقد صنّفوا وألّفوا فيه المصنّفات والمؤلّفات من صدر الأوائل إلى الأواخر التي لاتعدّ ولا تحصى، حتّى قيل: إنّ أكثر التراث المدوّن للشيعة الإمامية يتمثّل في علم الفقه، حيث خلف السلف من علمائنا ميراثاً خالداً وعطاءً زاخراً في هذا المجال .

### المختصر النافع

إنّ كتاب المختصر النافع تأليف الشيخ نجم الدين المحقّق الحلّي (٦٠٢ - ٦٧٦ هـ) . من المتون المهمة للفقه الجعفري، لخصه المؤلّف من كتاب شرائع الإسلام ولهذا يسمّى أيضاً النافع في مختصر الشرائع . وهو على إيجازه أحد المتون المهمة في فقه الشيعة الإمامية، التي عولّ عليها كافّة الفقهاء ودارت عليه رحي التدريس والتعليق والشرح من لدن عصر المؤلّف حتّى اليوم، ذكر صاحب الذريعة،

له اثنين وثلاثين شرحاً<sup>١</sup>. إليك أسماء عدد من الشروح المهمة :

- ١- المعتبر في شرح المختصر، للماتن نفسه أبي القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الهذلي (م ٦٧٦هـ).
- ٢- إيضاح النافع، للشيخ إبراهيم القطيفي، معاصر المحقق الكركي (م ٩٤٥هـ).
- ٣- المهذب البارع، للشيخ جمال الدين أبي العباس أحمد بن فهد الحلبي الأسدي (م ٨٤١هـ).
- ٤- كشف الرموز، للشيخ الفقيه الحسن بن أبي طالب الفاضل الآبي (م بعد ٦٧٢هـ)، وهو أول الشروح بعد شرح الماتن.
- ٥- كنز المسائل، للشيخ عبدالله بن عباس السري البحراني (م حوالي ١٢٧٠هـ).
- ٦- كنز المنافع، للأمير شرف الدين علي بن حجة الله الطباطبائي الشولستاني، شيخ العلامة المجلسي.
- ٧- رياض المسائل وحياض الدلائل، للعلامة المير السيّد علي بن محمد علي بن أبي المعالي (م ١٢٣٨هـ). وهو ابن أخت الوحيد البهبهاني وصهره على بنته.
- ٨- الضياء اللامع، للشيخ فخر الدين بن محمد بن أحمد بن طريح النجفي (م ١٠٨٥هـ).
- ٩- التنقيح الرائع، للفاضل المقداد بن عبدالله السيوري (م ٨٢٦هـ).
- ١٠- منتقد المنافع، للمولى حبيب الله بن علي مدد الساوحي الكاشاني (م ١٣٤٠هـ).

### الحواشي والتعليقات عليه

وعليها حواشٍ وتعليقات، منها<sup>٢</sup>:

- ١- حاشية الشيخ إبراهيم بن سليمان القطيفي، صاحب الشرح المسمى بإيضاح النافع (م ٩٤٥هـ).
- ٢- حاشية الشيخ أحمد بن علي بن الحسين بن علي الحر العاملي.
- ٣- حاشية الشيخ السعيد زين الدين الشهيد الثاني (م ٩٦٦هـ)، وهو كتابنا هذا.
- ٤- حاشية الشيخ عبدالعالي ابن المحقق الشيخ علي الكركي (م ٩٩٣هـ).
- ٥- حاشية الشيخ عبدالنبي بن سعد الجزائري (م ١٠٢١هـ).
- ٦- حاشية الشيخ علي بن سليمان بن درويش بن حاتم القديمي (م ١٠٦٤هـ).
- ٧- الحاشية على الفرائض منها خاصة، للشيخ نور الدين علي بن حسين بن عبدالعالي الكركي (م ٩٤٠هـ).

١. الذريعة، ج ٤، ص ٤٦٣ و ج ١٤، ص ٥٧ - ٦١ و ج ٢٣، ص ٤؛ وانظر مقدّمه اي برفقه شيعة، ص ١٠١.  
٢. راجع الذريعة، ج ٦، ص ١٩٣؛ التراث العربي (مكتبة آية الله المرعشي)، ج ٢، ص ٣٤٨.

- ٨- حاشية الشيخ علي بن عبدالعالي الكركي أيضاً (م ٩٤٠هـ).
- ٩- حاشية الشيخ علي بن الشيخ محمد، سبط الشهيد الثاني وصاحب الدر المنثور (م ١٠١٤هـ).
- ١٠- حاشية للمولى فضل الله؟ معاصر للعلامة الحلبي.

### حاشية الشهيد الثاني

حاشية مختصرة صغيرة الحجم كتبها لتوضيح المهمّ منه: من فقه اللغة، وبيان المراد من المطلقات والمبهمات، وتفصيل المجل منهُ، مع الإشارة إلى بعض أدلة الأحكام وتأييد بعض فتاوى الماتن، وردّ بعض تردّداته.

نسبه إليه من المترجمين له: تلميذه ابن العودي في رسالة بغية المريد، وقال: «ومنها حاشية على المختصر النافع، تشتمل على تحقيق المهمّ منها»<sup>١</sup>. وذكرها الشيخ الحرّ العاملي في أمل الآمل<sup>٢</sup>، والبحراني - نقلاً عنه - في اللؤلؤة<sup>٣</sup>، والروضاتي في روضات الجنّات<sup>٤</sup>، والافندني الإصفهاني في رياض العلماء<sup>٥</sup>.

وقال العلامة آغا بزرگ الطهراني في الذريعة: «الحاشية عليه [المختصر النافع] للشيخ السعيد زين الدين الشهيد... أولها بعد الحمد: (فهذه تعليقات علّقها من جعله الله للشريعة عيناً وللشريعة زيناً)<sup>٦</sup>.

ومعلوم أنّ العبارة المنقولة من أولها ليست من عبارة الشهيد رحمه الله، بل هي من الكاتب والناسخ.

لم يصرّح المصنّف بتاريخ تأليف الحاشية، ولم يرد أيضاً في مصادر ترجمته.

### عملنا في التحقيق

(١) النسخ المعتمدة:

- ١- مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران المرقّمة ١٠٩٥ (ف ٥ / ١٨٦٩) استنسخت عام ١٢٩١هـ. في ٧٥ ورق بالقطع الرقعي. ورمزنا لها بـ«د».

١. الدر المنثور، ج ٢، ص ١٨٦.

٢. أمل الآمل، ج ١، ص ٨٦.

٣. لؤلؤة البحرين، ص ٣٨.

٤. روضات الجنّات، ج ٣، ص ٣٧٥.

٥. رياض العلماء، ج ٢، ص ٣٧٠.

٦. الذريعة، ج ٦، ص ١٩٣.



٢- مخطوطة مكتبة آية الله العظمى الكلبي يگاني رحمه الله ، بقم المقدسة ، المرقمة ١٠٠٤ (ف ٢/١٦٣) مكتوبة في حاشية مخطوطة المتن . ورمزنا لها بـ«گ» .

٣- مخطوطة مكتبة المدرسة الفيضية ، بقم المقدسة ، المرقمة ١٦٠٨ (ف ١/ ٢٣٦) مكتوبة أيضاً في حاشية مخطوطة المتن . وهي أكمل النسخ وأحسنها ، ولذلك جعلناها أساساً للتحقيق . ورمزنا لها بـ«م» .

ب) استنسختها أولاً على النسخة «د» ثم قابلناه على النسختين الأخيرتين وأثبتنا المواضع التي سقطت منها كلاً في موضعه من دون الإشارة إلى موضع الاختلاف في الهامش .

ج) وضعنا الحواشي المشار إليها بـ«قوله :» بين القوسين الصغيرين بخط أكبر ، مشيرين إلى رقم الصفحة من متن المختصر النافع المحقق المطبوع سنة ١٤١٣ هـ ، في مؤسسة البعثة بقم المقدسة في ٥٠٣ صفحة ؛ ليسرّ على القارئ الرجوع إلى المتن عند الاحتياج ، وكذلك أخذنا عناوين المباحث والفروغات من الماتن قدس سره ووضعناها بين المعقوفين [ ] .

### شكر وثناء

وفي الختام نحمد الله سبحانه ونشكره على توفيقه إيانا لتحقيق هذا الأثر وإصداره بالشكل اللائق به . ونتقدم بجزيل الشكر وجميل الثناء إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل الشريف ، نخصّ منهم بالذكر : حجة الإسلام الشيخ علي الأسدي ، فإنه تصدّى لتحقيق هذه الحاشية من بدء الاستنساخ حتى نهاية المطاف . والإخوة الفضلاء وحجج الإسلام : الشيخ محمد الباقر والشيخ علي أوسط الناطقي والشيخ نعمة الله الجليلي والأستاذ الأديب أسعد الطيّب والشيخ محسن النوروزي والأخ إسماعيل بيك المندلاوي والأخ حسان فرادي ، الذين ساهموا في المراجعة النهائية للكتاب وتصحيح التجارب المطبعية والمقابلة وإخراج الكتاب بأحسن هيئة ممكنة ، جزاهم الله خير الجزاء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، وصلى الله على نبيّنا وسيّدنا محمد وآله الطيّبين الطاهرين .

قسم إحياء التراث الإسلامي

مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية

٣ شعبان المعظم ١٤٢١ = ١٠ أيار ١٣٧٩



کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران  
تاسیس ۱۳۰۲  
شماره ثبت کتابخانه  
۱۱۱۱۱۱۱۱

# جاشیه خستصناف

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله رعت المني قال جهر الرجل بجهريه  
 يشبه قبا قوله رعت حمراء و كبر جهر اي  
 و المراء و ساء و المراء و اكرت قوله و ساء و  
 المراء و المراء و الامة انني  
 قرة الرجل و كبر جهر اي  
 و المراء و ساء و المراء و اكرت قوله و ساء و  
 المراء و المراء و الامة انني

و هو ان السارق لا يجمع فيه النصف كل ذلك  
 مع عدم التقريب او الاضطرار كما في قوله والوجه  
 اعتبار التقريب قوي قوله و ان الاكثى حفظا فليس  
 قوله من الاصحاب من شرط الشرط ان يكون  
 قوي فلو كان كبر الفهم على العبدية تمنع به بعد قوله

ان يكون السارق  
 من غير ان يكون  
 من غير ان يكون

قوله من الاصحاب من شرط الشرط ان يكون  
 قوي فلو كان كبر الفهم على العبدية تمنع به بعد قوله  
 قوله من الاصحاب من شرط الشرط ان يكون  
 قوي فلو كان كبر الفهم على العبدية تمنع به بعد قوله

التقريب في الضمان وعدمه يمكن نقل الرواية على ما هو  
 فلو اوقيل خبرنا في الرواية ضعف الاقوى انها كالمثل

او من نصيب الحكومة عموما او خصوصا

تمت الى ثمة الخاتم القديس

فليس البرور والبريد

السامع من الذين

علة النافق

١١١

١١١

١١١



# حاشية المختصر النافع

للسهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي

مركز الابحاث والدراسات الإسلامية

قسم إحياء التراث الإسلامي



### بسم الله الرحمن الرحيم

ص ٣٩ قوله: «وَحَصِرَتْ» الحَصْرُ: العِيُّ، يقال: حَصِرَ الرجلُ يَحْصُرُ حَصْرًا مَثَلُ: تَعِبَ يَتَعَبُ تَعَبًا<sup>١</sup>.

قوله: «وَحَسِرَتْ» حَسَرَ بَصْرُهُ يَحْسِرُ حُسُورًا، أي كَلَّ وانْقَطَعَ بَصْرُهُ<sup>٢</sup>. والمراد هنا عدم الإدراك.

قوله: «وعلى عترته الطاهرين» المراد بالعترة الأئمة الاثنا عشر وفاطمة عليها السلام<sup>٣</sup>.

قال الجوهري: عترة الرجل: نَسْلُهُ وَرَهْطُهُ الْأَذْنُونُ<sup>٤</sup>.

يَدْخُلُ فِي الْأَوَّلِ مَنْ عَدَا عَلِيًّا عليه السلام، وَيَدْخُلُ هُوَ فِي الثَّانِي.

قوله: «وَتُرْغَمُ» الرِّغَامُ: التراب، وإرغام الأنف إلصاقه بالتراب، كناية عن ذلته<sup>٥</sup>.

١. الصحاح، ج ٢، ص ٦٣١، «ح ص ر».

٢. الصحاح، ج ٢، ص ٦٢٩، «ح ص ر».

٣. كما في معاني الأخبار، ص ٩٠-٩٢؛ وكشف الغمّة، ج ٣، ص ٢٩٩.

٤. الصحاح، ج ٢، ص ٧٣٥، «ع ت ر».

٥. الصحاح، ج ٤، ص ١٩٣٤؛ المصباح المنير، ص ٢٣١، «ر غ م».

## كتاب الطهارة

### [في المياه]

ص ١٤ قوله : «يَرْفَعُ الْحَدَثَ وَيُزِيلُ الْخَبَثَ» المراد بالحدَث : الأثرُ الحادثُ للمكلفِ عند حصولِ أحدِ الأسبابِ الموجبةِ لِحُصُوصِيَّةِ، المُتَوَقَّفُ رَفْعُهَا عَلَى النِّيَّةِ . وَ الْخَبَثُ هُوَ النَّجَاسَةُ .  
قوله : «على أحد أوصافه» أي الثلاثة المَعْهُودَةُ، وهي : اللَّوْنُ وَالطَّعْمُ وَالرَّائِحَةُ، دون باقي الأوصاف، كالبرودة .

قوله : «إذا كان له مادة» مع كُرِّيَّتِهِ وَإِلَّا يَنْجُسُ كَالوَاقِفِ .  
ثمَّ إن تساوت سَطُوهُ، اعتبرت كُرِّيَّةُ جَمِيعِ الْمَاءِ، وَلَوْ اخْتَلَفَتْ وَعَرَضَتْ لَهُ نَجَاسَةٌ، لَمْ يَنْجُسِ الْأَعْلَى مَطْلَقًا، وَلَا الْأَسْفَلُ إِنْ كَانَ الْجَمِيعُ كُرًّا، وَلَوْ اسْتَوْعَبَ التَّغْيِيرُ مَا بَيْنَ حَافَتَيْهِ، اشْتَرَطَ فِي عَدَمِ نَجَاسَةِ الْأَسْفَلِ كَوْنُهُ كُرًّا، وَلَا يُضَمُّ عَلَيْهِ الْأَعْلَى وَلَا الْمَمْتَزِجُ .

### [منزوحات البئر]

ص ١٥ قوله : «في المسكرات» المراد بالمسكرات : النَّجِسَةُ الْمَائِعَةُ بِالْأَصَالَةِ، فَلَا تَنْجُسُ الْحَشِيشَةُ وَنَحْوُهَا وَإِنْ عَرَضَ لَهَا مَيْعَانٌ .  
قوله : «تراوح عليها قوم» المراد بالقوم الرجالُ، فَلَا يَجْزِيُ النِّسَاءُ وَلَا الْخَنَائِيُّ وَلَا الصَّبِيَّانَ .  
وَلَا بَدَأَ أَنْ يَكُونُوا أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا .

- قوله: «وكذا قال الثلاثة<sup>١</sup>: في الفرس والبقرة<sup>٢</sup> بل تُلْحَقُ بما لا نَصَّ فيه.
- قوله: «لموت الإنسان سبعون دلوًّا» لا فرق في الإنسان بين الصغير والكبير، والذكر والأنثى. ويشترط فيه الإسلام إلا أن يقع ميتًّا، فلو وَقَعَ حيًّا، نُزِحَ الجَمِيعُ.
- قوله: «فإن ذابت فأربعون أو خمسون» بل خمسون.
- قوله: «من ثلاثين إلى أربعين» بل أربعين.
- قوله: «ولموت الكلب وشبهه أربعون» وهو كلُّ ما في حَجْمِهِ.
- قوله: «ولو كان رضيعاً» المراد بالرضيع مَنْ لَمْ يَزِدْ سِنُهُ عَلَى الْحَوْلَيْنِ مع اغتذائه باللبن غالباً.
- قوله: «وكذا في المصْفُور وشبهه» هو ما دون الحمامة.
- قوله: «ويُسْتَوْفَى المقدَّر» ولو لم يكن لها مقدَّر، نُزِحَ أَجْمَعُ، ومع التعذُّرِ يَجِبُ التَّراوُحُ.

### [الماء المضاف]

- قوله: «المروي: المنع<sup>٣</sup> الرفع قَوِيٌّ.
- قوله: «عدا ماء الاستنجاء» بشرط أن لا يَتَغَيَّرَ بالنَّجَاسَةِ، ولا تَلَاقِيَه نَجَاسَةٌ أُخْرَى خارجة عن محلِّه، أو عن حَقِيقَةِ الْحَدَثِ الْخَارِجِ، وأن لا تَتَفَصَّلَ مع الماءِ أَجْزَاءٌ مِنَ النَّجَاسَةِ، أي مُمَيِّزَةٌ.
- ولا فرق بين المَحْرَجَيْنِ ولا بين المتعدِّي وغيره ما لم يَتَفَاحَشْ.

### [الأسار]

- قوله: «بما لا يُدْرِكُهُ الطَّرْفُ من الدم» أي لا يُدْرِكُهُ حَالٌ وَقُوعُهُ فِي الْمَاءِ؛ لِقِلَّتِهِ مع كونه

١. هُمُ الشَّيْخُ الْمُنْبِي، وَالسَّيِّدُ الْمُرْتَضَى، وَالشَّيْخُ الطُّوسِي، كَمَا فِي كَشْفِ الرَّمُوزِ، ج ١، ص ٤٠.

٢. الْمُتَعَمِّدُ، ص ٦٦؛ الْمَبْسُوطُ، ج ١، ص ١١؛ النِّهَايَةُ، ص ٦؛ وَنَقَلَ قَوْلَ السَّيِّدِ عَنِ الْمَصْبَاحِ الْمُحَقَّقِ فِي الْمَعْتَبَرِ، ج ١، ص ٦١.

٣. تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ١، ص ٢٢١، بَابُ الْمِيَاهِ وَأَحْكَامِهَا، ح ٦٣٠؛ الْأَسْبِصَارُ، ج ١، ص ٢٧، بَابُ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، ح ٧١.



مُدْرَكَاً قَبْلَهُ .

قوله : «أحوطهما : النَّجَاسَةُ» الأقوى النَّجَاسَةُ .

### [الطهارة المائية]

صه٤ : قوله : «مثلاً ما على الحشفة» المثَلان كنايةٌ عن العَسَلَتَيْنِ ، ويُعْتَبَرُ الفصل بينهما ليحصل العَدَدُ .

صه٤ : قوله : «ولا يُستعمل العَظْم ولا الرَوث» يُطَهَّران وإنِ أَثِمَ .  
قوله : «ولا الحَجَرُ المُسْتَعْمَلُ» إن كان نجساً ، وإلا جاز استعماله ، كما لو طَهَّرَ ، أو كان أحدَ الثلاثة مع زوال عينِ النَّجَاسَةِ قَبْلَهُ .

### [مكروهات التخلي]

قوله : «ومواضع اللعن» أبواب الدُّورِ .  
قوله : «وتحت الأشجار المشمرة» أي التي من شَأْنِهَا الثَّمَرُ وإن لم تكن مُثْمِرَةً بالفعل ، أو تبقى النَّجَاسَةُ إلى أوانِهِ .  
قوله : «وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى» أو اسم نبيٍّ أو إمامٍ مَقْصُودٍ بِالكِتَابَةِ . وهذا مع عدم إصابته بالنَّجَاسَةِ ، وإلا حَرُمَ .

### [كيفية الوضوء]

صه٧ : قوله : «ويجوز تقديمها عند غَسْلِ اليدين» والمراد به : المُسْتَحَبُّ لِلوُضُوءِ ؛ إذ لا يجوز تقديمها عند غَسْلِهما قَبْلَهُ لِلنَّجَاسَةِ ونحوها .  
ويُشْتَرَطُ كَوْنُ غَسْلِهما من ماءٍ قليلٍ في إناءٍ واسعٍ الرأسِ يغترف منه .  
قوله : «واستدامة حكمهما» المراد بالاستدامة الحَكْمِيَّةُ أن لا يَنْوِي نِيَّةً تُنافِي النِّيَّةَ الأولى .  
قوله : «ولا تخليلها» سواء كانت خَفِيفَةً أم كَثِيفَةً ، لكن يَجِبُ غَسْلُ البَشَرَةِ الظَّاهِرَةِ خِلالِ الشَّعْرِ الخَفِيفِ وغيره .  
قوله : «ولو دهنًا» مع تحقُّق اسم الجريان .

ص ٤٨ قوله : «ولا ترتيب فيهما» بل يَجِبُ تقديم اليمنى .  
 قوله : «ولا تكرار في المسح» أي ليس التكرار مشروعا ، فلو فعله معتقدا مشروعيته  
 أثم ، ولا تبطل به العبادة .  
 قوله : «ولا يجوز أن يؤلّي وضوءه غيره اختياراً» ويجوز مع الاضطراب ، ويتولّى المعذور  
 النية .

ص ٤٩ قوله : «بعد انصرافه» يتحقق الانصراف بالفراغ من الوضوء وإن لم ينتقل عن مكانه .

### [غسل الجنابة]

ص ٥٠ قوله : «وفُتور البدن» المراد بفتور البدن انكسار شهوته بعد خروجه . ولا يشترط في  
 الحكم بكونه منياً اجتماع الوصفين وإن كانا متلازمين غالباً .  
 قوله : «أو ثوبه الذي ينفرد به» دون ما يشترك فيه غيره .  
 ويتحقق الاشتراك بأن يلبساه دفعة أو ينأما عليه ، لا بالتناوب ، بل يحكم به لذي  
 التوبة ما لم يعلم انتفاؤه عنه ، فينتفي عنهما .  
 قوله : «ولو كان كالدهن» [المراد به] حصول مسمى الجريان في الغسل ولو بمعاون .  
 والتشبيه بالدهن أقله الجريان لا عدمه .  
 قوله : «وتخليل ما لا يصل الماء إليه إلا به» التخليل إدخال الماء خلاله . وضمير «إليه»  
 يعود إلى البدن المدلول عليه بالبشرة ، لا إلى المسمى المختل .  
 قوله : «وغسل يديه ثلاثاً» المراد من المرفقين بخلاف الوضوء .  
 قوله : «والمضمضة» يكفي مجرد وضعه في الحلق .  
 ص ٥١ قوله : «ودخول المساجد» ويحرم أيضاً التردد في المسجد .  
 قوله : «إلا اجتيازاً» الاجتياز مكروه مع أمن التلوّث .  
 قوله : «ولو رأى بللاً بعد الغسل ، أعاد» المراد بالبلل : المشتبه بحيث لا يعلم كونه بولاً  
 أو منياً أو غيرهما .

١ . أي التشبيه بالدهن مبالغة في الاجزاء بالجريان القليل على جهة المجاز لا الحقيقة ، كما في مسالك الافهام ، ج ١ ،

والمراد بالاجتهاد الاستبراء مع تعذر البول، أما مع إمكانه فلا حُكْمَ له. والحاصل أنه متى كان قد بال واستبرأ، أو بال خاصة أو استبرأ خاصة مع عدم إمكان البول لم يعد الغسل، وإلا أعاده، وذلك في صورتين: أن لا يبول ولا يستبرئ، أو يستبرئ مع إمكان البول.

قوله: «أصحها: الإتمام والوضوء» ما اختاره هو الأقوى.  
والخلاف المذكور في غسل الجنابة، أما غيره فيكفي إتمامه والوضوء بغير إشكال.

### [غسل الحيض]

قوله: «فإن اشتبه بالعدرة» العذرة بضم العين المهملة وسكون الدال المعجمة، أي البكارة بفتح الباء. وفي العبارة حذف المضاف، أي اشتبه بدم العذرة.  
ص ٥٢ قوله: «المروي: أنه حيض» بل يشترط التوالي في الثلاثة.

قوله: «والمضطربة إلى التميز» المراد بالتمييز هنا أن يوجد الدم المتجاوز للعشرة على نوعين أو أنواع بعضها أقوى من بعض، واشتبه بدم الحيض، فتجعل المرأة حيضاً، والباقي استحاضة بشرط أن لا يزيد القوي على عشرة، ولا ينقص الضعيف عن عشرة.  
قوله: «حتى يتيقن الحيض» إلى أن تمضي ثلاثة أيام عن رؤيته. الأصح جواز تحيضها برؤيته مع ظنها أنه حيض.

ص ٥٣ قوله: «مع دخوله بها وحضوره» أو حُكْمُ حُضُورِهِ، وهو الغائب عنها غيبة يمكنه استعلام حالها، أما الغائب لا كذلك فإنه يجوز له الطلاق إذا تيقن انتقالها من طهر إلى آخر بحسب عادتها، فلو وافقت حينئذ الحيض صح. وفي حُكْمِهِ الحاضر الذي لا يمكنه العلم بها كالمحبوس.

قوله: «وهل يجوز أن تسجد؟» المراد بالجواز هنا معناه الأعم، وهو ما عدا الحرام. والسماع يشمل الاستماع. والسجود واجب عليها مع الاستماع قطعاً، ومع السماع

المجرّد على الأقوى .

قوله : «الكفّارة دينار في أوّله» المراد بالدينار هنا المثقال من الذهب الخالص المضروب .  
والمراد بأوّل الحيض ووسطه وآخره أجزاء مدّة الثلاثة ، بمعنى أن تُقسّم عاداتها أو  
مجموع حيضها ثلاثة أقسام : فالثلث الأوّل أوّله ، والثاني وسطه ، والثلث الثالث  
آخره .

قوله : «وكذا لو أدركت من آخر الوقت» المعتبر من أوّل الوقت مُضيّ قدر الصلاة  
وشرائطها المفقودة ، ومن آخره قدر ركعة مع الشرائط .

### [غسل الاستحاضة والنفاس]

قوله : «ولو كان عبيطاً» العبيط - بالعين والطاء المهملتين - الأحمر الطري<sup>١</sup> .

قوله : «لزمها إبدالها» وغسل ما ظهر من الفرج .

صه قوله : «وإذا فعلت ذلك ، صارت طاهراً» بمعنى أنّها تستبيح ما تستبيحُه الطاهر ، لا أنّها  
طاهر بالفعل .

قوله : «أو انقضاء العشرة» فمع تجاوز العشرة يكون الزائد استحاضةً . ثمّ إن كانت  
مُبتدئة أو مضطربة [فالعشرة] نفاس ، وإن كانت ذات عادة مُستقيمة في الحيض ،  
رجعت إليها . وحكمها في الاستظهار بعد العادة كالحائض .

### [أحكام الاحتضار]

صه قوله : «استقبال الميت بالقبلة على أحوط القولين» الوجوب قويٌّ .

قوله : «وباطن رجله إليها» بحيث لو جلس كان وجهه إليها .

قوله : «نقله إلى مصلاه» إن عسر خروج روجه ، والمراد بالمصلّى ما كان معتاد الصلاة  
فيه أو عليه .

قوله : «إن مات ليلاً» وكذا إن مات نهاراً وبقي إلى الليل .

قوله: «إلا مع الاشتباه» فَيُسْتَبْرَأُ بِعَلَامَاتِ الْمَوْتِ، مثلُ: انخسافِ صُدْغِيهِ، ومِيلِ أَنْفِهِ وامتدادِ جِلْدِهِ، وانخلاعِ كَفِّهِ من ذِرَاعِهِ، واسترخاءِ قَدَمَيْهِ، أو يصبر عليه ثلاثة أيام.

### [غسل الميت]

قوله: «كفت المرة بالقراح» الأصحُّ أَنْ الْعَسْلَةَ لَا تَسْقُطُ بِقَوَاتٍ مَا يُطْرَحُ فِيهَا.

قوله: «ويُتَقَّى جيبه» بإذنِ الْوَارِثِ الْبَالِغِ الرَّشِيدِ.

ص ٥٦ قوله: «وتُستَر عورته» بَلْ يَجِبُ، إِلَّا أَنْ يَثِقَ الْغَاسِلُ مِنْ نَفْسِهِ بِكَفِّ النَّظَرِ وَأَمْنِ النَّظَرِ، أو كونه غير مُبْصِرٍ، أو كونه الْمَيِّتِ طِفْلاً لَهُ ذَوْنُ ثَلَاثِ سِنِينَ، فَإِنَّ السُّتْرَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ، اسْتَظْهَاراً مِنَ الْغَلَطِ.

### [الكفن]

قوله: «مئزر» يشترط في الْمِئْزَرِ أَنْ يَسْتُرَ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ، وفي الْقَمِيصِ وَصُولُهُ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ.

قوله: «مما تجوز الصلاة فيه» ولا يجوز في الْجِلْدِ وَإِنْ جازت الصلاة فيه.

قوله: «وخرقة لفخذه» وتسمى الخامسة، طولها ثلاث أذرع ونِصْفُ فِي عَرْضِ شِبْرِ ونِصْفِ تَقْرِيباً.

وكيفية شدّها: أَنْ يَعمَلَ بِنْدَيْنِ وَيَرْبِطَهُمَا فِي وَسْطِهِ وَيُدْخِلُ تَحْتَ الْبِنْدَيْنِ الْجَانِبَ الْآخَرَ، ثُمَّ يَلْفُ بِمَا بَقِيَ مِنْهَا فَخَذَيْهِ لَفّاً شَدِيداً بِغَيْرِ تَكَرُّرٍ حَتَّى يَنْتَهِيَ، فَيُدْخِلُ الْطرفَ تَحْتَ الْحَاشِيَةِ.

قوله: «وعِمَامَةٌ» لَا تَقْدِيرُ لِلْعِمَامَةِ طَوْلاً وَلَا عَرْضاً، بَلْ بِمَا يُتَأَدَّى بِهِ الْغَرَضُ الْمَطْلُوبُ مِنْهَا مَعَ صَدَقِ الْأَسْمِ عَلَيْهَا عَرَفاً.

ص ٥٧ قوله: «وتزاد المرأة لفافة أخرى». لَا تَقْدِيرُ لِهَذِهِ اللَّفَافَةِ طَوْلاً وَلَا عَرْضاً، بَلْ مَا يُتَأَدَّى بِهِ الْغَرَضُ الْمَطْلُوبُ مِنْهَا.

قوله: «وَنَمَطٌ» النَّمَطُ: ضَرْبٌ مِنَ الْبَسْطِ، وَالْجَمْعُ أَنْمَاطٌ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَزَادَ بَعْضُ

أَهْلُ اللَّعَةِ : أَنْ لَهُ خَمَلًا رَقِيقًا<sup>١</sup> .

ومحلّه فوقَ الجَمِيعِ ، ومع عَدَمِهِ تُبَدَّلُ لِفَاقَةً أُخْرَى .

قوله : «وَالْإِلا فَمِنْ الْخِلَافِ» الْخِلَافُ بِكسرِ الْخَاءِ وتخفيفِ اللَّامِ . فَإِنْ فَقَدَ فَمِنْ الرِّمَانِ ، ومع فَقْدِهِ يَتَنَقَّلُ إِلَى الشَّجَرِ الرُّطْبِ . والمشهور<sup>٢</sup> كَوْنُ طَوِيلٍ كُلِّ وَاحِدَةٍ قَدَرِ عَظْمٍ ذِرَاعِ الْمِيتِ تَقْرِيبًا .

### [الدفن]

قوله : «فَلَوْ كَانَ فِي الْبَحْرِ» الْمُرَادُ بِالْبَحْرِ مَا يَعُمُّ الْأَنْهَارَ الْعَظِيمَةَ كَالنَّيْلِ . وَيُشْتَرَطُ فِي السَّاتِرِ كَوْنُهُ ثَقِيلًا بِحَيْثُ يُنْزَلُ فِي عُمُقِ الْمَاءِ ، فَلَا يَكْفِي الصُّنْدُوقُ مِنَ الْخَشَبِ الَّذِي يَبْقَى عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ ، وَيَجِبُ الْاسْتِقْبَالُ بِهِ حِينَ الْإِلْقَاءِ ، كَالدَّفْنِ .

ص ٥٨ قوله : «وَتَرْبِيعُهَا» وَهُوَ حَمْلُهَا مِنْ جَوَانِبِهَا الْأَرْبَعِ كَيْفَ اتَّفَقَ ، وَالْأَفْضَلُ الْبِدْءُ بِمُقَدِّمِ السَّرِيرِ الْإَيْمَنِ ، وَالْخَتْمُ بِالْأَيْسَرِ دَوْرَ الرَّحَى .

قوله : «وَأَنْ يُجْعَلَ لَهُ لَحْدٌ» الْمُرَادُ بِاللَّحْدِ : أَنْ يُحْفَرَ فِي حَائِطِ الْقَبْرِ الَّذِي يَلِي الْقِبْلَةَ بَعْدَ الْوَصُولِ إِلَى مَتْنِ الْقَبْرِ مَكَانًا مُسْتَطِيلًا بِحَيْثُ يُمْكِنُ وَضْعُ الْمِيتِ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَبَرِ ، وَهَذَا فِي الْأَرْضِ الصَّلْبَةِ ، أَمَّا فِي الرِّخْوَةِ فَالشَّقُّ أَفْضَلُ ، وَالْمُرَادُ بِهِ : أَنْ يُحْفَرَ فِي قَعْرِ الْقَبْرِ شَقٌّ يُشَبِّهُ النَّهْرَ فَيُوضَعُ فِيهِ الْمِيتُ ، وَيُسَقَّفُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ .

قوله : «وَيُهَيَّلُ الْحَاضِرُونَ» أَي : يَرْمُونَ التُّرَابَ .

قوله : «مُرْبَعًا» مَقْدَارُ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ مُفَرَّجَاتٍ إِلَى شِبَرٍ .

قوله : «يُلْقَنَهُ الْوَلِيُّ» أَوْ مَا ذُونَهُ .

قوله : «وَتَجْدِيدُهُ» بِالْجِيمِ وَالْخَاءِ وَالْخَاءِ ، فَالْأَوَّلُ بَعْدَ انْدِرَاسِهِ وَانْمِحَاءِ أَثَرِهِ عَنْ وَجْهِ الْأَرْضِ ، سِوَاءِ انْدِرَاسَتِ عِظَامِهِ أَمْ لَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي أَرْضٍ مُسَبَّلَةٍ وَتَنْدَرِسُ عِظَامُهُ ، لَا يَجُوزُ تَجْدِيدُهُ حِينَئِذٍ .

وَالْمُرَادُ بِالثَّانِي تَسْنِيمُهُ . وَبِالثَّالِثِ الشَّقُّ ، أَي شَقُّهُ ثَانِيًا لِيُدْفَنَ فِيهِ مِيتٌ آخَرٌ ، هَذَا إِذَا

١ . النّهاية في غريب الحديث والأثر ، ج ٥ ، ص ١١٩ ، «ن م ط» .

٢ . نقله عن الفاضل الميسي العاملي في مفتاح الكرامة ، ج ١ ، ص ٤٤٦ .

أُعدَّ لذلك، وإلا حرم.

وينبغي استثناء قبور الأنبياء والأئمة عليهم السلام والعلماء ونحوهم من الأول؛ لما في تجديدها وإصلاحها من تعظيم شعائر الله، وإطباق السلف والخلف عليه.  
قوله: «ودفن ميتين في قبر واحد» ابتداءً، أو مع إعداده لدفن جماعة، أما لو دفن الميت في غير ذلك لم يجز نبشه لدفن آخر إلا أن يندرس.

ص ٥٩ قوله: «كفن المرأة على زوجها» دواماً ومتعةً، شرطت عليه في المتعة النفقة أم لا وإن كانت في حال الحياة ناشزاً؛ لعدم ثبوت كون ذلك تابعاً لوجوب النفقة بالحياة.

قوله: «لا يجوز نبش القبر» يجوز نبش القبر في مواضع خمسة:

أ: إذا صار الميت رميمًا، ويختلف ذلك بحسب التراب والأهوية، ومتى علم صيرورة الميت رميمًا حرم تصوير القبر بصورة المقابر في الأرض المسبلة؛ لما في ذلك من المنع من التهجم على دفن غيره مع سقوط حقه.

ب: إذا دفن الميت في أرض مغصوبة وإن أدى إلى هتكه.

ج: إذا كُفن في ثوب مغصوب.

د: إذا وقع في القبر ما له قيمة.

هـ: ليُشهد على عينه، ليؤخذ من تركته قيمة ما أُلِفَ، أو لتعتد زوجته عدةً أو ليُقَسَمَ ميراثه، ونحو ذلك.

قوله: «وفيه الصدر» وكذا القلب وجميع عظام الميت.

قوله: «ويُغسل الرجل محارمه» المراد من يحرم نكاحه مؤبداً بنسب أو رضاع أو مصاهرة.

ص ٦٠ قوله: «وكذا يجب الغسل بمسقطعة فيها عظم» ولو مس الشعر أو الظفر أو السن وإن اتصل، فلا غسل عليه.

### [الطهارة الترابية]

ص ٦١ قوله: «كالبرد» لابد من تقييد البرد بما يخاف معه الضرر من مرض أو شين، وإلا فلا يبيح التيمم للمسقة خاصة.

قوله: «ما لم يضر في الحال» أي في حال المكلف ولو كان في المال.

قوله: «وخشي العطش» المراد عطشه أو عطش رقيقه المحترم، وكذا كل حيوان له حرمة. والمراد بخوف العطش في الحال أو في زمان مُرتَقِب لا يحصل فيه الماء عادة. قوله: «ومعه ماء يكفيه لإزالتها أو للوضوء أزالها وتيمم» وفي حكمه الغسل. ووجه تقديم الإزالة أن للماء بدلاً وهو التراب، بخلاف إزالة النجاسة. فعلى هذا الطهارة لا تتجزأ، خلافاً للامة فإنهم يتجزؤون في طهارتهم، بعض الأعضاء يغسلونها، وبعض يُمَمُونها.

قوله: «كالحي العاجز» أي العاجز بكل وجه حتى عن وصول يديه إلى وجهه، فإن الحي العاجز مع القدرة على المسح بيديه يتعين، بخلاف الميت. قوله: «ويكره بالسبحة» السبحة: أرض مالحة نشاشة. قوله: «بغبار الثوب واللبد وعرف الدابة» نعم، هذه الثلاثة ونحوها، ويتحرى الأكثر منها تراباً.

قوله: «أحوطهما التأخير» الأصح وجوب التأخير مطلقاً. ص ٦٢ قوله: «اختصاص المسح بالجبهة» والجبين، والأولى مسح الحاجبين. قوله: «فإن أخل» الأقوى البطلان بالإخلال بالطلب مع سعة الوقت مطلقاً. ص ٦٣ قوله: «وهناك ماء يكفي أحدهم» إن كان ملكاً لأحدهم تعين صرفه إليه، وإن كان مباحاً واستوا في إثبات اليد عليه وقصر نصيب كل منهم عن الغرض المتعلق به، ويس من حصول ما تتم به الطهارة، أو بذل الماء باذل للمحتاجين، استحباب تخصيص الجنب به على أصح القولين، ولو كان الماء منذوراً للأحوج، وجب صرفه إلى الجنب على الأصح، كما قلناه.

### [النجاسات]

ص ٦٤ قوله: «مما يكون له نفس سائلة» وهو الدم الذي يشخب من عرق. قوله: «كل مسكر» مائع بالأصالة.



قوله: «في نجاسة عرق الجنب من الحرام» الجارّ في قوله: «من الحرام» مُتَعَلِّقٌ بِالْجَنْبِ لَا بِالْعَرَقِ، أي الجنبُ من الحرام عرقُه نجسٌ.

قوله: «وَذَرَقَ الدِّجَاجَ» مثَلَّثُ الدَّالِ، والفتح أفصح، ولم يذكر الجوهرى<sup>١</sup> غيره، والباقي مذكور في (تهذيب الأسماء والأحكام)<sup>٢</sup>.

قوله: «عن الثوب والبدن» وعن الأواني؛ لاستعمالها فيما يَتَوَقَّفُ عَلَى الطَّهَارَةِ، وعن الضرائح المقدَّسة والمصاحف والمساجد والآلِها.

قوله: «وقد عفي عما دون الدرهم سعة» قُدِّرَ الدرهمُ بسعةٍ أخمص الراحة وهو المنخفضُ منها، وبعقد الإبهام العليا، وبعقد السبابة، والكل جائز.

قوله: «ولو كان متفرقاً» الأصحَّ أَنَّ التَّفَرُّقَ يُقَدَّرُ مجتمِعاً. فإن لم يبلغ الدرهم عفي عنه، وإلا فلا.

قوله: «والحق الشيخ به دَمَ الاستحاضة والنَّفَاس»<sup>٣</sup> ودم الميتة ونجس العين.

قوله: «عن دم القروح والجروح التي لا تَرُقُّ» أي لا تَنَقُّطُ، ومثله ما انقطعت زماناً لا يَسَعُ الصَّلَاةَ، والأقوى العفو عنها إلى أن تبرأ.

ص ٦٥ قوله: «وإن كان يابساً، رُشَّ الثوب بالماء» الرُّشُّ هو إصابة الماء للمحلِّ من غير انفصال. والغسلُ إصابته مع الانفصال. والصبُّ كالرُّشِّ، إلا أنه يُشْتَرَطُ فِي الصَّبِّ استيعابُ الماء للمحلِّ النَجِسِ دُونَ الرُّشِّ.

قوله: «أشهرهما» أنَّ عليه الإعادة في الوقت وخارجِه.

قوله: «أشبههما» أنَّه لا إعادة بل يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ.

قوله: «في أثناء الصلاة أزالها وأتمَّ» بناءً على ما اختاره من عدم إعادة الجاهل في الوقت، وإلا وَجَبَ الْقَطْعُ مع إدراك ركعة في الوقت مطلقاً، ولو احتمل وجودها

١. الصحاح، ج ١، ص ٣١٣، «دج ج».

٢. لم نعر على هذا الكتاب.

٣. النهاية، ص ٥١؛ المبسوط، ج ١، ص ٣٥.

٤. من الروايات المختلفة، كما في كشف الرموز، ج ١، ص ٣٩؛ والمهذب البارع، ج ١، ص ٦٧.

٥. أشبه بأصولنا، كما في كشف الرموز، ج ١، ص ٣٩؛ والمهذب البارع، ج ١، ص ٦٧.

حين الرؤيَة، طَرَحَهُ مع الإمكان، كما ذَكَرَ.

قوله: «المرِيَّة للصبي» وكذا الصبيَّة. ولا فرق بين الولد المتَّحد والمتعدِّد، ويُلْحَقُ بها المرَبِّي لهما أيضاً. وهذا إذا لم يمكن تحصيل غيره بشراء أو استئجار. والرَّخْصَةُ مَخْصُوصَةٌ بنجاسة الثوب ببول الولد، فلو نجسَ بغيره لم يعف عنه. وكذا البدنُ يَجِبُ غسلُهُ وإن نجسَ ببول الولد.

قوله: «مَنْ لم يتمكَّن من تطهير ثوبه ألقاه وصلَّى عرياناً» الأجود أَنَّهُ يتخيَّر بين الصلاة فيه وعارياً، والصلاة فيه أفضل.

ص ٦٦ قوله: «الشمس إذا جفَّت البول أو غيره عن الأرض» وتطهَّر ما لا يُثْقَلُ عادةً، كالأبواب المُثَبَّتة.

قوله: «وتطهَّر الأرض» وتُسْتَرْطُ طهارة الأرض ومنها الحجر، ولا يُشْتَرَطُ المشي.

قوله: «وقيل في الذنوب» بشرط كونها كُرْأً، وإلا فلا.

### [الأواني]

قوله: «وفي المفضَّض قولان» نعم، ويجب اجتناب موضع الفِضَّة.

قوله: «ما لم تُعلم نجاستها بمباشرتهم لها» ليس العلم منحصراً بالمشاهدة بالبصر، بل هو أقسام، كالتواترات والخبر المحفوف بالقرائن، كما حُقِّقَ في محلِّه، بل هذان القسمان أقوى من البيِّنَة؛ لأنَّهما من أقسام العلم، والبيِّنَة الشرعيَّة إِنما تفيد الظنَّ، فتدبَّر.

قوله: «من الولوغ» الولوغُ: شُرْبُ الكَلْبِ ممَّا في الإناء بِلِسَانِهِ<sup>١</sup>، ويُلْحَقُ به لَطْعُهُ الإناء، دون مباشرته له بباقي أعضائه ومباشرته غير الإناء فإنَّها كسائر النجاسات.

## كتاب الصلاة

### [عدد النوافل]

ص ٦٧ قوله : «ونوافلها: أربع وثلاثون ركعة على الأشهر في الحضر» وروي : تسع وعشرون<sup>١</sup> بنقيصة أربع من سنة العصر والوترية ، وروي عن الصادق عليه السلام سبع وعشرون<sup>٢</sup> فاقصر من سنة المغرب على ركعتين مع سقوط ما مرَّ (الدروس)<sup>٣</sup> .

قوله : «تعدّانِ بواحدة» لأنهما تُصلَّيانِ من جلوس ، وثواب الجلوس نصف ثواب القيام . ويجوز فعلهما من قيام ، والأوّل أفضل .

قوله : «وفي سقوط الوتيرة قولان» السقوط قويّ .

### [أوقات الصلاة]

ص ٦٨ قوله : «اختصاص الظهر عند الزوال بمقدار أدائها» المرّجِع في قَدْر أدائها إلى حال المصلّي في الخِفّة والبُطء ، والقصر والتمام ، وحصول الشرائط قبل الوقت وعدمه ، حتى لو كان في حالِ شدة الخوف فاختصاص الظهر بركعتين بالتسيّحات الأربع .

١ . تهذيب الأحكام ، ج ٢ ، ص ٦٠ ، باب المسنون من الصلوات ، ح ١١ ؛ الاستبصار ، ج ١ ، ص ٢١٩ ، باب المسنون من الصلاة ، ح ٧٧٧ .

٢ . تهذيب الأحكام ، ج ٢ ، ص ٧ ، باب المسنون من الصلوات ، ح ١٢ .

٣ . الدروس الشرعية ، ج ١ ، ص ١٣٦-١٣٧ .

تنقيح: قال المفيد: آخر وقت العصر أن يتغيّر لون الشمس باصفرارها للغروب، وللمضطرّ والناسي إلى مغيبها<sup>١</sup>.

قال الشيخ: آخره أن يصير ظلّ كلّ شيء مثليه. واختاره ابن البرّاج وسلار<sup>٢</sup>.

تنقيح: قال المفيد: آخر وقت العشاء الآخرة ثلث الليل. وكذا الشيخ في الخلاف<sup>٣</sup>. ونُقل عن بعض فقهاءنا - أظنه أبا جعفر بن بابويه - أن آخره طلوع الفجر<sup>٤</sup>.

تنقيح: قال الشيخ وابن بابويه والمرضى في أحد قوليه: آخر وقت المغرب غيبوبة الشفق المغربي للمختار، وللمضطرّ إلى ربيع الليل<sup>٥</sup>.

تنقيح: المراد بالأقدام الأسباع بمعنى أن وقت نافلة الظهر يمتدّ إلى أن يزيد الظلُّ قدر سبعي الشخص زيادةً على الموجود منه عند الزوال، والأصحّ امتدادُ نافلة الظهر إلى أن يزيد الظلُّ بقدر الشخص، والعصر إلى أن يزيد قدره مرتين.

قوله: «يُعلم الزوال بزيادة الظلّ» هذا بالنسبة إلى أهل الموصل، أو حدوثة بعد عديمه، كما في مكّة وصنعاء.

قوله: «مَن يستقبل القبلة» أي قبلة أهل العراق، ولا فرق في ذلك بين مكّة وغيرها.

قوله: «ويُعرف الغروب بذهاب الحمرة المشرقية» وهي من سهيل إلى الجدّي إلى قِمّة الرأس.

ص ٦٩ قوله: «إلا لشابّ تمنعه رطوبة رأسه أو مسافر» يَعْسُرُ عليه القيامُ بسببِ التعب، ومثلهما في جواز التقديم خائف البرد والجَنَابَةِ ومُرِيدُهَا حيثُ يَعْسُرُ عليه الغسلُ ليلاً.

قوله: «إذا تلبّس بنافلة الظهر ولو بركعة» الظاهر أن المراد بالركعة ما كَمُلَ رُكُوعُهَا وسُجُودُهَا.

قوله: «بدأ بالعشاء» إذا كان قد صَلَّى ركعتين، فلا يشرع فيما بقي، وإن كان في خلال

١. المقنعة، ص ٩٣.

٢. الخلاف، ج ١، ص ٢٥٩ - ٢٦٠، المسألة ٥؛ المبسوط، ج ١، ص ٧٢؛ المهذب، ج ١، ص ٦٩؛ المراسم، ص ٦٢.

٣. المقنعة، ص ٩٣؛ الخلاف، ج ١، ص ٢٦٤ - ٢٦٥، المسألة ٨.

٤. نسبة في الذكرى، ص ١٢١ إلى ظاهر الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ٢٣٣.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٧٤ - ٧٥؛ الفقيه، ج ١، ص ١٤١، ذيل الحديث ٦٥٦؛ مسائل الناصريّات، ص ١٩٣، المسألة

٧٣، وفيه: وآخر وقتها مغيب الشفق الذي هو الحمرة، وروي ربع الليل.

الركعتين ، لم يقطعهما على الأفضل .  
 قوله : «زاحم بها الصبح» وكذا يزاحم بالشَّع والوتر إذا أدرك الأربع . وتحقّق الأربعُ بالفراغ من السجدة الثانية وإن لم يرفع رأسه منها .  
 قوله : «ما لم يدخل وقت الفريضة» تستثنى من ذلك نافلة الظهرين والغداة ، والاصحّ جواز النافلة في وقت الفريضة مطلقاً ما لم تضرّ بها .  
 قوله : «وقيامها نصف النهار» المراد بقيامها انتهاء ارتفاعها المعلوم بانتهاء نقصان الظلّ .  
 قوله : «وبعد الصبح» إلى طلوع الشمس .  
 قوله : «والعصر» إلى الغروب<sup>١</sup> .  
 قوله : «عدا النوافل المرتبة» المراد حيث تكون هناك نوافل مرتبة كما في يوم الجمعة على ما يأتي ، وكما في نافلة العصر إذا جُمع مع الإمام .  
 قوله : «الأفضل في كلّ صلاة» لا خلاف في أنّ لكلّ صلاة وقتين .  
 قال الشيخان وابن أبي عقيل وأبو الصلاح : الأوّل للمختار ، والثاني للإجزاء<sup>٢</sup> .  
 قوله : «إلا ما نستثنيه في مواضعه» تستثنى مواضع : تأخير المغرب والعشاء للمقيض من عرفة حتّى يصلّ المشعر ولو ترّبع الليل أو ثلث ، وتأخير المستحاضة الظهر إلى آخر وقتها لتصلّي العصر بعدها في أوّل وقتها جامعةً بينهما بغسل ، وكذا المغرب والعشاء ، والجمع بين الظهرين يوم الجمعة وبعرفة ، وتأخير الفريضة المتقدّمة عليها نافلتها حتى يصلّي النافلة ، ولانتظار الإمام ما لم يُطل ، وتأخير التيمّم إلى آخر الوقت ، وكذا من على بدنه أو ثوبه نجاسة لا يمكنه إزالتها في أوّل الوقت ، ونحو ذلك .

### [القبلة]

ص ٧٠ . قوله : «مُؤمناً إلى البيت المعمور» في السماء الرابعة .  
 قوله : «فأهل المشرق» المراد بهم أهل العراق .

١ . لتوضيح المطلب راجع مختلف الشيعة ، ج ٢ ، ص ٧٤ ، المسألة ٢٢ ؛ جامع المقاصد ، ج ٢ ، ص ٣٧ .  
 ٢ . المقنعة ، ص ٩٤ ، البسوط ، ج ١ ، ص ٧٢ ؛ الخلاف ، ج ١ ، ص ٢٧١ ، المسألة ١٣ ؛ الكافي في الفقه ، ص ١٣٧ .  
 وحكى قول ابن أبي عقيل العلامة في مختلف الشيعة ، ج ٢ ، ص ٣١ ، المسألة ١ .

قوله: «والجُدِّي» حال ارتفاعه أو حال انخفاضه. ولو لم يكن كذلك، كانت العلامة القطب، وهو نجم خفي بين الجدِّي والفرْقَدَيْن.

ص ٧١ قوله: «بصلي إلى أي جهة شاء» إن لم يسع الوقت إلا جهة واحدة، وإلا وجب الممكن، وكذا القول في الضرورة.

قوله: «ومن ترك الاستقبال عمداً أعاد» في الوقت وخارجه.

قوله: «ما كان بين المشرق والمغرب» بالنسبة إلى القبلة العراقي، ولو قال بذلكهما: اليمين واليسار، كان أشمل؛ ليدخل فيه أهل باقي الجهات.

قوله: «ما صلاه إلى المشرق والمغرب» بل إلى اليمين واليسار.

قوله: «ورخص في النافلة سفرأ» ولو كان إلى ما دون المسافة، وكذا رخص في ذلك للماشي وإن لم يكن مسافراً، وقبلته طريقه، ويومي برأسه للركوع والسجود، ويزيد للسجود انحناءً.

### [لباس المصلي]

ص ٧٢ قوله: «وتجوز في الخنز الخالص» الخنز: دابة ذات أربع تُصاد من الماء<sup>١</sup>، وذكاؤها إخراجها من الماء حية كالسمك، وإنما تُشترط التذكية في جلدها، أما وبرها فتجوز الصلاة فيه مطلقاً<sup>٢</sup>.

قوله: «وفي التكة والقنسوة من الحرير تردد» الأقوى أن كل حرير مما لا تتم الصلاة فيه تجوز الصلاة فيه.

قوله: «ولا بأس بثوب مكفوف به» بأن يجعل في رؤوس الأكمام والدليل وحول الزيت، وكذا تجوز اللبنة منه وهي الجيب. وقدّر نهاية عرض ذلك بأربع أصابع مضمومة من مستوي الخلقعة.

قوله: «ولا في ما يستر ظهر القدم» الأصح الجواز فيه على كراهية.

١. الخنز: اسم دابة تم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها. المصباح المنير، ص ١٦٨، «غرز».

٢. قال الفاضل المقداد في التقيح الرابع، ج ١، ص ١٧٨: لا خلاف في وبر الخنز، وفي جلده تردد، والحق جوازه.

قوله: «ما عدا العِمَامَةَ والخُفَّ» والكساء، والصلاة في هذه الثلاثة إذا كانت سوداً ليست مكروهة، لا أنها مستحبة، وإنما المستحب الأبيض إلا في النعل، فتستحب الصفرأ.

ص ٧٣ قوله: «وأن يشتمل الصماء» هو أن يلتحف بالإزار ويدخل طرفه تحت يده، ويجمعهما على منكب واحد.

قوله: «وفي ثوب يتهم صاحبه» بالنجاسة أو الغصبية في لباسه.

قوله: «ويكره للرجال اللثام» إذا لم يمنع القراءة، وإلا حرم.

قوله: «وأن يكون مملوكاً أو مأذوناً فيه» كال تصريح في لبسه في الصلاة، أو في اللبس مطلقاً، ولا يكفي شاهد الحال هنا، كما في المكان<sup>١</sup>.

قوله: «بكل ما يستتر العورة كالحشيش» إنما يجوز الاستتار بالحشيش والورق عند تعذر الثوب، وبالطين عند تعذر الحشيش والورق، فإن تعذر جميع ذلك، استتر بالماء الكدر ثم بالحفيرة.

قوله: «يصلي جالساً مومئاً للركوع والسجود» برأسه في الحالين، ولا يجب في حالة القيام الجلوس حالة الإيماء للسجود على الأصح. نعم، يجب الانحناء إلى حد يأمن معه بروز العورة، ولا تجوز زيادته على ذلك، وينبغي مقابلة حائط ونحوه؛ ليضع الأعضاء السبعة حالة الإيماء للسجود [عليه].

### [مكان المصلي]

ص ٧٤ قوله: «أو مأذوناً فيه» يكفي الإذن بشهادة الحال به كما في الصحاري والحمّامات ونحوهما.

ولو أمره المالك الأذن بالخروج قبل الدخول في الصلاة، تشاغل بالخروج، ومع الضيق يخرج مصلياً، ولو صلى من غير خروج لم تصح، وكذا الغاصب.

قوله: «ولو كانا في مكان لا يمكن فيه التباعد» ولو ضاق الوقت ولم يكن إلا الاقتران زال التحريم أو الكراهة.

١. أي كما يكفي شاهد الحال في المكان كما في الصحاري والحمّامات.

قوله: «صلى الرجل أولاً» إن كان المكان مباحاً أو ملكاً للرجل، ولو كان ملكاً لها، تخيرت مع سعة الوقت.

قوله: «إذا لم تتعد نجاسته» إذا تعدت على وجه لا يغفى عنه، وإلا لم تضر، كما لو وقعت ابتداءً.

قوله: «عدا موضع الجبهة» المراد به القدر المعتبر منها وهو مسماه، لا جميع ما يقع.

قوله: «إذا لم تتمكن جبهته من السجود» المراد به كمال التمكن مع حصول القدر المجزئ منه، وهو ما يحصل معه الاستقرار.

قوله: «وبين المقابر» وإليها ولو قبر واحد.

قوله: «في جواد الطريق» مع عدم تعطيل المارة، وإلا حرم وبطلت الصلاة.

قوله: «وأن تكون بين يديه نار مضرة» ولو مجمر أو سراج.

قوله: «أو مصحف مفتوح» للقارئ المبصر، وكذا غير المصحف من الكتب، ولا فرق بين الكل والبعض.

قوله: «وقيل: نكره إلى باب مفتوح»<sup>٢</sup> سواء كان داخلياً أو خارجاً.

قوله: «أو إنسان مواجه» أو امرأة نائمة.

### [ما يسجد عليه]

قوله: «وفي الكتان والقطن». ولا فرق فيهما بين المغزولين وغيرهما على الأقوى. ص ٧٥

قوله: «فعلى كفه» يجب كونه على ظهره؛ ليحصل الجمع بين المسجدين.

قوله: «ولا بأس بالقرطاس» إذا كان متخذاً من جنس ما يصح السجود عليه، فلو اتخذ من الحرير أو القطن أو الكتان، لم يجز.

### [الأذان والإقامة]

فائدة: من أذن لصلاة واحدة إيماناً واحتساباً وتقرّباً غفر الله له ما سلف من ذنوبه، ومن

١. الجواد: واحدها جادة وهي سواء الطريق ووسطه. النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ٢٤٥، «ج ود».

٢. القائل هو أبو الصلاح، حكى عنه المحقق في المعتبر، ج ٢، ص ١١٦. ولم نثر عليه في الكافي في الفقه.



عليه بالعِصْمَةِ فيما بقي من عُمُرِهِ، وَجَمَعَ بَيْنَهُ وبين الشهداء في الجَنَّةِ<sup>١</sup>.  
عن الصادق عليه السلام: مَنْ سَمِعَ من المؤدِّنِ الشَّهَادَتَيْنِ فَقَالَ مثله ثُمَّ قَالَ: أَكْتَفَى بهما عن  
كُلِّ من أبى وَجَحَدَ وَأَعِينُ بهما مَنْ أَقَرَّ وشَهِدَ، كان له من الأجرِ بِعَدَدِ الْجَمِيعِ<sup>٢</sup>.

ص ٧٦ قوله: «والإسلام» والإيمان.

قوله: «فالسببي يُؤدِّن» إذا كان مُمَيِّزاً.

قوله: «وتؤدِّن المرأة للنساء» وللمحارم من الرجال.

قوله: «وتُسَرُّ به المرأة» ولو جَهَرَتْ بِحَيْثُ لَا تُسْمَعُ الأَجَانِبَ صَحَّ.

قوله: «وقيل: يجبان في الجماعة»<sup>٣</sup> المراد بالوجوب هنا الشَّرْطِيَّةُ في حُصُولِ الْفَضِيلَةِ،

لا في صَحَّةِ الصَّلَاةِ، بمعنى تَوَقَّفِ ثَوَابِهَا عليهما، لا بمعنى بطلانها بِتَرْكِهما.

قوله: «ويَجْمَعُ يومَ الْجُمُعَةِ بين الظَّهْرَيْنِ بأذانٍ واحدٍ» أعم من أن يكونَ يَصَلِّي الْجُمُعَةَ أو

لا، وكذا يَجْمَعُ يومَ عَرَفَةَ بين الظَّهْرَيْنِ بأذانٍ وكذا عِشَاءَ يَ الْمَشْعَرِ، والأذان الثاني

في الثلاثةِ بَدْعَةٌ.

قوله: «ما دامت الصفوف باقية» يتحقَّق بقاء الصفوف ببقاء أحدٍ منهم مُعَقَّباً.

قوله: «ولو انفَضَّت» المراد بانفِضاضِهِمْ إِعْرَاضُهُمْ عن التَّعَقُّبِ وإن بقوا في مَوْضِعِ

الصَّلَاةِ، كما لو اشْتَغَلُوا في حديثِ أهلِ الدنيا.

ص ٧٧ قوله: «حادرًا» الحَدْرُ هو تَقْصِيرُ الْوُقُوفِ وإِسْرَاعُ الْحُرُوفِ<sup>٤</sup>.

قوله: «الترجيع» هو تَكَرُّرُ الشَّهَادَتَيْنِ على الْمُؤَدِّنِ، والأصحَّ تحريمُهُ لغيرِ تَقِيَّةٍ.

قوله: «وقول: الصلاة خير من النوم» الأصحَّ تحريمُهُ لغيرِ تَقِيَّةٍ إن اعتقدَ مشروعيَّته.

ص ٧٨ قوله: «اقتصر من فصوله على تكبيرتين وقد قامت الصلاة» المراد أن يقول: قد قامت

١. الفقيه، ج ١، ص ١٩١، باب الأذان والإقامة، ح ٩٠٥.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٨٧، باب الأذان والإقامة، ح ٩٨١.

٣. القائل هو الشيخ المفيد في المقنعة، ص ٩٧؛ والشيخ الطوسي في المبسوط، ج ١، ص ٩٥.

٤. كما في النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ٣٥٣، «حدر».

٥. كما قال الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ٢٨٨، المسألة ٣٢؛ والمحقق الكركي في جامع المقاصد، ج ٢، ص ١٨٨؛

وكذلك في القاموس المحيط، ج ٣، ص ٤٠، «رجع».

الصلاة، مَرَّتَيْنِ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ<sup>١</sup>، وإن كانت العبارة قاصرة عن ذلك.

### [أفعال الصلاة]

ص ٧٩ قوله: «بالشرط أشبه» لتقدمها على أفعال الصلاة، فإنَّ أولها التكبير، كما ورد في الخبر<sup>٢</sup>؛ ولمصاحبتها لجميع الصلاة ولو حكماً كباقي الشروط؛ ولأنها لو كانت جزءاً، لافتقرت إلى نية أخرى.

[و]الفرق بين الشرط والجزء أن جزء الشيء ما يتوقف عليه تمامه، وشرطه ما يتوقف عليه صحته.

قوله: «ولو كان مخيراً» بل يجب التعيين مع التخير.

### [التكبير]

قوله: «مع الإشارة» بإصبعه.

ص ٨٠ قوله: «من غير مدّ» أي مدّ لا يُخرجُه عن موضوعه كمدّ ألف «الله» التي بين الهاء واللام، أمّا مدّ همزته<sup>٣</sup> ومدّ «أكبر» بحيث يصير الأول استفهاماً والثاني جمعاً فإنه مبطل، ولو لم يبلغ ذلك كان تركه مستحباً، كما ذكر.

### [القيام]

قوله: «الاستقلال» المراد بالاستقلال أن يكون غير مستند إلى شيء بحيث لو أزيل

١. كما ورد به الخبر، راجع الكافي، ج ٣، ص ٣٠٦، باب بدء الأذان والإقامة؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨١، باب

الأذان والإقامة، ح ١١١٦.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٦٩، باب النوادر، ح ٢؛ الفقيه ج ١، ص ٢٣، ح ٦٨؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ١٥١، ح ٢٣٨.

سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٠١، ح ٢٧٥.

٣. أي مدّ همزة (الله) بحيث يصير استفهاماً كـ (الله) فإنه مبطل.

٤. أي أشيع فتحة الباء بحيث صارت ألفاً فقال: (أكبار) فإنه جمع كبر بفتح الكاف وهو الطبل له وجه واحد. راجع

المصباح النير، ص ٥٢٤، «ك ب ر»؛ جامع المقاصد، ج ٢، ص ٢٣٦.

السَّانِدُ سَقَطَ .

قوله : «مُضْطَجِعاً» على جَانِبِهِ الْإِيْمَنِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَعَلَى الْإَيْسَرِ .  
قوله : «وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَتَرَبَّعَ» المراد بالتَّرَبُّعِ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى الْيَمِينِ<sup>١</sup> كَمَا تَفْعَلُهُ الْمَرْأَةُ فِي التَّشَهُّدِ ، وَيُسْنَى الرَّجُلَيْنِ أَنْ يَفْتَرِشَهُمَا تَحْتَهُ ، وَيَعْتَمِدَ عَلَى صَدُورِهِمَا بِغَيْرِ إِقْعَاءٍ ، وَبِالتَّوَرُّكِ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى وَرِكَهِ الْإَيْسَرِ .

### [القراءة]

قوله : «قَرَأَ مَا يُحْسِنُ» فَإِنْ أَحْسَنَ الْفَاتِحَةَ ، اقْتَصَرَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ أَحْسَنَ بَعْضَهَا خَاصَّةً ، فَالْأَصَحُّ وَجُوبُ التَّعْوِيزِ عَمَّا جَهِلَهُ مِنْ غَيْرِهَا بِقَدْرِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ غَيْرَهَا ، كَرَّرَ مَا يَعْلَمُهُ بِقَدْرِهَا .

وَتَجِبُ مِرَاعَاةُ التَّرْتِيبِ بَيْنَ مَا يَعْلَمُ وَمَا يُعَوِّضُ بِهِ ، فَإِنْ عَلِمَ أَوَّلَهَا عَوَّضَ آخِرًا ، وَبِالْعَكْسِ ، وَهَكَذَا .

قوله : «وَالَا سَبِّحَ اللَّهُ» التَّسْبِيحُ الْمَعْهُودُ فِي الْآخِرَتَيْنِ .  
ص ٨١ قوله : «وَأَدْنَاهُ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ» الْأَقْوَى أَنَّ الْجَهْرَ وَالْإِخْفَاتَ كَيْفِيَّتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ لَا تَدْخُلُ إِحْدَاهُمَا تَحْتَ الْأُخْرَى .

قوله : «وَلَا تَجْهَرُ الْمَرْأَةُ» أَيِ وَاجِبًا ، فَيَجُوزُ لَهَا كُلُّ مِنَ الْجَهْرِ وَالْإِخْفَاتِ فِي الْجَهْرِيَّةِ بِشَرْطِ عَدَمِ سَمَاعِ الْأَجْنَبِيِّ .

قوله : «وَتَرْتِيلُ الْقِرَاءَةِ» هُوَ حِفْظُ الْوُقُوفِ وَأَدَاءُ الْحُرُوفِ .  
قوله : «عَلَى قِصَارِ الْمَقْصَلِ» الْمَقْصَلُ مِنْ سُورَةِ «مُحَمَّدٍ» ﷺ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ ، وَقِصَارُهُ مِنْ «الضُّحَى» إِلَى الْآخِرِ ، وَمُتَوَسِّطَاتُهُ مِنْ «عَمٍّ» إِلَى «الضُّحَى» وَمُطَوَّلَاتُهُ الْبَاقِي .

قوله : «وَكَذَا الشَّهَادَتَيْنِ» وَكَذَا سَائِرُ الْأَذْكَارِ .  
قوله : «وَقِيلَ : يَكْرَهُ»<sup>٢</sup> التَّحْرِيمُ أَقْوَى ، وَكَذَا فِي بَاقِي أَحْوَالِ الصَّلَاةِ .

١ . وَالْأَلِيَّةُ بِالْفَتْحِ ... فَإِذَا ثَبَّتَتْ قُلْتُ : الْيَمَانَ ، كَمَا فِي الصَّحَاحِ ، ج ٤ ، ص ٢٢٧١ ، «أَيْ» .  
٢ . أَيِ التَّامِينَ ، قَالَ الْفَاضِلُ الْأَبِيُّ فِي كَشْفِ الرُّمُوزِ ، ج ١ ، ص ١٥٦ : حَكَى شَيْخُنَا دَامَ ظَلُهُ - أَيِ الْحَقِّقُ - فِي الدَّرْسِ عَنْ أَبِي الصَّلَاحِ ، الْكَرَاهِيَّةُ وَمَا وَجَدْتُهُ فِي مَصْنُفِهِ .

قوله : « وهل تعاد البسملة بينهما؟ » الأصحّ وجوب البسملة بينهما ، والأفضل ترك

قراءتهما في الفريضة خروجاً من خلاف البسملة ، سواء أتى بها أم لا .

ص ٨٢ قوله : « وروي : تسع »<sup>١</sup> التسع بإسقاط التكبير من الثلاث ، والعشرُ بإتيانه في الثالثة ، والجميعُ جائزٌ إلا التسع .

### [الركوع]

قوله : « أو سبحان الله ، ثلاثاً » وروي عن الصادق عليه السلام في تسبيح الركوع والسجود [ ثلاث و ] ثلاثون مرة<sup>٢</sup> .

وفي رواية حمزة بن حمران : أربع وثلاثون<sup>٣</sup> ، وهو حسن للمنفرد مع إقبال القلب ، وللإمام إن رضي المأموم ، وإلا فلا يتجاوز الثلاث ، ويكره النقصان عنها مطلقاً إلا لضرورة .

فائدة : إذا هوى إلى الركوع قبل الإمام ، فإن كان عامداً قبل فراغ الإمام من قراءته ، بطلت صلاته ، وإن فرغ منها ، وجب عليه الاستمرار ، وأثم بترك المتابعة ، وإن كان ظاناً أو ناسياً ، وجب الرجوع والركوع مع الإمام ثانياً ، وصحّت صلاته .

### [السجود]

قوله : « وقيل : يجزئ مطلق الذكر فيه وفي السجود »<sup>٤</sup> الأصحّ الاجتزاء فيه وفي السجود بمطلق الذكر المشتمل على الثناء وإن كان ما اختاره المصنّف أحوط .

ص ٨٣ قوله : « والكفّين » الواجب في الكلّ مسمّاه ، ولا يجب الجمع بين الأصابع والكفّ وإن كان مستحباً . (الذكرى)<sup>٥</sup> .

١ . الكافي ، ج ٣ ، ص ٣١٩ ، باب القراءة في الركعتين الأخيرتين ، ح ٢ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٢ ، ص ٩٨ ، باب كيفية الصلاة وصفتها ، ح ٣٦٧ .

٢ و ٣ . الكافي ، ج ٣ ، ص ٣٢٩ ، باب ادنى ما يجزئ من التسبيح في الركوع ، ح ٣ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٢ ، ص ٣٠٠ ، باب كيفية الصلاة وصفتها ، ح ١٢١٠ .

٤ . القائل هو العلامة في مختلف الشيعة ، ج ٢ ، ص ١٨٢ ، المسألة ١٠١ ؛ وابن إدريس في السرائر ، ج ١ ، ص ٢٢٤ .

٥ . ذكرى الشيعة ، ج ٣ ، ص ٣٩٢ .

قوله: «وإيهامي الرجلين» ومع قُصُورِهما على باقي الأصابع .  
 قوله: «بما يزيد عن لينة» هي قَدْرُ أربع أصابع مضمومة من مستوي الخِلقة، ويراعي ذلك في باقي المساجد، فتبطل في الزيادة، وكذا لا يجوز أن يكون سافلاً لما يزيد عنها، ولا فرق فيهما بين الأرض المنحدرة وغيرها .  
 قوله: «سجد على أحد الجبينين» الأيمن، فإن تعذر، فعلى الأيسر؛ لاستغراق الجبهة من المانع، أو لعدم تمكنه من الحفيرة .  
 قوله: «وإلا فعلى ذقنه» ويجبُ فرق الشعر لتقع البشرة على الأرض مع الإمكان .  
 قوله: «وأن يرغم بأنفه» أي يلصقه على الرغام وهو التراب، والمعنى أن يسجد عليه كما يسجد على باقي الأعضاء، فتتأذى الفضيلة بوضعه على ما يصح السجود عليه وإن لم يكن تراباً، وإن كان التراب أفضل .  
 قوله: «ويكره الإقعاء» الإقعاء هو أن يعتمد على صدور قدميه، ويجعل اليه على عقبيه .

## [التشهد]

قوله: «وآله» المراد به عليٌّ وفاطمةٌ والحسنان عليهم السلام .

## [السلام]

ص ٨٤ قوله: «أو: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته» الأولى جعل المخرج «السلام عليكم» إلى آخره بادئاً بـ «السلام علينا» بنية الاستحباب .  
 قوله: «ويؤمى بمؤخر عينه» الإيماء بعد التسليم، إن كان منفرداً أو مأ بمؤخر عينه، وإن كان إماماً أو مأ بصفحة وجهه .  
 وينوي المنفردُ الأنبياءَ والأئمةَ والحفظةَ ومسلمي الإنسِ والجنِّ، ويزيدُ الإمامُ قصدَ المأموم، والمأمومُ يزيدُ قصدَ الإمامِ بالأولى، وبالثانية من على ذلك الجانب من المأمومين .

### [مندوبات الصلاة]

قوله: «التوجه بسبع تكبيرات» وذهب في (الذكرى)<sup>١</sup> إلى استحباب التوجه بالتكبيرات في جميع الصلوات، ولا بأس به.

قوله: «إلا في الجمعة» وإلا في الوتر، فإن فيها فتوتين قبل الركوع وبعده.

قوله: «ولو نسي القنوت قضاء بعد الركوع» فإن لم يذكر حتى هوى إلى السجود قضاء بعد التسليم، فإن لم يذكر حتى انصرف قضاء ولو في الطريق قائماً مستقبلاً.

قوله: «وأفضله تسبيح الزهراء (عليها السلام)» وهو أبلغ في طلب الرزق من الضرب في الأرض<sup>٢</sup>، وفي الحديث أن تسبيح الزهراء (عليها السلام) يعدل ألف ركعة<sup>٣</sup>. ولو زاد في أثنائه ساهياً حذف الزائد، وعامداً أعاد.

### [المبطلات]

ص ٨٦ قوله: «والالتفات دبراً» سواء كان بجملته أو بوجهه إذا أمكن بلوغه حداً الاستدبار. قوله: «وكذا القهقهة» وهي الضحك المشتمل على الصوت وإن وقعت على وجه لا يمكن دفعه كمقابلة ملاعب.

قوله: «والفعل الكثير» المرجع في الفعل الكثير إلى العرف، فما يعد فاعله معرضاً عن الصلاة يبطل وإن اتحد، كالوثبة الفاحشة، وما لا يخل بذلك لا يبطل وإن تعدد، كحركة الأصابع، والإشارة بالرأس، وخلع النعل، ولبس الثوب الخفيف، وقتل الحية والعقرب، ودفع المار، والخطوتين، أما الثلاث فكثيرة، فإن توالى أبطلت، لا إن تفرقت في الركعات (الموجز)<sup>٤</sup>.

١. ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٢٦٢.

٢. كما ورد في الحديث، راجع تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٠٤، باب كيفية الصلاة وصفتها، ح ٣٩١.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٣٤٣، باب التعقيب بعد الصلاة، ح ١٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٠٥، باب كيفية الصلاة وصفتها، ح ٣٩٩.

٤. الموجز الحاوي (ضمن الرسائل العشر)، ص ٨٥.

قوله: «والبكاء لأُمُورِ الدنيا» احتراز بذلك عن البكاء لأُمُورِ الآخِرَةِ فَإِنَّهُ لَا يُبْطِلُ الصلاةَ، بل هو من أَفْضَلِ الأَعْمَالِ ما لم يَخْرُجْ عنه حرفان كـ«آه» من خَوْفِ النارِ.

قوله: «وقيل: يقطعها الأكل والشرب»<sup>١</sup> الأصح أَنَّهُمَا لَا يَقْطَعَانِ إِلَّا مَعَ الْكَثِيرِ، فلو ابتلع ما بين أسنانه لم يَضُرَّ، بخلاف تَنَاوُلِ اللَّقْمَةِ وَمَضْغِهَا وَإِزْدِرَادِهَا فَإِنَّهَا أَفْعَالٌ مُتَعَدَّدَةٌ.

قوله: «والشعر معقوص»<sup>٢</sup> عَقَصُ الشَّعْرِ: جَمَعُهُ فِي وَسْطِ الرَّأْسِ وَشَدُّهُ.

قوله: «ويجوز للمُصَلِّي تَسْمِيَتُ العَاطِسِ» التَّسْمِيَةُ<sup>٣</sup> بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ أَوِ الْمَعْجَمَةِ. وَالْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ الدَّعَاءُ لَهُ بِأَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى السَّنَةِ الْحَسَنِ، وَعَلَى الثَّانِي بِنَقْيِ الشَّوَامِتِ.

قوله: «والدعاء في أحوال الصلاة» ولو بِالترْجَمَةِ مَخْتَاراً لِنَفْسِهِ وَلِوَالِدَيْهِ وَإِخْوَانِهِ.

### [صلاة الجمعة]

ص ٨٧ قوله: «وتقضى ظهراً» ضمير «تقضى» راجعٌ إِلَى وَظِيفَةِ الْوَقْتِ، أَيِ تُصَلَّى وَظِيفَةُ الْوَقْتِ ظَهراً؛ لِأَنَّ وَظِيفَةَ الْوَقْتِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْجُمُعَةُ أَوِ الظُّهْرُ، وَمَعْنَى الْقَضَاءِ الْإِتْيَانُ لَا فِعْلُ الشَّيْءِ خَارِجَ وَقْتِهِ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَقْضَى مَعَ الْفَوَاتِ، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾<sup>٤</sup> وَلَا يَجُوزُ عَوْدُ ضَمِيرِ «تقضى» إِلَى الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ لَا يَزِيدُ عَلَى كَمِّيَّةِ الْأَدَاءِ.

قوله: «والوصية بتقوى الله» المرادُ بِتَقْوَى اللَّهِ أَنْ لَا يَفْقِدَ الْعَبْدَ حَيْثُ أَمْرُهُ، وَلَا يَرَاهُ حَيْثُ نَهَاهُ.

ص ٨٨ قوله: «وفي وجوب الفصل بينهما بالجلوس تردد» الوجوبُ قَوِيٌّ.

١. القائل الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١١٨.

٢. الصباح، ج ٢، ص ١٠٤٦، «عق ص»؛ راجع المعتبر، ج ٢، ص ٢٦٠.

٣. الصباح النير، ص ٢٨٧، «س م ت».

٤. الجمعة (٦٢): ١٠.

قوله : «وفي جواز إيقاعهما قبل الزوال روايتان» الأولى كونهما بعد الزوال .

قوله : «ويستحب أن يكون الخطيب بليغاً» بمعنى كونه قادراً على التعبير عما في نفسه بعبارة فصيحة مع احترازه عن الإيجاز المخل والتطويل الممل .

قوله : «أن لا يكون بين الجمعة أقل من ثلاثة أميال» أقسام البعيد ثلاثة :

الأول : مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِمُ الحُضُورُ وَإِنْ أَمَكَّنْهُمْ إِقَامَتُهَا عَنْدهُمْ ، وهم الذين بَيْنَهُمْ وبينها أَقْلُ مِنْ فَرَسَخٍ .

الثاني : مَنْ بَيْنَ الْفَرَسَخِ وَالْفَرَسَخَيْنِ ، وهؤلاء إِنْ أَمَكَّنْهُمْ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ عَنْدهُمْ ، تَخَيَّرُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الحُضُورِ ، وَإِلَّا وَجَبَ عَلَيْهِمُ الحُضُورُ .

الثالث : مَنْ زَادَ عَلَى الْفَرَسَخَيْنِ إِنْ أَمَكَّنْهُمْ إِقَامَتُهَا عَنْدهُمْ وَجَبَتْ ، وَإِلَّا سَقَطَتْ .

ص ٨٩ قوله : «يَحْرُمُ الْبَيْعُ بَعْدَ النداء» وكذا يَحْرُمُ غَيْرُهُ مِنَ الْعُقُودِ وَالْإِيقَاعَاتِ .

قوله : «استحبَّت الجمعة» ليس المرادُ إيقاعُها مُسْتَحَبَّةٌ بِالْمَعْنَى الْمُتَعَارَفِ الْمُقَابِلِ لِلوَاجِبِ ، بل المرادُ أَنَّهَا أَفْضَلُ الْفُرْدَيْنِ الْوَاجِبَيْنِ - وهما الجمعة والظهر - بِمَعْنَى أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْجُمُعَةِ وَالظَّهْرِ ، وَالْجُمُعَةُ أَفْضَلُ ، فعلى هذا يَتَوَيَّرُ الْوُجُوبُ وَتُجْزَى عَنْ الظَّهْرِ .

قوله : «التنفل بعشرين ركعة» هذه العشرون هي نوافلُ الظَّهْرَيْنِ السَّتِّ عَشْرَةَ ، وَتَزِيدُ عَلَيْهَا أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ لِلْجُمُعَةِ ، وَيَتَخَيَّرُ فِي النِّيَّةِ بَيْنَ أَنْ يَتَوَيَّرَ بِالْجَمِيعِ نَوَافِلَ الْجُمُعَةِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَتَوَيَّرَ بِالْأَرْبَعِ خَاصَّةً الْجُمُعَةَ ، وَيَبْقَى الْبَاقِي عَلَى أَصْلِهِ . ويجوز فعل الجميع يوم الجمعة في أي وقت شاء مجتمعاً ومُتَفَرِّقاً ، وَإِنْ كَانَ مَا ذُكِرَ مِنَ التَّفْرِيقِ أَفْضَلَ .

قوله : «على سَكِينَةٍ وَوَقَارٍ» السَّكِينَةُ فِي الْأَعْضَاءِ بِمَعْنَى اعْتِدَالِ حَرَكَاتِهَا . وَالْوَقَارُ فِي النَّفْسِ بِمَعْنَى طَمَآنِينَتِهَا وَتَبَاتِهَا عَلَى وَجْهِ يُوجِبُ الْحُشُوعَ وَالْإِقْبَالَ عَلَى اللَّهِ .

### [صلاة العيدين]

ص ٩٠ قوله : «الْعِيدَيْنِ» ولا فرق في الْعِيدِ حَالِ الْغَيْبَةِ بَيْنَ حُضُورِ الْفَقِيهِ وَعَدَمِهِ . وَلَا يُشْتَرَطُ



التباعدُ بين نَفْلِهَا بِفَرَسَخٍ ، ولا بَيْنَ فَرَضِهَا وَنَفْلِهَا .  
 قوله : «وَأَنْ يَطْعَمَ قَبْلَ خُرُوجِهِ فِي الْفَطْرِ» يَطْعَمُ - يَفْتَحُ الْبَاءَ وَسكونِ الطاءِ وفتح العين -  
 مُضَارِعٌ «طَعِمَ» بكسرها كـ «عَلِمَ يَعْلَمُ» أي يَأْكُلُ .  
 قوله : «وفي الثانية بالشمس» وروي أَنَّهُ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى «الشمس» وفي الثانية  
 بـ «الغاشية» .<sup>١</sup> وكلاهما جيّدٌ ، غَيْرَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ أَشْهَرُ وَالْآخِرُ أَصَحُّ إِسْنَاداً .  
 قوله : «إِلَّا بِمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ» المرادُ أَنَّ مَنْ كَانَ بِالْمَدِينَةِ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَقْصِدَ الْمَسْجِدَ قَبْلَ  
 خُرُوجِهِ فَيُصَلِّيَ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الْمَصَلَّى .  
 قوله : «قَبْلُ : التَّكْبِيرُ الزَّائِدُ وَاجِبٌ» المرادُ بِهِ تَكْبِيرُ الْقُنُوتِ ، أعني التَّسْعَةُ [و] الْأَقْوَى  
 وَجُوبُ التَّكْبِيرِ وَالْقُنُوتِ ، وَعَدَمُ انْحِصَارِهِ فِي لَفْظٍ مَخْصُوصٍ .  
 قوله : «فهو بالخيار في حضور الجمعة» لا فرق في التَّخْيِيرِ بَيْنَ أَهْلِ الْبَلَدِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى  
 الْأَقْوَى ، وَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ الْحُضُورَ لِلْجُمُعَةِ ، فَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَهُ تَمَامُ الْعَدَدِ ، صَلَّاهَا ،  
 وَإِلَّا سَقَطَتْ عَنْهُ .

ص ٩١ قوله : «وتقديمهما بدعة» المرادُ بِهَا أَنَّ يُدْخَلَ الْإِنْسَانَ فِي الدِّينِ مَا لَيْسَ مِنْهُ .  
 فائدة : ضابط كلِّ صَلَاةٍ تُصَلَّى بِالنَّهَارِ وَلَهَا نَظِيرٌ بِاللَّيْلِ فَوَظِيفَةُ النَّهَارِيَّةِ السِّرُّ وَاللَّيْلِيَّةِ  
 الْجَهْرُ ، كَالْيَوْمِيَّةِ ، وَكَصَلَاةِ الْخُسُوفِ ، وَصَلَاةِ الْكُسُوفِ سِرّاً وَالْخُسُوفُ جَهراً . وكلُّ  
 صَلَاةٍ لَا نَظِيرَ فِي الْوَقْتِ الْآخِرِ لَهَا فَوَظِيفَتُهَا الْجَهْرُ ، كَالْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ وَالزَّلْزَلَةِ  
 وَالْإِسْتِسْقَاءِ .  
 وَغَيْرُهَا كَانَ مَخِيراً فِيهَا بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِخْفَاتِ .

### [صلاة الكسوف]

ص ٩٢ قوله : «كسوف الشمس» يقال : كَسَفَتِ الشَّمْسُ وَخَسَفَ الْقَمَرُ . وقد يُطْلَقُ الْكُسُوفُ  
 فِيهِمَا ، وَكَذَا الْخُسُوفُ .

١ . الكافي، ج ٣، ص ٤٦٠، باب صلاة العيدين، ح ٣؛ تهذيب الاحكام، ج ٣، ص ١٢٩، باب صلاة العيدين، ح ٢٧٨ .  
 ٢ . القائل هو السيد المرتضى في الانتصار، ص ١٧١، المسألة ٧٢؛ والحلي في الكافي في الفقه، ص ١٥٣ - ١٥٤ .

قوله: «ووقتها من الابتداء إلى الأخذ في الانجلاء» الأقوى يمتدّ وقتها إلى تمام الانجلاء، وهو خيرة المصنّف في (المعتبر)<sup>١</sup>.

قوله: «ويقضي لو علم وأهمل» فيجب القضاء. ويثبت ذلك بشهادة عدلين، أو بشياع يتآخم العلم.

قوله: «وسورة إن كان أتم في الأولى» الحاصل أنه مخير بين قراءة سورة كاملة بعد الحمد في كل ركعة - وهو الأفضل - فتجب إعادة الحمد في كل مرة، وبين تفريق السورة على الخمس بحيث يقرأ في كل قيام من حيث قطع في الذي قبله، فيكفي في كل قيام آية، والحمد في الأول خاصة، وبين تبعيز السورة في بعض الركعات والإكمال في بعض بحيث تتم له في الخمس سورة فصاعداً، ولا يجب إكمالها في الخامس والعاشر إذا كان قد أكمل سورة قبل ذلك في الركعة، ومتى أكمل سورة في قيام وجبت عليه إعادة الحمد في القيام الذي بعده، وكذا يجب الحمد للقيام إلى الركعة الثانية مطلقاً.

قوله: «وإن يقنت خمس قنوتات» يترتب على كل مزدوج، ويكفي على الخامس والعاشر، وأقله على العاشر.

قوله: «إذا اتفق في وقت حاضرة» سواء تضيقت الكسوف مع تضييق الحاضرة أو لا، ولو تضيقت الكسوف خاصة، قدّمت.

والحاصل أنه مع توسعها يتخير، ومع تضييقها تقدّم الحاضرة، ومع تضييق إحدهما تقدّم المضيقة.

### [صلاة الجنازة]

ص ٩٤ قوله: «تجب الصلاة على كل مسلم» احتراز به عن الكافر الأصلي، ومُتَحِلِّ الإسلام من الفرق المحكوم بكفرها، كالنواصب والخوارج والمجسّمة.

وأراد بحكمه ولده الطفل والمجنون، ولقيط دار الإسلام أو دار الكفر وفيها مسلم

صالحٌ للاستيلاء. وَيُشْتَرَطُ فِي الْوُجُوبِ إِكْمَالُ السَّتِّ.

قوله: «أولاهم بميراثه» الضابطُ في الترتيب أن الوارث أولى من غيره من ذي القرابة، والزوج أولى من الجميع إن وجد، ثم الأب أولى من الابن، وقد علم أن الولد أولى من الجد؛ لأنه أولى منه بالميراث، والأخ من الأبوين أولى منه من أحدهما، ومن الأب أولى منه من الأم، والعم أولى من الخال، وأولادهم كذلك. والذكر من كل مرتبة أولى من الأنثى، وإن فقد الوارث أو غاب أو كان غير مكلف، تولاه الحاكم، فإن تعذر، فعُدُولُ المسلمين.

قوله: «والزوج أولى... من الأخ» إن قيل عليه: إن الزوج أولى من كل أحد إجماعاً، ولا وجه لتخصيص الأخ بالذكر.

قلت: إنما خصه؛ لأنه روى أبان بن أعين عن الصادق عليه السلام أن الأخ أولى<sup>١</sup>. ومثله روى حفص بن بختري<sup>٢</sup>، فأراد المصنف التنبية على ضعف الروايتين بذكر الأخ. قوله: «ولا يصلى على الميت إلا بعد تغسيله» هذا مع الإمكان، ولو تعذر قام التيمم مقامه في ترتب الصلاة عليه، فإن تعذر سقط.

قوله: «وعليه إن كان منافقاً» المراد بالمنافق المخالف للحق.

قوله: «إن كان مستضعفاً»: اللهم «فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم»<sup>٣</sup>.

قوله: «إن جهل حاله»: اللهم أنت خلقت هذه النفوس وأنت أمتها، تعلم سريرتها وعلايتها، أتيئك شافعٍ فيها فشققنا قولها مع من تولت، واحشروها مع من أحببت (الدروس)<sup>٤</sup>.

قوله: «وفي الطفل» المراد به «الطفل» من دون البلوغ وإن وجبت الصلاة عليه، وإنما يدعو لأبويه كذلك مع إيمانهما، ولو كان أحدهما مؤمناً خاصة دعاه. والفرط

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٥، باب الزيادات، ح ٤٨٥. وفيه أبان بن عثمان.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٥، باب الزيادات، ح ٤٨٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٦، باب من أحق بالصلاة على المرأة، ح ١٨٨٥.

٣. غافر (٤٠): ٧.

٤. الدروس الشرعية، ج ١، ص ١١٣.

بالتحرّيك: الأجرُ المُتقدّم<sup>١</sup>.

قوله: «أَتَمَّ مَا بَقِيَ وَلَاءٌ» أي من غير دُعاءٍ إن لم تُوجِبِ الدُعاءُ، وإلا وَجِبَ تَقْيِيدُهُ بِخَوْفِ قَوَاتِ الْجِنَازَةِ مِنْ مَحَلٍّ تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا فِيهِ اخْتِيَاراً، وإلا وَجِبَ الدُعاءُ أَوْ مَا أَمَكْنَ مِنْهُ.

قوله: «ولو على القبر» إذا لم يُصَلَّ عَلَى الْمَيِّتِ، فالأقربُ عَدَمُ تَحْدِيدِ زَمَانٍ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وإلا فالأجودُ التَّركُ مطلقاً.

قوله: «تخيري في الإتمام على الأولى» الأولى تَرْكُ الْقَطْعِ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ<sup>٢</sup>، وَيجوزُ أَنْ يُدْخَلَ الثَّانِيَةَ عَلَى الْأُولَى فِي التَّكْبِيرَاتِ، وَيُخْصَّ كُلُّ وَاحِدَةٍ بِدُعَائِهَا ثُمَّ يَتِمُّ مَا بَقِيَ مِنَ الثَّانِيَةِ.

### [صلاة الاستسقاء]

ص ٩٦ قوله: «كصلاة العيد» وَقْتُهَا وَقْتُ الْعِيدِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ.

قوله: «وَأَنْ يَكُونَ الْإِثْنَيْنِ أَوْ الْجُمُعَةَ» الْإِثْنَيْنِ مَنْصُوصٌ<sup>٣</sup> فَمَنْ ثُمَّ قَدَّمَهُ، وَفِيهِ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْإِسْتِسْقَاءِ. وَأَمَّا الْجُمُعَةُ فَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: أَنَّ الْعَبْدَ يَسْأَلُ الْحَاجَةَ مِنْ اللَّهِ فَتُؤَخَّرُ الْإِجَابَةُ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ<sup>٤</sup>.

قوله: «وتحويل الإمام الرداء» بَأَنْ يَجْعَلَ مَا فِي الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ، وَمَا عَلَى الْأَيْسَرِ عَلَى الْأَيْمَنِ.

قوله: «ويُتَابِعُهُ النَّاسُ» فِي الْأَذْكَارِ وَرَفَعَ الصَّوْتِ، لَا فِي التَّحَوُّلِ إِلَى الْجِهَاتِ.

### [نافلة شهر رمضان]

قوله: «استحباب ألف ركعة» وَرَوَى فِي كُلِّ لَيْلَةٍ أَلْفُ رُكْعَةٍ<sup>٥</sup>، وَأَنَّ الْأَلْفَ فِي جَمِيعِ

١. كما في الصحاح، ج ٢، ص ١١٤٩، «فرط».

٢. في نسخة «د»: لعموم النهي.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٦٢، باب صلاة الاستسقاء، ح ١؛ تهذيب الاحكام، ج ٣، ص ١٤٨ - ١٤٩، ح ٣٢٢.

٤. عدة الداعي، ص ٣٨.

٥. تهذيب الاحكام، ج ٣، ص ٦٣، باب فضل شهر رمضان، ح ٢١٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٣، باب الزيادات في

شهر رمضان، ح ١٧٩٨.

الشَّهْرُ لِلضَّعْفَاءِ . وروى في جَمِيعِهِ أَلْفٌ وَمِائَةٌ بِإِضَافَةِ مِائَةِ لَيْلَةٍ نَصْفُهُ<sup>١</sup> .  
 قوله : « في كُلِّ لَيْلَةٍ ثَلَاثُونَ » عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ ، يَعْنِي يُصَلِّي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَعْدَ  
 الْمَغْرَبِ ، وَثَمَانِي عَشْرَةَ بَعْدَ الْعِشَاءِ .  
 قوله : « وَفِي عَشِيَّتِهَا عِشْرُونَ » الْعِشْرُ تُصَلَّى فِي نَهَارِ الْجُمُعَةِ ، وَالْعِشْرُونَ تُصَلَّى لَيْلَةَ  
 الْجُمُعَةِ الْآخِرَةِ وَلَيْلَةَ آخِرِ سَبْتٍ مِنْهُ .

### [الخلل الواقع في الصلاة]

ص ٩٨ قوله : « وَهُوَ إِمَّا عَمْدٌ أَوْ سَهْوٌ أَوْ شَكٌّ » السَّهْوُ : غُرُوبُ الْمَعْنَى عَنِ الْقَلْبِ بَعْدَ حُضُورِهِ  
 بِالْبَالِ . وَالشَّكُّ : تَرَدُّدُ الذِّهْنِ بَيْنَ النَّقِيزَيْنِ . وَالظَّنُّ : تَرْجِيحُ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ  
 جَزْمٍ . وَيُقَالُ لِلنَّقِيزِ الْآخِرِ الْمَرْجُوحِ : وَهْمٌ .

قوله : « شَرْطًا كَانَ أَوْ جِزْءًا أَوْ كَيْفِيَّةً » الشَّرْطُ : مَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ صَحَّةُ الصَّلَاةِ وَلَا يَكُونُ  
 دَاخِلًا فِيهَا . وَالْجِزْءُ : مَا تَأَلَّفَتْ مِنْهُ حَقِيقَةُ الصَّلَاةِ . وَالْكَيْفِيَّةُ : مَا يُقَالُ فِي جَوَابِ  
 كَيْفَ هُوَ . وَالتَّرْكُ : مَا نُهِيَ عَنْهُ .

قوله : « وَالنَّجَاسَةُ » بَلِ الْأَصَحُّ إِعَادَةُ جَاهِلِ النَّجَاسَةِ فِي الْوَقْتِ .  
 قوله : « وَإِنْ كَانَ دَخَلَ فِي آخِرِ ، أَعَادَ » الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْآخِرِ الرُّكْنَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ  
 ضَابِطُ الْبُطْلَانِ نِسْيَانِ الرُّكْنِ . وَحِينَئِذٍ فَلَا يَتِمُّ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأُمُثْلَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ : « أَوْ  
 بِالْإِفْتِتَاحِ حَتَّى قَرَأَ » وَأَنَّ الْقِرَاءَةَ لَيْسَتْ رُكْنًا . وَلَوْ أُرِيدَ بِالْآخِرِ مَا يَعْمُ الرُّكْنَ ،  
 لَمْ يَصِحَّ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَارِدِ ، كَمَا لَا يَخْفَى . وَالضَّابِطُ أَنَّ الْبُطْلَانَ بِقَوَاتِ الرُّكْنِ  
 يَحْصُلُ بِالْدُّخُولِ فِي رُكْنٍ آخَرَ ، وَيَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ نِسْيَانُ مِقَارَنَةِ النِّيَّةِ لِلتَّكْبِيرِ ، سِوَا  
 قِرَاءِ أَمْ لَمْ يَقْرَأْ .

قوله : « وَقِيلَ : إِنْ كَانَ فِي الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الرَّبَاعِيَّةِ<sup>٢</sup> الْأَصَحُّ عَدَمُ الْفَرْقِ .  
 قوله : « وَلَوْ نَقَصَ مِنْ عَدَدِ الصَّلَاةِ ثَمَّ ذَكَرَ أَتَمَّ ، وَلَوْ تَكَلَّمَ عَلَى الْأَشْهُرِ » وَكَذَا لَوْ فَعَلَ

١ . تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ ، ج ٣ ، ص ٦٢ ، بَابُ فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ ، ح ٢١٣ ؛ الْإِسْتَبْصَارُ ، ج ١ ، ص ٤٦٢ ، بَابُ الزِّيَادَاتِ فِي  
 شَهْرِ رَمَضَانَ ، ح ١٧٩٦ .

٢ . الْقَاتِلُ هُوَ الشَّيْخُ فِي الْجَمَلِ وَالْعَقُودِ (ضَمِنَ الرِّسَالَةَ الْعِشْرَةَ) ، ص ١٨٧ .

ما يُبْطِلُ الصَّلَاةَ عَمْدًا خَاصَّةً، وَلَوْ فَعَلَ مَا يُبْطِلُهَا عَمْدًا وَسَهْوًا أَعَادَ.

ص ٩٩ قوله: «أَوْ السُّجُودَ عَلَى الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ» تُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ الْجَبْهَةُ؛ إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ مُسَمًى السُّجُودُ بِدُونِهَا، وَالْإِخْلَالُ بِهَا فِي السَّجْدَتَيْنِ مُبْطِلٌ، وَفِي إِحْدَاهُمَا يُوجِبُ التَّدَارُكُ مَعَ سُجُودِ السَّهْوِ.

قوله: «مَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأِ الْحَمْدَ وَهُوَ فِي السُّورَةِ قَرَأَ» بَلْ يَرْجِعُ إِلَيْهَا مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ الرَّكَعِ.

قوله: «وَمَنْ ذَكَرَ قَبْلَ السُّجُودِ أَنَّهُ لَمْ يَرْكَعْ قَامَ فَرَكَعَ» إِنْ كَانَ قَدْ نَسِيَ الرُّكُوعَ حَالَةَ الْقِيَامِ بِحَيْثُ كَانَ هُوَ لِأَجْلِ السُّجُودِ، وَلَوْ كَانَ نَسْيَانُهُ لَهُ بَعْدَ أَنْ هَوَى لَهُ، قَامَ مُنَحْنِيًا إِلَى حَدِّ الرَّكَعِ.

قوله: «وَلَوْ شَكَّ فِي فِعْلٍ، فَإِنْ كَانَ فِي مَوْضِعِهِ، أَتَى بِهِ» الضَّابِطُ فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الشَّكِّ أَنَّهُ عِنْدَ عَرْوَضِهِ يَجِبُ التَّرَوُّيُّ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ شَيْءٌ، بَنَى عَلَيْهِ مُطْلَقًا، وَإِنْ تَسَاوَى الْإِحْتِمَالَانِ، لَزِمَهُ مَا فُضِّلَ.

ص ١٠٠ قوله: «ثُمَّ بَرَكْعَتَيْنِ مِنْ جُلُوسٍ» وَتَجُوزُ بَدْلَهُمَا رَكْعَةٌ مِنْ قِيَامٍ.

قوله: «وَلَا سَهْوٍ عَلَى مَنْ كَثُرَ سَهْوُهُ» تَتَحَقَّقُ الْكَثْرَةُ فِي السَّهْوِ فِي ثَلَاثِ فَرَائِضٍ مُتَوَالِيَةٍ، أَوْ فِي فَرِيضَةٍ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، أَوْ فِي فَرِيضَتَيْنِ، وَحَيْثُذِ فَيَسْقُطُ حُكْمُ السَّهْوِ فِي الرَّابِعِ، فَلَا يَجِبُ بِهِ سُجُودُ السَّهْوِ لَوْ كَانَ يُوجِبُهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَوْ شَكَّ فِي فِعْلٍ بَنَى عَلَى وَفُوعِهِ وَإِنْ كَانَ فِي مَحَلِّهِ، وَيَبْنِي عَلَى الْأَكْثَرِ لَوْ شَكَّ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَلْزِمَ الزِّيَادَةُ فَيَبْنِي عَلَى الْمُصَحَّحِ، وَيَسْتَمِرُّ حُكْمُ الْكَثْرَةِ إِلَى أَنْ تَخْلُوَ ثَلَاثُ فَرَائِضٍ مِنْهُ فَيَزُولُ حُكْمُ الْكَثْرَةِ، وَهَكَذَا.

قوله: «وَلَا عَلَى مَنْ سَهَا فِي سَهْوٍ» كَأَنْ سَهَا فِي سَجْدَتَيِ السَّهْوِ عَنْ ذِكْرِ أَوْ طُمَأْنِينَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا نَمَا يُتْلَا فِي لَوْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ يُوجِبُ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ، فَإِنَّهُ هُنَا لَا يُوجِبُ شَيْئًا؛ وَكَذَا لَوْ سَهَا فِي صَلَاةِ الْإِحْتِيَاظِ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ، وَلَوْ تَيَقَّنَ تَرَكَ مَا يُبْطِلُ كَالرُّكْنِ بَطْلًا.

ص ١٠١ قوله: «وَالْحَقُّ رَفَعَ مَنَصِبَ الْإِمَامَةِ عَنِ السَّهْوِ فِي الْعِبَادَةِ» الْأَصَحُّ تَعْيِينُ الذِّكْرِ الْمَذْكُورِ فِي

الخبير<sup>١</sup>، ولا دلالة فيه على سهو الإمام، بل يمكن كونه وقع بياناً.

### [قضاء الصلاة]

قوله: «ولا قضاء مع الإغماء المستوعب» الأصح وجوب القضاء.

قوله: «أحوطه القضاء» بل الأصح وجوب القضاء.

قوله: «والفائتة على الحاضرة» كما لو كان عليه فائتة لظهر يجب أن يصلّيها قبل ظهر

اليوم الحاضر على عبارة المصنف؛ لأن المسألة محل خلاف، والمعتمد عدم الوجوب.

قوله: «وفي وجوب ترتيب الفوائت على الحاضرة» المفهوم من الترتيب على شيء كونه

بعده، والأمر هنا بالعكس، وكأنه من باب القلب، والأصح عدم الترتيب مطلقاً.

قوله: «ولو قدم الحاضرة مع سعة وقتها ذاكراً، أعاد» وجوباً عنده واستحباً عندنا.

قوله: «واستأنف الفريضة» بناء على المنع من النافلة لمن عليه فريضة، [و] الأصح الجواز

ما لم تضر بها.

قوله: «صلى اثنتين وثلاثاً وأربعاً». ويتخير في الأربع بين الجهر والإخفات، ولو كان

في وقت العشاء، ردّد فيها بين الأداء والقضاء.

قوله: «وتستحب الصدقة عن كل ركعتين بمدّ» ثم عن كل أربع، ثم عن صلاة اليوم بمدّ

وصلاة الليل بمدّ، ثم عن الجميع بمدّ.

### [صلاة الجماعة]

ص ١٠٢ قوله: «وبإدراكه رакعاً» معنى إدراكه رакعاً أن يجتمع معه بعد التكبير قائماً في حدّ

الراکع، بحيث يجتمعان معاً في حالة الركوع وإن لم يجتمعا في الذكر.

قوله: «ويجوز في المرأة» بشرط أن تعلم انتقالات الإمام في ركوعه وسجوده وقيامه؛

لتمكّن من المتابعة.

١. الكافي، ج ٣، ص ٣٥٦ - ٣٥٧، باب من تكلم في صلاته، ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٦، باب أحكام

السهو، ح ٧٧٣.

قوله: «إلا مع اتصال الصفوف» ويُعتبر أن يكونَ بين كلِّ صفٍّ وما قبله ما يُعتبرُ بين الإمام والمأموم من القُربِ.

قوله: «وتكره القراءة خلف الإمام في الإخفائية» والأحوط تركُ القراءة مطلقاً.

قوله: «فلو رفع قبله ناسياً أعاد» وجوباً، وكذا الظان، ولو لم يُعدْ فكالعامدِ يَأثمُ به.

قوله: «ولو كان عامداً استمر» أي استمرَّ قائماً أو قاعداً إلى أن يُلحَقَهُ الإمامُ، ولو عاد العامدُ بطلتْ صلاته، وفي حُكْمِهِ الجاهلُ.

قوله: «ولا يُشترطُ تساوي الفرضين» في الكميَّة، فيَجُوزُ الاقتداءُ في الصُّبحِ بالظهرِ وبالعكسِ. نعم، يُشترطُ التساوي في الكيفيَّة، فلا يَجُوزُ الاقتداءُ في اليوميَّة بالكسوفِ ونحوها، وبالعكسِ.

قوله: «والمُتَنَفِّلُ بمثله» المرادُ أن كلَّ واحدٍ من هذه الفروضِ يُمكنُ تحقُّقُهُ في بعضِ الصَّلواتِ لا مطلقاً. وبيان ذلك يَتِمُّ بأربعِ صُورٍ:

أ: اقتداءُ المُفْتَرِضِ بمثله، وهو جائزٌ مع اتِّحادِ الكيفيَّة.

ب: عكسه، وهو اقتداءُ المُتَنَفِّلِ بِالْمُتَنَفِّلِ، وهو جائزٌ في العيدِ المندوبةِ والاستسقاءِ والغديرِ على قولٍ<sup>١</sup>، وفي الصلاةِ المعادةِ منهما، كما إذا صلَّيا منفردَيْنِ ثُمَّ أرادَا الجماعةَ، وفي جماعةِ الصبيانِ خلفَ المُمَيِّزِ منهم.

ج: اقتداءُ المُفْتَرِضِ بِالْمُتَنَفِّلِ، وذلك في صورةِ الإعادةِ من الإمامِ خاصَّةً، وفي صلاةِ بَطْنِ النخلِ من صلواتِ الخوفِ.

د: عكسه، وذلك في مُعيدِ الصلاةِ خلفَ مُبْتَدئِها، وفي صلاةِ الصبيِّ خلفَ البالغِ.

ص ١٠٣ قوله: «إماماً كان أو مأموماً» والأولى هي حينئذٍ قَرَضُهُ فَيَنُوي بالثانيةِ النَّدْبَ.

قوله: «والبلوغ على الأظهر» يُعتبرُ إلا أن يَكُونَ المأمومُ غَيْرَ بالغٍ.

قوله: «ولا الأُمِّيُّ القارئ» المرادُ بالأُمِّيِّ هنا مَنْ لا يُحسِنُ قِراءةَ الحمدِ والسُورةِ وأبعاضِهما على الوجهِ المُعْتَبَرِ في صِحَّةِ القِراءة. واحْتَرَزَ بالقارئِ عَمَّا لو أَمَّ بِمِثْلِهِ، فإنَّه جائزٌ مع تساويهما في كِيفيَّةِ الأُمِّيَّة، وعَجَزَهما عن التعلُّمِ وعن الاتِّتمامِ بالقارئِ.



قوله: «ولا المؤوف<sup>١</sup> اللسان بالسليم» ويجوزُ بِمِثْلِهِ مع اتِّفَاقِ مَوْضِعِ الْآفَةِ إِذَا عَجَزَا عَنْ التَّعَلُّمِ أَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ.

قوله: «وصاحب المسجد والمنزل» هو الإمامُ الرَّائِبُ فِيهِ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ أُولَى مَنْ الْهَاشِمِيُّ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ مَرْتَبَةَ الْهَاشِمِيِّ بَعْدَ الْأَفْقَةِ.

قوله: «والاغلف» مع عَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْخِتَانِ، فَلَوْ قَدَّرَ وَأَهْمَلَ فَهُوَ فَاسِقٌ، وَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ بِدُونِهِ وَإِنْ كَانَ مُنْفَرِدًا.

قوله: «ومن يكرهه المأمومون»<sup>٢</sup> بَأَن يُرِيدَ الْمَأْمُومُ الْإِتِمَامَ بغيره، فَإِنَّهُ يُكْرَهُ لِلْإِمَامِ حِينَئِذٍ أَنْ يُوْمَّ.

قوله: «والأعرابي بالمهاجرين» الْأَعْرَابِيُّ هُوَ الْمُنْسُوبُ إِلَى الْأَعْرَابِ، وَهُمْ سُكَّانُ الْبَادِيَةِ. وَوَجْهُ الْكَرَاهِيَةِ النَّصُّ مَعَ نَقْصِهِ عَنْ مَكَارِمِ الْإِخْلَاقِ، الَّتِي تُسْتَفَادُ مِنَ الْحَضَرِ. وَفِي حُكْمِهِ سَاكِنُ الْقَرْيَةِ الَّتِي يَغْلِبُ عَلَى أَهْلِهَا الْجَفَاءُ وَالتَّبَعُّدُ عَنِ التَّخَلُّقِ بِالْإِخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ.

ص ١٠٤ قوله: «جاز أن يمشي راکعاً ليلتحق» بِشَرَطِ أَنْ لَا يَكُونَ الْمَشْيُ كَثِيرًا عَادَةً، وَكَوْنِ ذِكْرِ الرُّكُوعِ حَالِ اسْتِقْرَارِهِ، وَكَوْنِ تَحْرِيْمِهِ فِي مَوْضِعِ تَصَحُّحِ الْقُدُوءِ فِيهِ.

قوله: «إذا كان الإمام في محراب داخل» فِي مَسْجِدٍ بَحِثٍ يَمْنَعُ رُؤْيَاهُ مَنْ عَنْ جَانِبَيْهِ مَنْ فِي دَاخِلِهِ.

قوله: «نقل نيته إلى النقل وأتم ركعتين استحباباً» وَلَوْ خَافَ الْقَوَاتُ بِإِكْمَالِهَا رَكَعَتَيْنِ، قَطَعَهَا بَعْدَ نَقْلِهَا إِلَى النَّافِلَةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَكْفِي فِي ذَلِكَ كُلِّهِ خَوْفُ قَوَاتٍ أَوَّلِ الصَّلَاةِ.

قوله: «وكذا لو أدركه بعد السجود» لَكِنْ يَجِبُ تَجْدِيدُ النِّيَّةِ مَتَى سَجَدَ مَعَهُ وَلَوْ سَجْدَةً وَاحِدَةً، وَإِلَّا لَمْ يَجِبِ التَّجْدِيدُ، وَتُدْرِكُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

قوله: «تأخرن وجوباً» مَبْنِيٌّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّقَدُّمِ وَالْمُحَادَاةِ، وَإِلَّا اسْتِحْبَاباً.

١. المؤوف: الذي به آفة.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٣٧٥، باب مَنْ نَكَرَهُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ، ح ٩١؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٤٧، باب الْجَمَاعَةِ وَفَضْلِهَا، ح ١١٥.

### [أحكام المساجد]

- ص ١٠٥ قوله: «مكشوفة» يكفي في تأدي السُنَّة كَشَفُ بَعْضِهَا لِلحَاجَةِ إِلَى الظِّلِّ غَالِبًا.
- قوله: «وَيَجُوزُ نَقْضُ الْمُسْتَهْدِمِ» أي المَشْرِفِ عَلَى الْإِنْهَادِ.
- قوله: «وَاسْتِعْمَالُ آلَتِهِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ» مع غَنَائِهِ عَنْهَا، أَوْ كَوْنِ الْمَسْجِدِ الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ أَوْلَى مِنْهُ لِكَثْرَةِ الْمُصَلِّينَ، أَوْ لَاسْتِيلَاءِ الْحَرَابِ عَلَيْهِ.
- قوله: «وإِدْخَالُ النَّجَاسَةِ إِلَيْهَا» مع التَّعَدِّيِّ إِلَيْهَا أَوْ إِلَى آلَاتِهَا.

### [صلاة الخوف]

- ص ١٠٦ قوله: «وفي المغرب يصلِّي بالأولى ركعة» هذا هو الأفضل، ولو عَكَسَ بَأَن صَلَّى بِالْأُولَى رَكْعَتَيْنِ وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً جَازَ أَيْضًا، وَلَوْ فَرَّقَهُمْ فِي الْمَغْرِبِ ثَلَاثَ فِرَاقٍ وَصَلَّى بِكُلِّ وَاحِدَةٍ رَكْعَةً صَحَّ، كَالثَّانِيَيْنِ.
- قوله: «وَيَسْجُدُ عَلَى قَرْبُوسٍ سَرَجَهُ» يَفْتَحُ الْقَافَ وَالرَّاءَ. وَيُشْتَرَطُ فِي جَوَازِ السُّجُودِ عَلَيْهِ تَعَذُّرُ النَّزُولِ وَلَوْ لِلْسُّجُودِ خَاصَّةً. وَيُعْتَقَرُ الْفِعْلُ الْكَثِيرُ كَمَا يُعْتَقَرُ فِي بَاقِي الْأَحْوَالِ.
- ولو كَانَ الْقَرْبُوسُ لَا يَصِحُّ السُّجُودُ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَمَكْنَ وَضَعُ شَيْءٍ مِنْهُ<sup>١</sup> عَلَيْهِ وَجَبَ، وَإِلَّا سَقَطَ<sup>٢</sup>.
- قوله: «فَإِنَّهُ يَجْزِي عَنْ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ» وَعَنِ الْقِرَاءَةِ أَيْضًا، وَتَجِبُ قَبْلَهُ النِّيَّةُ وَالتَّكْبِيرُ وَبَعْدَهُ الشَّهَادَةُ وَالتَّسْلِيمُ.

### [صلاة المسافر]

- ص ١٠٧ قوله: «تَعْوِيلًا عَلَى الْوَضْعِ» أَيْ وَضَعِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَضَعُوا لَفْظَ الْمِيلِ بِقَدَرِ مَدِّ الْبَصَرِ مِنَ الْأَرْضِ<sup>٣</sup>.

١. أي من الشيء الذي يصح السجود عليه.

٢. أي الوضع.

٣. كما في القاموس المحيط، ج ٤، ص ٥٤؛ الصحاح، ج ٣، ص ١٨٢٣، «م ي ل».

قوله : « فلا قصر ولو تهادى في السفر » لكن في الرجوع إلى وطنه يُقصرُ مع بلوغ المسافة وقصده .

قوله : « ثم توقع رفقة قصر » هذا إذا قصد انتظاره لها على رأس المسافة ، أو علم مجيئها ، أو جزم بالسفر من دونها ، وإلا أتم .

قوله : « قد استوطنه ستة أشهر » وفي حكم المنزل الملك ، وهو العقار الكائن في محل الاستيطان وما في حكمه ، ولا تُشترط صلاحيته للسكنى ، بل تكفي الشجرة الواحدة . ويُشترط ملك العين ، ولا تكفي المنفعة ، ودوامه فلو خرج عن ملكه زال حكمه . والمراد بالاستيطان كونه مقيماً بحيث يصلّي في تلك المدة تماماً ، ولا يُشترط التوالى في المدة ، ولو لم يكن له ملك ، اشترطت في المنزل نية الإقامة على الدوام مع استيطان الستة .

قوله : « أن يكون السفر مباحاً » تتحقق إباحة السفر بكون غايته غير محرمة ، فلا يقدح وفور العصى فيه مع إباحة الغاية ، كما لو سافر للتجارة وترك الصلاة في الطريق ، أو نحو ذلك .

قوله : « كالمتمتع للجائر » أي أتباعه في جوره ، لا من أتبعه كرهاً أو ليعمل له عملاً محلاً ، ونحو ذلك .

قوله : « قيل : يُقصر صومه ويتمّ صلاته »<sup>١</sup> بل يُقصر بهما معاً .

قوله : « والملاح » صاحب السفينة بأي وجه استعملها .

والبريد : الرسول ، أي المعد نفسه للرسالة بحيث يتكرر منه السفر .

ص ١٠٨ قوله : « وضابطه » . هذا الضابط غير ضابط ، بل الضابط أن يسافر أكثر مسافة ثلاثة سفرات بحيث لا يتخلل بينها حكم الإتمام ، ولا يقيم عشرة في بلد مطلقاً أو في غيره مع النية أو ما في حكمها ، فيلزمه الإتمام في الثالثة ، ويستمر إلى أن يتحقق له أحد الثلاثة ، فتقطع الكثرة ، وهكذا .

قوله : « وقيل : هذا يختص بالمكاري »<sup>٢</sup> لا يختص .

١ . القائل هو الشيخ المفيد في المقنعة ، ص ٣٤٩ .

٢ . قال السيوري في التنقيح الرائع ، ج ١ ، ص ٢٨٩ : ولم نسمع من الشيوخ قائله .

- قوله: «وَيَصُومُ شَهْرَ رَمَضَانَ عَلَى رِوَايَةٍ<sup>١</sup> لَا عَمَلَ عَلَيْهَا.
- قوله: «أَوْ يَخْفَى أَذَانَهُ» الْأَصَحُّ اعْتِبَارُ خَفَائِهِمَا مَعًا ذَهَابًا وَعُودًا.
- قوله: «وَجَامِعُ الْكُوفَةِ» وَالْأَوَّلَى اخْتِصَاصُ الْحُكْمِ بِالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ دُونَ بِلْدَانِهَا.
- وَالْمُرَادُ بِالْحَائِثِ مَا دَارَ عَلَيْهِ سُورُ الْحَضْرَةِ الْحُسَيْنِيَّةِ عَلَى مُشْرِفِهَا السَّلَامُ.
- قوله: «وَالْوَقْتُ بَاقٍ قَصْرًا» بَلْ يُتِمُّ.
- قوله: «لَا حَالَ الْوُجُوبِ» تَعَيَّنَ حَالُ الْفَوَاتِ فِي الْعُودِ وَحَالُ الْوُجُوبِ فِي الْخُرُوجِ وَهُوَ الْإِتِمَامُ فِي الْحَالَيْنِ.
- ص ١٠٩ قوله: «وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَقُولَ عَقِيبَ الصَّلَاةِ» الْاسْتِحْبَابُ مَقْصُورٌ عَلَى الْمَقْصُورَةِ لِتَحَقُّقِ الْجُزْئِيَّةِ لِلصَّلَاةِ، وَلَوْ فَعَلَهُ عَقِيبَ غَيْرِهَا، كَانَ حَسَنًا.
- قوله: «قَضَاهَا سَفَرًا وَحَضْرًا» الْمُرَادُ بِالْقَضَاءِ هُنَا الْفِعْلُ، فَإِنْ كَانَ وَقْتُهَا بَاقِيًا صَلَاةً أَدَاءً، وَإِلَّا قَضَاءً.

١ . الفقيه، ج ١، ص ٢٨١، باب الصلاة في السفر، ح ١٢٧٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٦، باب الصلاة في السفر، ح ٥٣١.

## كتاب الزكاة

### [زكاة المال]

ص ١١١ قوله: «ولو ضَمِنَ الوَكِيَّ» المراد بِضَمَانِهِ نَقْلُهُ إِلَى مِلْكِهِ بِوَجْهِ شرعيٍّ .  
وعملائه أن يكون له مالٌ بِقَدْرِ مالِ الطِفْلِ المضمونِ فاضلاً عن المستثنيات في الدَّيْنِ  
وعن قوتِ يومٍ وليلةٍ له ولِعياله الواجبي النَّفَقَةِ .  
قوله: «صامتاً كان أو غيره» المراد بالصامِتِ مِنَ المالِ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ، ويُقابله الناطقُ  
وهو المَواشِي ونحوها، ذَكَرَهُ فِي (الصَّحاح) <sup>١</sup> .  
ص ١١٣ قوله: «ففي كلِّ خمسين حِقَّةً» ليس ذلك على وَجْهِ التَّخْيِيرِ، بل يَجِبُ التَّقْدِيرُ  
بِمَا حَصُلُ بِهِ الاستيعابُ، فَإِنْ أَمَكْنَ بِهِمَا، تَخَيَّرَ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ بِهِمَا، وَجَبَ اعتِبارُ  
أَكْثَرِهِمَا استيعاباً مراعاةً لِحَقِّ الْفُقَرَاءِ، وَلَوْ لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا بِهِمَا، وَجَبَ الْجَمْعُ، فَيَجِبُ  
تَقْدِيرُ أَوَّلِ هَذَا النِّصَابِ - وهو المائَةُ وإحدى وعِشْرُونَ - بِالْأَرْبَعِينَ، وَالْمِائَةُ وَالْخَمْسُونَ  
بِالْخَمْسِينَ، وَالْمِائَةُ وَالسَّبْعُونَ بِهِمَا . وَيَتَخَيَّرُ فِي الْمِائَتَيْنِ .  
وكذا الْقَوْلُ فِي الْبَقَرِ فَيَجِبُ تَقْدِيرُ السِّتَيْنِ بِالثَّلَاثِينَ، وَالسَّبْعِينَ بِهِمَا، وَالثَّمَانِينَ  
بِالْأَرْبَعِينَ، وَيَتَخَيَّرُ فِي الْمِائَةِ وَعِشْرِينَ .  
قوله: «من الإبل شَنْقاً» الشَّنْقَةُ بَفَتْحِ النُّونِ، وَالرَّقْصُ بِفَتْحِ الْقَافِ : ما بين الْفَرِيضَتَيْنِ <sup>٢</sup>

١ . الصَّحاح، ج ١، ص ٢٥٧، «ص م ت» .

٢ . كما في الصَّحاح، ج ٢، ص ١٠٦١، والمصباح المنير، ص ٦٦٨، «وق ص» .

ص ١١٤ قوله: «السوم» المَرْجِعُ فِي السَّوْمِ وَالْعَمَلِ إِلَى الْعَرَفِ، فَلَا يُؤَثَّرُ الْيَوْمُ فِي السَّنَةِ وَلَا فِي الشَّهْرِ.

قوله: «أَقْلَهَا الْجَذْعُ مِنَ الضَّانِ» الْجَذْعُ هُوَ مَا كَمَلَ سِنُهُ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ إِلَى سَنَةٍ.  
قوله: «وَبِنْتُ الْمَخَاضِ» الْمَخَاضُ يُفْتَحُ الْمِيمُ اسْمٌ لِلْحَوَامِلِ، وَالْوَاحِدَةُ خَلِيقَةٌ<sup>١</sup>، وَمِنْهُ سُمِّيَتْ بِنْتُ الْمَخَاضِ، أَيِ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا سِوَاءِ أَلْقَحَتْ أَمْ لَا.

قوله: «وَبِنْتُ اللَّبُونِ» اللَّبُونُ بَفَتْحِ اللَّامِ، أَيِ ذَاتُ اللَّبُونِ وَلَوْ بِالصَّلَاحِيَّةِ. وَ«الْحَقَّةُ» بِكَسْرِ الْحَاءِ: الْأُنْثَى مِنَ الْإِبِلِ إِذَا مَضَى لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ فَاسْتَحَقَّتِ الْحَمْلَ وَالْفَحْلَ.

ص ١١٥ قوله: «وَلَا تُؤْخَذُ الرَّبَى» الرَّبَى - بَضْمُ الرَّاءِ وَتَشْدِيدُ الْبَاءِ -: وَهِيَ الْمَعْزُ الْوَالِدُ عَنْ قُرْبٍ كَالنِّسَاءِ مِنَ النِّسَاءِ<sup>٢</sup>، فَالْمَنْعُ مِنْ إِخْرَاجِهَا كَوْنُهَا مَرِيضَةً، وَلَا تُجْزَى وَإِنْ رَضِيَ الْمَالِكُ.

قوله: «وَلَا الْمَرِيضَةُ» هَذَا إِذَا كَانَ فِي النِّصَابِ صَحِيحٌ أَوْ فَتِيٌّ أَوْ سَلِيمٌ مِنَ الْعَوَارِ<sup>٣</sup>، أَمَّا لَوْ كَانَ جَمِيعُهُ كَذَلِكَ، أَجْزَأُ الْإِخْرَاجُ مِنْهُ.  
قوله: «وَلَا تُعَدُّ الْأَكُولَةُ» الْأَصَحُّ أَنَّ الْأَكُولَةَ تُعَدُّ وَلَكِنْ لَا تُؤْخَذُ، وَكَذَا يُعَدُّ الْفَحْلُ الرَّائِدُ عَنِ الْعَادَةِ لِتِلْكَ الْمَاشِيَةِ.

قوله: «وَيَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ مِنْ غَيْرِ غَنَمِ الْبَلَدِ وَلَوْ كَانَتْ أَدُونُ» إِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي شَاةِ الْإِبِلِ، أَوْ الْمَدْفُوعِ مِنْ جِنْسِ النِّصَابِ.

قوله: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ فِي الْمَلِكِ» بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَضُمُّ مَالًا لِشَخْصَيْنِ وَيُخْرَجُ مِنْهُمَا الزَّكَاةُ مَعَ بُلُوغِهِمَا مَعَ النِّصَابِ وَعَدَمِ بُلُوغِ كُلِّ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا.

وَمَعْنَى عَدَمِ التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْمُجْتَمِعِ فِي الْمَلِكِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَكْمٌ بَانْفِرَادِهِ، بَلْ يَعْتَبَرُهُمَا مُجْتَمِعَيْنِ تَقْدِيرًا ثُمَّ يَرْتَّبُ عَلَيْهِمَا الْحَكْمَ.

وَمَعْنَى الْخُلُطَةِ الَّتِي لَا اعْتِبَارَ بِهَا أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَتْ نَعَمُ جَمَاعَةٍ فِي مَسْرَحٍ وَاحِدٍ وَمَرَاجٍ وَاتَّحَدَ فَحْلُهَا وَحِلَابُهَا وَمِحْلَبُهَا، لَا يُفِيدُ ذَلِكَ ضَمَّ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ عِنْدَنَا، بَلْ لِكُلِّ

١. راجع الصحاح، ج ٢، ص ١١٠٥، «مخض».

٢. الصحاح، ج ١، ص ١٣١، «ربب».

٣. العوار مثناة: العيب. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٠، «عور».

ملك واحد منها حكم نفسه .

قوله : « يكون قدر العشرة سبعة مثاقيل » ويكون المئقال درهماً وثلاثة أسباع درهم ،  
والدرهم نصف مئقال وخمسه .

قوله : « ولم تجب لو كان غائباً » إلا أن يكون في يد وكيله فتجب .

ص ١١٧ قوله : « وما يسقى سيحاً » المراد بالسبح : الجاري<sup>١</sup> ، والبعل<sup>٢</sup> : ما يشرب بعروقه .

والعذي - بكسر العين المهملة - : ماء المطر<sup>٣</sup> ، والدوالي : جمع دالية . وهي

الدولاب<sup>٣</sup> . والنواضح : جمع ناضحة ، وهو البعير الذي يستقى عليه .

قوله : « ولو اجتمع الأمران حكم للأغلب » المعبر في الأغلب والتساوي النفع والنمو ،  
لا العدد على الأقوى .

قوله : « والزكاة بعد المؤونة » المراد بالمؤونة ما يقتقر إليه الزرع عادة ، كالحرث والحفر  
والحصاد ونقص الآلات والبذر .

ويعتبر النصاب بعد المؤونة المتقدمة على بدو الصلاح ، والمتأخرة عنه مستثناة .  
ولكن لا تثلم النصاب فيزكى الباقي وإن قل .

قوله : « دراهم أو دنانير » إن كان أصله ، فإن بلغ به نصاباً استحب ، وإلا فلا .

قوله : « عن العتيق » العتيق كريم الأبوين ، والبردون غيره ، سواء كان كريم الأبوين خاصة  
وهو الهجين ، أو الأم خاصة وهو المقرف ، أو انتفى عنه الكرم من الطرفين وهو  
البردون بالمعنى الأخص .

قوله : « وتعتبر شرائط الوجوب فيه كله » أي يمتد استقرار الوجوب بكمال الثاني عشر  
لا مطلق الوجوب ؛ لأنه يحصل بدخول الثاني عشر ، وبكماله تعيين الدفع .

ص ١١٨ قوله : « جاز تأخيرها شهراً أو شهرين » الأصح جواز تأخيرها شهراً أو شهرين للبسط  
على الأصناف ، ولانتظار ذي المزية كالقراية والجار والأشد حاجة والعدل .

قوله : « ولو تغير حال المستحق » يتحقق تغير حاله بخروجه عن الاستحقاق ولو بالغناء

١ . الصحاح ، ج ١ ، ص ٣٧٧ .

٢ . راجع الصحاح ، ج ٤ ، ص ٢٤٢٣ ، « ع ذى » .

٣ . الدولاب : المتجنون التي تديرها الدابة ، فارسي معرب . المصباح المنير ، ص ٢٤٠ ، « دل ب » .

بنمائها، لا بأصلها ولا بهما .

قوله : «وَيُضْمَنُ لَوْ نَقَلَهَا مَعَ وَجُودِهِ» الْأَصَحُّ جَوَازُ نَقْلِهَا بِشَرْطِ الضَّمَانِ خُصُوصًا لِلْأَفْضَلِ أَوْ لِلتَّعْمِيمِ .

قوله : «وَلَا تُمَرَّةٌ مَهْمَةٌ فِي تَحْقِيقِهِ» لاشتراكهما في الاستحقاق من الزكاة، والأصح أن المسكين أسوأ حالاً من الفقير، والبائس أسوأ حالاً منهما . وتظهر الفائدة في النذر والوصية والوقف لأسوئتهما حالاً .

قوله : «وَلَا يُمْنَعُ لَوْ مَلَكَ الدَّارُ» مَعَ كَوْنِهَا لائِقَةً بِحَالِهِ ، فَلَوْ زَادَتْ قَدْرًا أَوْ وَصْفًا عَنْ حَالِهِ ، تَعَيَّنَ بَيْعُهَا أَوْ الِاعْتِيَاظُ عَنْهَا بِمَا يَلِيقُ بِهِ ، وَصَرَفُ الزَائِدِ فِي النِّفَقَةِ ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْخَادِمِ .

قوله : «وَكَذَا يُمْنَعُ ذُو الصَّنْعَةِ» يُعْتَبَرُ فِي الصَّنْعَةِ وَالِاِكْتِسَابِ كَوْنُهُمَا لائِقَيْنِ بِحَالِهِ ، وَلَا يَكْلَفُ الرِّفِيعُ بَيْعَ الْحَطَبِ وَالْحَرْثِ وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، وَلَوْ اشْتَغَلَ عَنِ التَّكْسِبِ بِطَلَبِ عِلْمٍ دِينِيٍّ ، جَازَ لَهُ اخْذُ الزَّكَاةِ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ لَوْ تَرَكَ إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ الْجَمْعُ .

ص ١١٩ قوله : «وَالْعَامِلُونَ» أَيِ السَّاعُونَ فِي تَحْصِيلِهَا وَتَحْصِينِهَا بِاخْذِ وَكِتَابَةٍ وَحِسَابٍ وَقِسْمَةٍ وَحِفْظٍ وَرِعِيٍّ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

قوله : «تَحْتَ الشَّدَةِ» الْمَرْجِعُ فِي الشَّدَةِ إِلَى الْعُرْفِ ، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ صِيغَةِ الْعِتْقِ بَعْدَ الشِّرَاءِ وَنِيَّةِ الزَّكَاةِ مَقَارَنَةً لِلْعِتْقِ .

قوله : «جَازَ ابْتِيَاعُ الْعَبْدِ وَيَعْتَقُ» بَلْ يَجُوزُ الْعِتْقُ مِنَ الزَّكَاةِ مُطْلَقًا .

قوله : «جَازَ الْقَضَاءُ عَنْهُ حَيًّا وَمَيِّتًا» أَشَارَ بِذَلِكَ أَنَّ وَاجِبَ النِّفَقَةِ إِنَّمَا يُعْطَى الْمُؤَوَّنَةَ وَالْمُسْكِنَ وَنَحْوَهُمَا ، أَمَّا مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ فَلَا يَجِبُ قِضَاؤُهُ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ النِّفَقَةُ ، فَيَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ مِنَ الزَّكَاةِ مَا يَقْضِي بِهِ ، وَأَنْ يَقْضِيَ عَنْهُ مَيِّتًا ، وَكَذَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ .

قوله : «وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا فِي بَلَدِهِ» وَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَجْزُ عَنِ الِاسْتِدَانَةِ عَلَى مَا فِي بَلَدِهِ ، أَوْ عَنْ بَيْعِ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ وَنَحْوِهِ .

ص ١٢٠ قوله : «وَيُعْطَى أَطْفَالُ الْمُؤْمِنِينَ» وَيُسَلَّمُ إِلَى وَلِيِّهِ أَوْ إِلَيْهِ بِأَمْرِ وَلِيِّهِ .



قوله: «الْعَدَالَةُ، وقد اعتبرها قوم»<sup>١</sup> لا تُعْتَبَرُ.

قوله: «وقيل: لا يتجاوز قدر الضَّرُورَةِ»<sup>٢</sup> المراد بالضَّرُورَةِ قُوتُ يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ لا مَوْوَنَةُ السَّنَةِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مِنَ الْخُمْسِ مَا زَادَ عَلَى السَّنَةِ وَهُوَ حَقُّهُ، فكيف المشروط بالضَّرُورَةِ! وهذا هو الْأَجُودُ.

نعم، لولم تَنْدَفِعِ الضَّرُورَةُ بِقُوتِ الْيَوْمِ بَأَنَ لَا يَجِدَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مَا تَنْدَفِعُ بِهِ الضَّرُورَةُ عَادَةً، صَحَّ لَهُ اخْذُ مَا تَنْدَفِعُ بِهِ، فَلَوْ وَجَدَ الْخُمْسَ قَبْلَ فَنَائِهِ، فَفِي وَجُوبِ رَدِّهِ نَظَرٌ.

قوله: «وَتَحِلُّ لِمَوَالِيهِمْ» أَي عِبِيدِهِمْ وَإِمَائِهِمُ الْمُعْتَقِينَ مَعَ فَقْرِهِمْ.

قوله: «ولو بادر المالك بإخراجها أَجْرَ أَتَمِّهَا» لا تجزئ مع طلب الإمام؛ لَأَنَّهَا عِبَادَةٌ، وهو حينئذٍ منهي، والنهي في العِبَادَةِ يَدُلُّ عَلَى الْفَسَادِ.

قوله: «ومع فقده إلى الفقيه المأمون» المراد بالفقيه - حيث يُطْلَقُ عَلَى وَجْهِ الْوِلَايَةِ - الْجَامِعُ لَشَرَايِطِ الْفَتْوَى. وبالمأمون مَنْ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى اخْذِ الْحَقُوقِ مَعَ غَنَائِهِ عَنْهَا بِالْحِيلِ الشَّرْعِيَّةِ.

ص ١٢١ قوله: «ولو تلفت» بِخِلَافِ مَا لَوْ قَبَضَهَا الْوَكِيلُ.

قوله: «استحبَّ عزلها» وتكون في يده أمانة، فلا يَضْمَنُهَا لَوْ تَلَفَتْ بِغَيْرِ تَعَدٍّ أَوْ تَفْرِيطٍ، وليس له إبدؤها بَعْدَ ذَلِكَ.

قوله: «والإيصاء بها» مع عدم ظَنِّ الْمَوْتِ، ومعه يَجِبُ.

قوله: «وقيل: ما يجبُ في الثاني»<sup>٣</sup> هذا التقديرُ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِحْبَابِ دُونَ الْوَجُوبِ عَلَى الْأَصَحِّ.

قوله: «بِمِيرَاثٍ وَشَبْهِهِ» مِنْ شَبْهِهِ شِرَاءُ الْوَكِيلِ وَدَفْعُهُ إِلَيْهِ مِنْ دَيْنِهِ مَعَ مَوَافَقَتِهِ لِلدَّيْنِ فِي الْجَنْسِ وَالْوَصْفِ.

قوله: «دعا لصاحبها» الْأَفْضَلُ أَنْ يَقُولَ الْقَابِضُ: آجَرَكَ اللَّهُ فِيمَا أُعْطِيتَ، وَبَارَكَ لَكَ

١. منهم: الشيخ المفيد في المقنعة، ص ٢٤٢؛ والشيخ الطوسي في النهاية، ص ١٨٥.

٢. القائل هو الشيخ المفيد في المقنعة، ص ٢٤٣؛ والشيخ الطوسي في النهاية، ص ١٨٧.

٣. القائل هو السيد المرتضى في جوابات المسائل الموصليات الثالثة (ضمن رسائل الشريف المرتضى) ج ١، ص ٢٢٥، المسألة السابعة والعشرون.

فيما أُبْقِيَتْ، وَيَقُولُ الدافعُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرَمًا، وَاحْمَدُ اللَّهَ عَلَى أَدَائِهَا.

قوله: «استحباً على الأظهر» بل وجوباً، وكذا يجب على نائبه خصوصاً أو عمومياً، كالساعي والفقير، ويُستحب للفقير. ولا يختص الدعاء بلفظ.

### [زكاة الفطر]

ص ١٢٢ قوله: «عند هلال شوال» المراد بـ«هلال شوال» الغروب ودخول أول ليلته. وبـ«صلاة العيد» زوال الشمس، وهو آخر وقتها، ويجوز بناؤه على حذف المضاف، أي وقت صلاة العيد.

قوله: «يدير على عياله» معنى الإدارة أن يخرج صاعاً عن نفسه بالنية ويدفعه إلى أحد عياله، ثم يخرج المدفوع إليه إلى آخر بالنية، وهكذا إلى الآخر ثم يخرج الأخر عن نفسه إلى غيره من المستحقين، ولو كانوا أو بعضهم صغاراً، تولى النية عنهم الولي.

ص ١٢٣ قوله: «ومن اللبن أربعة أرتال» بل الأصح أنه صاع في الجميع.

قوله: «ويجوز تقديمها في شهر رمضان» نعم، الأصح جواز التقديم من أول الشهر؛ لصحيفة الفضلاء - زرارة وبكير: ابني أعين، ومحمد بن مسلم - عن الصادق عليه السلام: «يعطي يوم الفطر قبل الصلاة فهو أفضل، وهو في سعة أن يعطيها من أول يوم يدخل من شهر رمضان» إلى آخره.

قوله: «وإذا عزلها» المراد بالعزل تعيينها في مال خاص بقدرها في وقتها مع النية.

قوله: «ولا يجوز نقلها» بل الأصح جواز نقلها على كراهية مع إخراجها في الوقت.

ص ١٢٤ قوله: «ولا يعطى الفقير أقل من صاع» الوجه أن ذلك على جهة الاستحباب، ولا فرق في ذلك بين الصاع المخرج عنه أو ممن يعول.

## كتاب الخمس

ص ١٢٥ قوله: «وفي الحرام إذا اختلط» هذا إذا جهل مالكة وقدره بكل وجه، فلو علم مالكة خاصة، صالحه، ولو علم قدره خاصة، تصدق به وإن زاد عن الخمس مع اليأس من معرفة مالكة، ولو علم نقصانه عن الخمس، اقتصر على ما علمه.

قوله: «عن مؤونة السنة له ولعياله» لا فرق في العيال بين واجب النفقة ومندوبها حتى الضيف، ويلحق به ما يأخذه الظالم منه قهراً، أو يصانعه به اختياراً. ويعتبر في جميع ذلك ما يليق بحاله عادة.

قوله: «وهل يجوز أن تخصص به طائفة؟» جواز الاختصاص قوي، والبسط أحوط.

ص ١٢٦ قوله: «من الصوافي والقطائع» الصفايا ما يُنقل، والقطائع ما لا يُنقل، والمراد أن كل ما يملكه ملك أهل الحرب فهو لملك الإسلام، وهو الإمام عليه السلام إن لم يكن مغصوباً من مسلم.

قوله: «لا بأس بالنكاح» المراد بالنكاح مهر الزوجات وأثمان السراري، بمعنى أنها معدودة من جملة المؤن، فيستثنى ذلك من مكسب سنته. والمراد بالمساكن ثمن المسكن، فإنه أيضاً مستثنى من الأرباح ومعدود من جملة

١. الصفايا جمع الصفية - مثل عطية وعطايا - : ما يختاره الرئيس لنفسه من المغنم قبل القسمة، كما في الصحاح، ج ٤، ص ٢٤٠؛ والمصباح المنير، ص ٣٤٤، «صرف و».

٢. راجع معجم البلدان، ج ٤، ص ٣٧٦؛ الصحاح، ج ٢، ص ١٢٦٨، «ق ط ع».

المُؤَوَّنة، وكذا يُسْتَتْنَى الْمَسْكَنُ الَّذِي فِي أَرْضِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَرُؤُوسِ الْجِبَالِ .  
 والمرادُ بِالمُتَاجِرِ ما يُشْتَرَى مِنَ الْعَنَائِمِ حَالِ الْغَيْبَةِ، أَوْ مِمَّنْ لَا يُخَمَّسُ اسْتِحْلَالاً لَهُ .  
 فَإِنَّهُ يُبَاحُ لَنَا التَّصَرُّفُ فِي الْمَأْخُوذِ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ لِلْإِمَامِ وَفَرِيقِهِ حَقٌّ فِيهِ .  
 قوله : «أشبهها جواز دفعه إلى مَنْ يعجز حاصلهم من الخمس» ويتوَلَّى ذَلِكَ الْحَاكِمُ  
 الشَّرْعِيُّ، وَهُوَ الْفَقِيهُ الْعَدْلُ الْإِمَامِيُّ الْجَامِعُ لَشَرَائِطِ الْفَتْوَى . وَلَوْ فَرَّقَهُ غَيْرُهُ ،  
 ضَمَّنَ .

## كتاب الصوم

ص ١٢٧ قوله : «ويكفي في شهرِ رَمَضانَ نِيَّةُ الْقُرْبَةِ» والأجودُ إضافةُ الوجوبِ إليها، ولو أضافَ

إليهما التَّعْيِينَ، كانَ أَفْضَلَ، وَأَكْمَلَ منَ الجَمِيعِ إضافةُ الأداءِ .

قوله : «وفي النَّذْرِ المَعَيَّنِ تَرَدُّدٌ» اِعْتِبَارُ التَّعْيِينِ أُولَى .

قوله : «ويجوزُ تَجْدِيدُهَا في شَهْرِ رَمَضانَ إلى الزَّوالِ» هذا معَ النِّسيانِ لها، أَمَّا لو تَرَكَهَا

لَيْلاً عَمْدًا، فَسَدَ ذَلِكَ اليَوْمُ وَإِنْ وَجَبَ فِيهِ الإِمْسَاكُ . هذا في الأداءِ، أَمَّا في القَضَاءِ

فَيَجُوزُ تَجْدِيدُ النِّيَّةِ إلى الزَّوالِ ما لَمْ يَتَنَاوَلَ وَإِنْ أَصْبَحَ بِنِيَّةِ الإِفْطَارِ .

قوله : «أَصَحُّهُمَا : مساواة الواجب» الأقوى أَنَّ نِيَّةَ المُنْدُوبِ تَمْتَدُّ بِامْتِدَادِ النَّهَارِ بِحَيْثُ

يَبْقَى بَعْدَ النِّيَّةِ جُزْءٌ مِنَ النَّهَارِ، لَكِنْ إِنْ وَقَعَتْ قَبْلَ الزَّوالِ، حَصَلَ لَهُ ثَوَابُ صَوْمِ

جَمِيعِ النَّهَارِ، وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَهُ، فَلَهُ ثَوَابُ الباقِي خاصَّةً .

قوله : «وتجزئُ فِيهِ نِيَّةٌ واحِدَةٌ» بَلْ تَجِبُ لِكُلِّ يَوْمٍ نِيَّةٌ .

[ما يمسك عنه الصائم]

ص ١٢٨ قوله : «وفي فسادِ الصَّومِ ... تَرَدُّدُ» الفسادُ قَوِيٌّ .

قوله : «وكذا في الموطوءِ» يَفْسُدُ كَالوَاطِئِ .

قوله : «والاستمناء» معَ الإنزالِ .

قوله : «والارتماس في الماء» الارتماسُ مُلاقاةُ الرأسِ لمائعٍ شاملٍ لجميعِهِ دَفْعَةً عُرْفِيَّةً وإن بقيَ البدنُ، والأصحُّ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ في الصَّوْمِ الواجبِ لكن لا يفسدُ الصَّوْمَ . [و] لو ارتَمَسَ الإنسانُ في الصَّوْمِ الواجبِ، فَعَلَ حَرَاماً إن تَعَمَّدَ، ولا يَرْتَفِعُ حَدُّهُ، والأحوطُ أنَّ عليه القَضَاءَ، ولو كان جاهلاً أو ناسياً ارتَفَعَ حَدُّهُ ولا شيءَ عليه .

قوله : «أشبههما : التحريمُ بالمائع» دون الجامدِ، كالتحملِ بالفتائلِ ونحوها .

### [ما يوجب الكفارة والقضاء]

ص ١٢٩ قوله : «وكذا لو نام غير ناو للغسل حتى طلعَ الفجرُ» الفرقُ بين تَعَمُّدِ البقاءِ على الجنابةِ والنومِ غيرِ ناوٍ للغسلِ : أنَّ الأولَ أَخَصُّ من الثاني مطلقاً، فإنَّ كُلَّ مُتَعَمِّدٍ للبقاءِ عليها غيرُ ناوٍ للغسلِ، بخلافِ العكسِ ؛ فإنه قد لا يَخْطُرُ بباله العزمُ على البقاءِ عليها ولا ضِدُّهُ .

قوله : «أو إطعام ستين مسكيناً» التخييرُ أقوى .

قوله : «وقيل : هي مرتبة» بل مُخَيَّرَةٌ .

قوله : «على الإفطار بالمحرَّم كفارة الجمع» المراد بالإفطارِ هنا إفسادُ الصَّوْمِ بالمحرَّم، ولا فرقَ بين التحريمِ الأصليِّ كالزنى والاستمناءِ وإيصالِ العُبَارِ، والعارضِ كأكْلِ مالِهِ النَجِسِ وجماعِ زَوْجَتِهِ الحائِضِ .

قوله : «والاعتكاف على وجه» بأن يكون الاعتكافُ واجباً إما بِنَذْرٍ وشِبْهِهِ، وإما لكونِهِ ثالثاً وقد اعتكفَ يومين قَبْلَهُ .

قوله : «ولو انتبه ثم نام ثانياً» الضابطُ في ذلك أنَّ المُجْتَنِبَ يَجُوزُ لَهُ النَوْمُ الأولي مع نِيَّةِ الغُسْلِ واعتياده الانتباهَ ليلاً، فإذا نام وَاتَّفَقَ عَدَمُ الانتباهِ فلا شيءَ عليه، وإن انتبهَ ليلاً، حَرَّمَ عَلَيْهِ النَوْمُ ثانياً، فإن عاودَ إليه - مع نِيَّةِ الاغتسالِ ليلاً واعتياد الانتباهِ - ولم يَنْتَبِهْ حتى أَصْبَحَ، وَجَبَ عَلَيْهِ القَضَاءُ خاصَّةً، فإذا انتبه ثانياً تأكَّدَ عَلَيْهِ تَحْرِيمُ النَوْمِ، فإن عاودَ إليه ولم يَتَّفَقْ لَهُ الانتباهُ حتى أَصْبَحَ، وَجَبَ عَلَيْهِ القَضَاءُ والكفارةُ،

ولو لم يكن معتاداً للانتباه أو لم يعزم على الغسل، وجب عليه بأول مرة.  
ولا تهدم الجنابة المتجددة ما سبق من العدد.

قوله: «قال الشيخان: عليه القضاء والكفارة»<sup>١</sup> وعليه الفتوى، والظاهر أنه إجماع.  
قوله: «وكذا لو ترك قول المخبر بالفجر»<sup>٢</sup> إلا أن يكون المخبر بالفجر عدلين فتجب الكفارة<sup>٣</sup>.

ص ١٣٠ قوله: «وكذا لو أخذ إليه في دخول الليل» هذا إذا كان المفطر ممن يجوز له التقليد أو كان جاهلاً بتحریم التقليد مع إمكانه، وإلا اتجه وجوب الكفارة.

قوله: «والإفطار للظلمة الموهمة دخول الليل» أي التي لم يحصل معها ظن الدخول، بل يحصل معها احتمال مرجوح. والذي يناسب الأصل وجوب الكفارة هنا مع العلم بأن مثل ذلك لا يجوز الإفطار.

قوله: «ولو غلب على ظنه دخول الليل لم يقض» بل الأولى وجوب القضاء مع حصول الخطأ.

قوله: «ولو ذرعه لم يقض» أي سبقه بغير اختيار<sup>٤</sup>. هذا إذا لم يبلع ما صار منه في قضاء الفم، وإلا كفر مع القضاء.

قوله: «وإيصال الماء إلى الحلق متعدياً» إذا لم يحصل منه تقصير في التحفظ، وإلا وجبت الكفارة.

قوله: «وكذا من نظر إلى امرأة فامنى» إلا مع قصد أو الاعتقاد فيجب القضاء والكفارة، وإلا فلا شيء، وكذا في الاستماع، ولا فرق بين المحللة والمحرمة.

قوله: «وهل تكرر بتكرار الوطء في اليوم الواحد؟» الأصح التكرار مطلقاً، سواء تخلل التكفير أم لا، وسواء اتحد الجنس أم تعدد. ويحصل التعدد في الأكل والشرب

١. المقنعة، ص ٣٤٧؛ النهاية، ص ١٥٤.

٢. هذه الفقرة من المتن لم يرد في المطبوعة بمؤسسة البعثة.

٣. في نسخة «م»: ولو كان المخبر عدلاً، وجبت الكفارة أيضاً.

٤. أخذت إلى فلان أي ركنت إليه. راجع الصحاح، ج ٢، ص ٤٦٩، «خلد».

٥. كما في الصحاح، ج ٣، ص ١٢١٠، «ذرع».

بَتَعَدَّدِ الْإِزْدِرَادِ، وَفِي الْجَمَاعِ بِالْعَوْدِ بَعْدَ النَّزْعِ .  
قوله : «فَإِنْ عَادَ ثَالِثَةُ قُتْلٍ» الْأُولَى قَتْلُهُ فِي الرَّابِعَةِ .  
قوله : «لَزِمَهُ كَفَّارَتَانِ وَيُعْزَرُ» فَيَتَحَمَّلُ عَنْهَا التَّعْزِيرَ كَمَا يَتَحَمَّلُ الْكَفَّارَةَ، فَيُعْزَرُ بِخَمْسِينَ  
سَوَاطٍ، وَلَوْ أَكْرَهَتْهُ غُلْظُ تَعْزِيرُهَا، وَلَا تَتَحَمَّلُ عَنْهُ الْكَفَّارَةَ .

### [مَنْ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الصَّوْمُ]

ص ١٣١ قوله : «وَلَا يَصِحُّ مِنَ الْمَرِيضِ مَعَ التَّضَرُّرِ بِهِ» يَحْصُلُ التَّضَرُّرُ بِزِيَادَةِ الْمَرَضِ وَبُطْءِ بَرئِهِ .  
وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِقَوْلِ عَارِفٍ يُفِيدُ قَوْلَهُ الظَّنُّ بِهِ، وَبِالتَّجَرُّبَةِ .

### [علامة شهر رمضان]

ص ١٣٢ قوله : «وَلَوْ رُئِيَ شَائِعاً» يَتَحَقَّقُ الشَّيَاعُ بِإِخْبَارِ جَمَاعَةٍ بِالرُّؤْيَةِ لَا تَجْمَعُهُمْ رَابِطَةٌ  
الْكَذِبِ، بِحَيْثُ يَحْصُلُ بِإِخْبَارِهِمُ الظَّنُّ الْغَالِبُ الْمَقَارِبُ لِلْعِلْمِ، وَلَا فَرْقَ فِيهِمْ بَيْنَ  
الْعَدْلِ وَالْفَاسِقِ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ .  
قوله : «وَقِيلَ : يُقْبَلُ شَاهِدَانِ كَيْفَ كَانَ»<sup>١</sup> سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْبَلَدِ أَوْ مِنْ خَارِجِهِ، وَسَوَاءٌ  
كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةً أَمْ لَا .

قوله : «وَلَا اعْتِبَارُ بِالْجَدُولِ» حِسَابٌ مَخْصُوصٌ لَا عِبْرَةَ بِهِ .  
قوله : «وَلَا بِالْعَدَدِ» الْمُرَادُ بِالْعَدَدِ نَقْصُ شُعْبَانٍ دَائِماً وَتَمَامِيَّةُ رَمَضَانَ دَائِماً . وَقِيلَ : الْعَدَدُ  
عَدُّ الشُّهُورِ الْمُغِمَّةِ ثَلَاثِينَ ثَلَاثِينَ<sup>٢</sup> .

### [شرائط وجوب الصوم وقضائه]

ص ١٣٣ قوله : «وَالْإِقَامَةُ أَوْ حُكْمُهَا» حُكْمُ الْإِقَامَةِ كَثْرَةُ السَّفَرِ وَمُضِي ثَلَاثِينَ يَوْماً عَلَى التَّرَدُّدِ،  
وَنَاوِي إِقَامَةِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ، وَفِي حُكْمِهِمُ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ .

١ . الْقَائِلُ هُوَ الشَّيْخُ الْمَفِيدُ فِي الْمُنْتَعَةِ، ص ٢٩٧، وَابْنُ إِدْرِيسَ فِي السَّرَائِرِ، ج ١، ص ٣٨٠ .

لِتَوْضِيحِ الْمَطْلَبِ رَاجِعٌ مُخْتَلَفُ الشَّيْعَةِ، ج ٣، ص ٣٥٣، الْمَسَالَةُ ٨٨ .

٢ . الْقَائِلُ هُوَ فَخْرُ الْمُحَقِّقِينَ فِي إِضْحَاحِ الْفَوَائِدِ، ج ١، ص ٢٥٠ .



قوله: «وكذا كل تارك عدا الأربعة» الصغير والمجنون والمغمى عليه والكافر الأصلي، فإنهم لا يجب عليهم القضاء.

ص ١٣٤ قوله: «ولو ترك القضاء تهاوناً» التهاون عدم العزم على القضاء، سواء عزم على الترك أم أهمل الأمرين، وغير المتهاون من عزم على القضاء حال السعة فلما ضاق الوقت عرض له المانع. والأقوى وجوب القضاء والفدية مع تأخير القضاء للقادر عليه، سواء تهاون أم لا، وهو خيرة (الدروس) ١.

قوله: «يقضي عن الميت أكبر ولده» المراد بـ«أكبر» من ليس هناك ذكر أكبر منه، فلو لم يخلف إلا ذكراً واحداً، تعلّق به الوجوب، ولو كان غير بالغ، تعلّق به الوجوب إذا بلغ.

قوله: «ولو كان وليان، قضيا بالخصص» أي ذكران متساويان في السن، وكذا لوزادوا. ثم إن طابق عدد الأيام لعدددهم أو القسمة عليهم من غير كسر، فظاهر، ولو انكسر عليهم أو كان يوماً واحداً، وجب عليهم كفاية.

قوله: «ويقضى عن المرأة ما تركته على تردد» أي يقضي عنها وليها. وهو أكبر الذكور من أولادها. كالرجل، والقضاء عنها هو أحوط القولين.

قوله: «إذا كان الأكبر أنثى فلا قضاء» بل يقضي أكبر الذكور.

قوله: «ويتصدق عن شهر» الأقوى وجوب صوم الشهرين.

قوله: «فالمروي: قضاء الصلاة والصوم» ٢ وكذا الحكم لو نسي يوماً أو أكثر.

### [الصوم المندوب]

ص ١٣٥ قوله: «ويوم الغدير» هو الثامن عشر من ذي الحجة، ومولد النبي ﷺ هو سابع عشر من ربيع الأول، والمبعث هو السابع والعشرون من رجب، ويوم دخو الأرض هو الخامس والعشرون من ذي القعدة، والمباهلة هو الرابع والعشرون من ذي الحجة،

١. الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٨٧.

٢. تهذيب الاحكام، ج ٤، ص ٢٤٩، باب من أسلم في شهر رمضان ...، ح ٧٤٠.

وقيل: الخامسُ والعشرون<sup>١</sup>.

قوله: «وصوم عاشوراء حُزْناً» أشار بقوله: «حزناً» إلى أن صومه ليس صوماً مُعْتَبَراً، بل هو إمساكٌ بدون نية الصوم، ويُسْتَحَبُّ الإمساكُ فيه إلى بعدِ العَصْرِ ثمَّ الإفطارُ، وليكن الإمساكُ بالنية؛ لأنه عبادة.

قوله: «من غيرِ إذنٍ مُضَيِّفه» وبالعكس. والكراهية أقوى.

قوله: «ولا المرأة من غيرِ إذنِ الزوج» عدَّ في (القواعد)<sup>٢</sup> صومَ المرأةِ والمملوكِ بدونِ إذنِ الزوجِ والمالكِ في بابِ المُحَرَّم.

قوله: «ولا الولد من غيرِ إذنِ الوالد» الأولى الكراهية.

قوله: «ودُعِيَ إلى طعامٍ فالأفضلُ الإفطارُ» لا فرقَ بين كونِ الطعامِ مَعْمُولاً لأجلِهِ أو لا، ولا بين مَنْ يَشْتَرِيْهِ عَلَيْهِ التَّرْكَ وَغَيْرِهِ. نعم يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مُؤْمِناً، وَكَوْنُ الْبَاعِثِ عَلَى الْأَكْلِ إِجَابَةً دُعَائِهِ إِنْ كَانَ عَالِماً بِصَوْمِهِ. وَالْحِكْمَةُ فِي أَفْضَلِيَّةِ الْإِفْطَارِ عَلَى الصَّوْمِ الْحَثُّ عَلَى إِجَابَةِ دَعْوَةِ الْمُؤْمِنِ وَعَدَمُ مَخَالَفَةِ أَمْرِهِ. وَقَدْ رَوَى: أَنَّ مَنْ دُعِيَ إِلَى طَعَامٍ فَافْطَرَ وَلَمْ يُعْلَمْ بِصَوْمِهِ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ صِيَامَ سَنَةٍ<sup>٣</sup>.

### [الصوم المحظور]

قوله: «أيام التشريق لمن كان بمنى» وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة، ولا فرق في ذلك بين مَنْ كان بمنى ناسكاً وَغَيْرِهِ.

قوله: «والصَّمتُ» نَذْرُ الصَّمتِ هو أَنْ يَنْذِرَ أَنْ يَصُومَ سَاكِناً - كما تفعله النصارى - فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ فِي شَرْعِنَا.

قوله: «أَنْ يَجْعَلَ عِشَاءَهُ سَحُورَةً» أَوْ يَصُومَ يَوْمَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِفْطَارٍ بَيْنَهُمَا.

قوله: «وصوم الواجب سفرأ ما عدا ما استثنى» وذلك سِتَّةٌ:

١. القائل هو الشيخ الطوسي في مصباح التهجئة، ص ٧٠٤.

٢. قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٨٤.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٥٠، باب فضل إفطار الرجل عند أخيه إذا سأل، ح ٣-٤؛ النقيع، ج ٢، ص ٥١، باب صوم السنة، ح ٢٢٢.

الأول: النذر المشروطُ سَفَرًا وَحَضْرًا.

الثاني: الثلاثة بَدَلِ الهدْي.

الثالث: الثمانية عَشَرَ بَدَلِ البدنة.

الرابع: النذر.

الخامس: صَوْمُ كَثِيرِ السَّفَرِ.

السادس: مع نية الإقامة عَشْرًا، وكفارة الصيد على قول<sup>١</sup>.

ص ١٣٦ قوله: «وقيل: الشرط خروجه قبل الزوال»<sup>٢</sup> المُعْتَبَرُ خُرُوجُهُ قَبْلَ الزَوَالِ، والمراد به

مجاورة موضع سماع الأذان ورؤية الجُدران قبل الزوال، فيجوز الإفطار حينئذ،

ولو لم يبلغ محلَّ الترخُّص حتى زالت الشمس، وجب الإكمال.

قوله: «وذو العطاش» العطاش - بضم العين - : داء لا يروى صاحبه من الماء، فيجوز له

الشرب للضرورة دون الأكل، والاقتصارُ من الشرب على ما يسد به الرَّمق؛

للخير<sup>٣</sup>.

قوله: «وتصدقان عن كل يوم بمد وتقضيان» هذا إذا خافتا من الصوم على الولد، أما لو

خافتا على أنفسهما أفطرتا وقضتا بغير كفارة، كالمريض. والمراد بالطعام هنا

الواجب في سائر الكفارات.

١. حكاه ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٤١٥ عن ابن بابويه في رسالته؛ راجع مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤٣٣.

المسألة ١٥٠.

٢. القائل هو الشيخ المفيد في المنفعة، ص ٣٥٤؛ والشيخ الصدوق في المنفعة، ص ١٩٧.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١١٧، باب الشيخ والعجوز يضعفان عن الصوم، ح ٦؛ الفقيه، ج ٢، ص ٨٤، باب حد المرض

الذي يفطر صاحبه، ح ٣٧٦.

## كتاب الاعتكاف

ص ١٣٩ قوله : « وهو كل مسجد جامع » المراد بالمسجد الجامع المسجد الأعظم في البلد ، واحترز به عن نحو مسجد القبيلة . ولو كان للبلد مسجدان أو أكثر بالوصف ، جاز الاعتكاف في الجميع .

قوله : « أو شهادة » لافرق في الشهادة بين تحملها وأدائها ، ولا بين تعيينها عليه وعدمه . قوله : « ولا يصلّي خارج المسجد » هذا إذا لم يتضيق الوقت عن فعلها في المسجد ، بحيث يستلزم تأخيرها إليه فوترها ، وإلا صلاها خارجاً .

ص ١٤٠ قوله : « المروي : أنه يجب »<sup>١</sup> الوجوب قوي . ويجب تجديد نية الوجوب قبل الفجر الثالث ، ولو نوى أيضاً قبل الغروب كان أولى ؛ لما قيل من دخول الليلة في اليوم . قوله : « والبيع والشراء » وكذا ما في معناه ، كالصلح والإجارة ، ومثله اشتغاله بالصنائع ، كالخياطة وغيرها ، إلا مع الضرورة .

ص ١٤١ قوله : « ولو خصاً ذلك بالثالث كان أليق بمذهبهما »<sup>٢</sup> الأصح اختصاص الكفارة في النذب في الثالث .

١ . الكافي ، ج ٤ ، ص ١٧٧ ، باب أقل ما يكون الاعتكاف ، ح ٣ ؛ الفقيه ، ج ٢ ، ص ١٢١ ، باب الاعتكاف ، ح ٥٢٦ .  
٢ . قال الماتن : « فقد أطلق الشيخان لزوم الكفارة » - أي كفارة إفتار صوم شهر رمضان - إذا ارتكب المعتكف في أيام اعتكافه مما يفسد الصوم قال الماتن : « ولو خصاً ذلك بالثالث ، كان أليق بمذهبهما » يعني من وجوب الثالث إذا مضى يومان .

## كتاب الحجّ

ص ١٤٣ قوله : «وقد يجب بالنذر وشبهه» هو العهد واليمين .

### [شرائط حجة الإسلام]

قوله : «تخلية السرب» وهو بفتح السين المهملة وإسكان الراء : الطريق<sup>١</sup> ، والمراد هنا عَدَمُ المانع من سلوك الطريق .

قوله : «ولو بذل له الزاد والراحلة» لا فرق في ذلك بين الموثوق به وغيره ، ولا بين البذل اللازم بالنذر وشبهه وغيره ؛ عملاً بإطلاق النص<sup>٢</sup> .

نعم ، يُشترطُ بذلُ عَيْنِ الزادِ والراحلةِ ، فلو بذل له أثمانهما لم يجب القبول .

قوله : «وجود محرم» ومع الحاجة إليه يشترط في الوجوب عليها وجوده ووجود ما يحتاج إليه من أجرة ونفقة إن توقّف قبوله عليه .

قوله : «والحجّ ماشياً أفضل» وكذا لو مشى لتقليل النفقة فإن الركوب أفضل ؛ لأنّ دفعَ رَذِيْلَةِ البُخْلِ أولى من تحصيل هذه الفضيلة .

قوله : «وإذا استقرّ الحجّ فاهمل» يتحقّق الاستقرارُ باجتماع الشرائط عند سير القافلة ،

١ . كما في الصحاح ، ج ١ ، ص ١٤٦ ، «سرب» .

٢ . الكافي ، ج ٤ ، ص ٢٦٦ ، باب استطاعة الحجّ ، ح ١ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٥ ، ص ٣ ؛ باب وجوب الحجّ ، ح ٣ .

الاستبصار ، ح ٢ ، ص ١٤٠ ، باب ماهية الاستطاعة ، ح ٤٥٥ .

وبقائها إلى حين إمكان فعل ما يصحّ معه الحجّ، وأقلّه مُضيُّ بعضِ يومِ النحر .  
ص ١٤٥ قوله : «في مواضع العبور» أي يَقِفُ في السَّفِينَةِ وجوباً إذا عَبَرَ نَهراً، ولو أخلّ بذلك  
أثمّ، ولم يقدح في صِحَّةِ حَجِّهِ .

ويجب المشي من بلد النذر، ويسقط بعد طواف النساء وصلاته .  
قوله : «فإن ركب طريقه قضى ماشياً» الأجودُ أنّه إن كان مطلقاً أعاد ماشياً، وإن كان  
معيناً أجزأه وكفر .

قوله : «يسقط لعجزه» إنّما يسقط الوصف - وهو المشي - لا أصل الحجّ، فيجبُ فعله  
بحسب المكنة .

### [القول في النيابة]

ص ١٤٦ قوله : «عليه الحجّ» مع قُدْرَتِهِ عليه ولو مشياً، فلو عَجَزَ عنه جاز حَجُّه عن غيره .  
قوله : «وقيل : يجوز»<sup>١</sup> إن لم يتعيّن على المنوب أحدُ النوعين، كما لو استتاب تبرّعاً أو عن  
نذرٍ مطلق أو كان دامنزِلين بمكّة وناءٍ ولم يَغْلِبْ أحدهما، وحينئذٍ يجوز العدول إلى  
الأفضل وهو التمتع، ولا يَنْقُصُ شيءٌ من الأجرة، ولو تعيّن أحدهما لم يجز العدول .  
قوله : «وقيل : لو شرط عليه الحجّ على طريق جاز»<sup>٢</sup> إن لم يتعلّق بالطريق المعيّن  
غرض ديني كزيارة النبي ﷺ، أو دُنْيَوِيٍّ كتجارة، وإلا تعيّن المعين، ومع المخالفة  
يُرجَعُ عليه بالتفاوت .

قوله : «لكلّ واحدٍ منهما طواف» إن كان الحمل تبرّعاً أو استأجره ليحمله في طوافه،  
وإلا احتسب للمحمول خاصة .

ص ١٤٧ قوله : «وإن كانت مجزئة» الأولى حذف الواو في قوله ؛ «وإن» لأنّه مع عدم الإجزاء  
تجبُ الإعادة، وكلامه يقتضي الاستحباب .  
قوله : «أن الورثة لا يؤدّون جاز أن يقتطع» المراد بالجواز هنا معناه الأعمّ، فإنّ الاقتطاع

١ . القائل هو الشيخ الطوسي في النهاية، ص ٢٧٨، والمبسوط، ج ١، ص ٣٢٤ .

٢ . القائل هو الشيخ الطوسي في النهاية، ص ٢٧٨، والعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ١٤٠، المسألة ١٠٦ .

حينئذ واجب . ويجب استئذان الحاكم إن أمكن إثبات ذلك عنده، وإلا لم يجب .  
ويتعدى إلى غير الحج من الحقوق المالية والديون<sup>١</sup> ويجب استئذان الحاكم مع  
الإمكان، وإلا فلا، كما مرَّ .  
قوله : « وفيه وجه آخر »<sup>٢</sup> وهو أنهما يستويان في الخروج من الأصل، وتوزع التركة  
عليهما مع القصور، وهو الأصح .

### [في أنواع الحجّ]

قوله : « ثم ينشئ إحراماً بالحجّ » يوم التروية، وهو يوم الثامن من ذي الحجة، وهو أفضل  
أوقات الإحرام .

ص ١٤٨ قوله : « والقرآن إلّا مع الضرورة » كخوف الحيض المتقدم على طواف العمرة .  
قوله : « وقيل : وعشر من ذي الحجة »<sup>٣</sup> هذا الخلاف لفظي لا ترتب عليه فائدة، فإن  
أريد بأشهر الحج ما تقع فيه أفعال الحج في الجملة، فهي الأشهر الثلاثة، وإن أريد  
بها ما يفوت الحج بفواته، بني على فواته بالاختياري الواجد وعدمه، فهي حينئذ  
تسعة من ذي الحجة، أو عشرة مع الشهرين السابقين .  
قوله : « والقرآن فرض حاضري مكة » ومن في حكمهم، وهو من بعد عنها بأقل من  
ثمانية وأربعين ميلاً .

ص ١٤٩ قوله : « وأشعرها يميناً وشمالاً » بأن يشعر واحدة يميناً والأخرى شمالاً، وهذا  
كالاستثناء مما تقدم، ولا يفتقر حينئذ إلى أن يجعلها صفين إلى جهتين متضادتين  
ليكون إشعار الجميع في اليمين .  
قوله : « لكن يجدّدان التلبية » الأصح وجوب تجديد التلبية وبدونه يحلان مطلقاً،  
ومحل التلبية بعد صلاة الطواف .

١ . لتوضيح المطلب راجع التقيح الرائع، ج ١، ص ٤٣٣ .

٢ . أي في الحج المنذور وجه : أنه يخرج من أصل المال كحجة الإسلام، كما قال به العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤،  
ص ٣٧٩، المسألة ٣٢٣ .

٣ . القائل هو السيد المرتضى في جمل العلم والعمل، ص ١٠٩؛ وسالار في المراسم، ص ١٠٤ .

قوله: «إذا دخل بمكة العدول» هذا إذا لم يكن الإفراد متعيناً عليه بأصل الشرع أو بنذر وشبهه.

ص ١٥٠ قوله: «ولا يجوز القران بين الحج والعمرة» بأن ينويهما معاً دفعة واحدة، وحينئذٍ فلا يقع أحدهما. والمراد بإدخال أحدهما على الآخر أن ينوي بالثاني قبل إكمال الأول فيبطل الداخل خاصة.

### [في المواقيت]

قوله: «وآخره ذات عرق» ويجوز الإحرام من بين هذه المواضع الثلاثة؛ لأن الميقات مجموع وادي العقيق.

قوله: «وكل من كان منزله أقرب من الميقات» إلى مكة.

قوله: «ويجرد الصبيان من فخ» فخ بئر على نحو فرسخ من مكة، والمراد أنهم يحرمون من الميقات ولا ينزعون المخيط إلى فخ رخصة لهم إذا حجوا على طريق المدينة، ولو حجوا على غيرها، كانوا كسائر المحرمين.

ص ١٥١ قوله: «لو نسي الإحرام حتى أكمل مناسكه» يتحقق نسيان الإحرام بنسيان النية أو التلبية أو هما معاً، ولا يقدح فيه ترك التجرد من المخيط ولبس ثوبي الإحرام.

### [في أفعال الحج]

ص ١٥٢ قوله: «وهي الإحرام» الإحرام توطين النفس على ترك المنهيات المعهودة إلى أن يأتي بالمحلل.

قوله: «توفير شعر رأسه» وكذا يستحب توفيره إذا أراد القران أو الإفراد، ولو أراد العمرة المفردة، استحب توفيره شهراً.

قوله: «غسل الليل لليلة ما لم يتم» أو يحدث أو يفعل ما ينافي الإحرام.

ص ١٥٣ قوله: «ويصلي نافلة الإحرام ولو في وقت الفريضة» المراد أنه يستحب أن يصلي نافلة



الإحرام ست ركعات وأقلها ركعتان، ثم يصلي الفريضة عقيبها، فإن لم يكن وقت فريضة، أحرم عقيب النافلة.

والعبارة بعيدة عن تأدية المعنى.

ولو أحرم بعد فريضة مقضية إذا لم يكن وقت مؤداة، كان أفضل.

قوله: «التلبيات الأربع» ونحو مقارنتها للنية الإحرام كما تقارن تكبيرة الإحرام للنية الصلاة.

قوله: «أو بالإشعار أو التقليد على الأظهر» قال المرتضى: لا ينعقد إلا بالتلبية<sup>١</sup>.

قوله: «وصورتها: لبيك» بمعنى أقيم [أو] أقابل.

قوله: «والإشارة بيده» مع عقد قلبه بها.

قوله: «لبس ثوبي الإحرام» ويجب أن ياتزر بأحدهما ويرتدي بالآخر بأن يغطي منكبيه أو يتوشح به بأن يغطي أحدهما خاصة.

ص ١٥٤ قوله: «مقلوباً» بأن يجعل ظاهره باطنه أو ذيله على الكتفين، ولو جمع بينهما، كان أولى، فلو أخرج يده من كُمه، لزمته كفارة المحيط.

قوله: «أشهرهما: المنع» الكراهية أقوى.

قوله: «ولا يطوف إلا فيهما استحباباً» يجوز [في غيرهما] على كراهية.

قوله: «البیداء» البیداء على ميل من مسجد الشجرة، سميت بذلك؛ لأنها تخسف بجيش السفيناني وتبيده.

قوله: «وقيل: بالتخير»<sup>٢</sup> التفصيل حسن.

قوله: «والاشتراط» محل الاشتراط قبل النية بغير فصل، فيقول: اللهم إني أريد التمتع

بالعمرة على كتابك وسنة نبيك، فإن عرض لي شيء يحبسني فحلني حيث

حبستني بقدرتك الذي قدرت علي به، اللهم إن لم تكن حجة فعمرة<sup>٣</sup>.

ثم يصلي بالنية، والتلبية.

١. الانتصار، ص ٢٥٣ - ٢٥٤، المسألة ١٣٧.

٢. القائل بالتخير هو الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ٢، ص ٢٧٧، ذيل الحديث ١٣٥٦.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٣٣١، باب صلاة الإحرام، ج ٢؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٦، باب عقد الإحرام ح ٩٣٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٧٧، باب صفة الإحرام، ح ٢٥٣.

ص ١٥٥ قوله: «على رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام»<sup>١</sup> العمل على الرواية، وحيث قد تبطل المتعة وتصير حجته مفردة فيأتي بعدها بعمرة مفردة، ثم إن كان فرضه التمتع، لم يجزئه ذلك، بل يجب عليه الحج ثانياً.

قوله: «جواز التحلل للمحصور» الأقوى عدم جواز تعجيل المحصور بالشرط، ومن الجائز كون الشرط تعبداً أو دعاءً مأموراً به يترتب على فعله الثواب.

قوله: «من غير تربص» فلو لم يشترط، لا يصح التحلل حتى يرسل هديه إلى مكة ويواعدهم على ذبحه ثم بعد ذلك يحل.

وأما المصدود سواء شرط أو لم يشترط تحلل.

### [التروك من المحرمات والمكروهات]

قوله: «وإشارة ودلالة» الإشارة باليد والرأس نحو الصيد، والدلالة بالقول والكتابة ونحوهما؛ لعموم الإطلاق.

قوله: «والطيب» نعم على الإطلاق.

قوله: «ولا بأس بالغلالة للحائض» بكسر الغين: ثوب رقيق يلبس تحت الثياب.

قوله: «ولا بأس بالطيلسان» هو ثوب منسوج محيط بالبدن، ولا يجوز زره؛ للنص<sup>٢</sup>، ومنه يستفاد عدم جواز عقد ثوبي الإحرام، ويحرم أيضاً ما يشبه المخيط من الثياب المنسوجة كالدرع.

ص ١٥٦ قوله: «وقيل: يشق عن القدم»<sup>٣</sup> وجوب الشق مع الإمكان قوي.

قوله: «وقتل هوام الجسد» الهوام بالتشديد جمع هامة: وهي دوابه، كالقمل والبراغيث والقراد، وإنما يجوز نقله إلى مكان أحرز من الأول أو مساو له.

قوله: «ولا بأس بإلقاء القراد» عنه وعن بغيره لا قتلها.

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥٩، باب الخروج إلى الصفا، ح ٥٢٩: الاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٣ باب من سي التقصير، ح ٨٤٦.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٦٩-٧٠، باب صفة الإحرام، ح ٢٢٧.

٣. القائل هو الشيخ الطوسي في المبسوط، ج ١، ص ٣٢٠، والكركي في جامع المقاصد، ج ٣، ص ١٨٥.

٤. كما في القاموس المحيط، ج ٤، ص ١٩٤، «هم م».

- قوله: «والْحَلْمُ» هو بفتح الحاء المهملة: كِبَارُ الْقُرَادِ<sup>١</sup>.
- قوله: «وَيَجُوزُ أَنْ تَسْدُلَ خِمَارَهَا إِلَى أَنْفِهَا» بشرط أن لا يُصِيبَ وَجْهَهَا.
- قوله: «وَيَحْرُمُ تَظْلِيلُ الْمُحْرَمِ سَائِراً» إِنَّمَا يَحْرُمُ إِذَا كَانَ الظِّلُّ فَوْقَ رَأْسِهِ، فَلَوْ مَشَى فِي ظِلِّ الْمُحْمِلِ أَوْ إِلَى جَانِبِهِ صَحَّ.
- قوله: «وَفِي الْاِكْتِحَالِ بِالسَّوَادِ» يَحْرُمُ.
- قوله: «وَالنَّظَرُ فِي الْمَرَأَةِ» يَحْرُمُ.
- قوله: «وَدَلَّكَ الْجَسَدُ الْأَقْوَى التَّحْرِيمُ فِي الْجَمِيعِ عَدَا الدَّلَالَةَ مَا لَمْ يُدْمَ، وَمَعَهُ يَحْرُمُ.
- قوله: «وَالْحِنَاءُ لِلزَّيْنَةِ» الْمَرْجِعُ فِي السُّنَّةِ وَالزَّيْنَةِ إِلَى الْقَصْدِ، وَمِثْلُهُ التَّحَنُّمُ.
- قوله: «اسْتِعْمَالُ الرِّيَاحِينَ» بَلْ يَحْرُمُ عَدَا الشَّيْخِ<sup>٢</sup> وَالْحُزَامِيِّ<sup>٣</sup> وَالْإِذْخِرِ وَالْقَيْصُومِ.
- ص ١٥٧ قوله: «إِحْرَامُ الْمَرَأَةِ كِإِحْرَامِ الرَّجُلِ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى» الْمُسْتَشْنَى جَوَازُ الْخَيْطِ، وَسُتْرُ الرَّاسِ، وَسُتْرُ الْقَدَمِ، وَجَوَازُ التَّظْلِيلِ، وَوُجُوبُ كَشْفِ الْوَجْهِ.

### [فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتِ]

- ص ١٥٨ قوله: «أَجْزَاءُ الْوُقُوفِ لَيْلًا» وَالْوَاجِبُ فِي الْوُقُوفِ الْاضْطِرَارِيُّ مَسْمَاهُ، وَلَا يَجِبُ اسْتِعَابُ اللَّيْلِ وَإِنْ أَمَكْنَ، بِخِلَافِ الْاِخْتِيَارِيِّ، فَإِنَّ اسْتِعَابَ الْوَقْتِ فِيهِ وَاجِبٌ مَعَ الْإِمْكَانِ.
- قوله: «وَأَنْ يَقِفَ فِي السَّفْحِ» سَفْحُ الْجَبَلِ: أَسْفَلُهُ حَيْثُ يَسْفَحُ فِيهِ الْمَاءُ أَيْ يَقِفُ، قَالَهُ فِي (الصَّحَاحِ)<sup>٤</sup>.
- قوله: «وَيَسْدُ الْخَلْلَ بِهِ» الْجَارُّ فِي «بِهِ» مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفِ صِفَةٍ لِلْخَلْلِ، أَيْ الْخَلْلُ الْكَائِنُ بِهِ وَبِرَحْلِهِ، بِمَعْنَى قَطْعِ الْعَلَائِقِ الْمَانِعَةِ مِنَ الْاِشْتِغَالِ بِالْإِعْدَاءِ وَإِقْبَالِ الْقَلْبِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ دُعَاءٍ وَسُؤَالٍ. وَيَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِالْفِعْلِ وَهُوَ «يَسْدُ» بِمَعْنَى سَتَرَ الْأَرْضِ

١. كما في الصحاح، ج ٤، ص ١٩٠٣، «ح ل م».

٢. الشيخ بالكسر: نبت، القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٦٩، «ش ي ح».

٣. الحزامي كجباري: نبت أو خيري البر، القاموس المحيط، ج ٤، ص ١٤٧، «خ ز م».

٤. الصحاح، ج ١، ص ٣٧٥، «س ف ح».

التي يمكنه سترها برحله وبنفسه لتَلْقَى رحمة الله تعالى ، وهذا هو الظاهر من الأخبار ، وكلاهما مستحب .

قوله : «وقيل : يصح [حجّه] ولو أدركه قبل الزوال»<sup>١</sup> أقسام الوقوفين بالنسبة إلى الاختياري والاضطراري والتفريق ثمانية ، كلّها مجزئة بوجه إلا اضطراري عَرَفَةٌ وَحْدَهُ .

### [في الوقوف بالمشعر]

ص ١٥٩ قوله : «صلاة الغداة قبل الوقوف» المراد بالوقوف هنا حقيقته ، وهو القيام للدعاء . وأما الوقوف بمعنى الكون بالنية فيجب وقوعه بعد الفجر بلا فصل .  
قوله : «وأن لا يجاوز وادي مُحَسَّرٍ» أي لا يقطعه ولا بعضه إلى طلوعها ؛ لأن وادي مُحَسَّرٍ ليس من المشعر فلا يجوز دخوله قبل طلوع الشمس ، بناءً على وجوب استيعاب الوقت الذي بين طلوع الفجر والشمس بالكون في المشعر ، فإنه أصبح القولين . ولو جاوزه قبل الطلوع أثم ولا كفارة .

ص ١٦٠ قوله : «يستحب التقاط الحصى من جَمْعٍ بفتح الجيم وسكون الميم : اسم للمشعر .  
قوله : «قليل : عدا المسجد الحرام ومسجد الخيف»<sup>٢</sup> قوي مطلقاً .  
قوله : «أبكاراً» أي لم يرم بها قبل ذلك رمياً صحيحاً ، فلو رُمي بها بغير نية أو لم يصب بجمرة ونحو ذلك ، جاز الرمي بها ثانياً ، ولم تخرج من كونها بكاراً .  
قوله : «أن تكون رِخوة بُرْشاً» المراد ببرشها أن تكون ممتزجة بين ألوان متعددة . وبالنقطة أن تكون الألوان في نفس الحصة الواحدة .

### [في مناسك منى]

قوله : «يرمي خَذْفاً» الخذف هو أن يضع الحصة على بطن إبهام اليمنى ويدفعها بظفر السبابة .

١ . القائل هو السيد المرتضى في الانتصار ، ص ٢٣٤ ، المسألة ١٢٠ .

٢ . القائل هو الشيخ الطوسي في البسوط ، ج ١ ، ص ٣٦٩ ؛ والنهاية ، ص ٢٥٣ .

ص ١٦١ قوله: «ولا بأس به في الندب» ليس المراد بالندب هدي الحج المندوب؛ لأن الشروع في الحج والعمرة يوجب إتمامهما، بل المراد به الأضحى وهدي السياق.

قوله: «الجدع لستته» ابن سبعة أشهر.

قوله: «ولا العرجاء» وهي الشاة التي كسر قرنها الداخل.

قوله: «ونجزي المشقوقة الأذن» دون المقطوعة.

ص ١٦٢ قوله: «فبانت مهزولة أجزائه» إنما تجزئ المهزولة إذا ظهرت كذلك بعد الذبح، وأما قبله فلا، أما المعية فلا تجزئ مطلقاً. والفرق ظهور العيب دون السمن، فإنه مبني على الظن فيمكن خلافه.

قوله: «وقيل: أن تكون هذه المواضع منها سوداً»<sup>١</sup> كلاهما حسن، ولها تفسير ثالث، وهو أن يكون السواد كناية عن الخضرة، ومنه سُميت أرض السواد، والمراد أن تكون نظرت ومشت وبركت في الخضرة، وهو كناية عن سمنها بسببه.

قوله: «وقيل: يجب الأكل منه»<sup>٢</sup> الأقوى وجوب أكل شيء منه وإن قل، أما الصدقة فلا تجزئ أقل من الثلث، وكذا الإهداء.

ص ١٦٣ قوله: «صام الولي عنه الثلاثة وجوباً» بل يجب صوم ما تمكن منه الميت.

قوله: «ولو ضل فذبح عن صاحبه، أجزأه» إن ذبح في محلّه وهو مكّة أو منى، كما سلف.

ص ١٦٤ قوله: «وتصدق بثلاثها» إن كانت القيم ثلاثاً، ولو كانت اثنتين تصدق بنصفها، أو أربعة فربعها، وهكذا.

قوله: «وإعطاؤها الجزار» أجرة، أما صدقة فلا حرج.

### [أحكام الحلق]

قوله: «ولو كان صرورة» هو من لم يحج.

قوله: «ويجزئ ولو قدر الأنملة» بل الواجب مسماه.

١. القائل هو ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٥٩٦.

٢. القائل هو ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٥٩٨.

قوله : «يجزئه إمرار موسى» إنما يجزئ الإمرار إذا لم يكن له شيء يقصر منه، وإلا كان مقدماً على الإمرار؛ لأنه بدل اضطراري، والتقصير بدل اختياري.

قوله : «إذا طاف لحجته، حلّ له الطيب» بل بالسعي.

قوله : «وإذا طاف طواف النساء، حللن له» وكذا يحلّ له الصيد الإحرامي، أما الحرمي فيبقى ما دام في الحرم.

قوله : «ولو أخر أتم» بل الأقوى جواز تأخيره طول ذي الحجة وإن كان التعجيل أولى.

### [في الطواف]

مر ١٦٥ قوله : «فيشترط تقديم الطهارة» إنما تُشترطُ الطهارة في الطواف الواجب دون المندوب على الأصح.

قوله : «الحِتان» الحِتانُ مع إمكانه، فلو تَعَذَّرَ أو تَضَيَّقَ الوقتُ كخوف الوقوف، صح بدونه.

قوله : «مغتسلًا من بئر ميمون» بئر ميمون بالأبطح حفرها ميمون بن الحضرمي في الجاهلية.

قوله : «والبدء بالحجر والختم به» الواجب في البداية به والختم أن يكون أول جزء من مقادير بدنه محاذياً لأول جزء من الحجر علماً أو ظناً، ليمرّ عليه بجمع بدنه بعد النية، ولتكن الحركة متصلة بالنية لتقارن أول العبادة. ويستحب استقبال البيت عند النية ثم ينحرف بعدها.

قوله : «ويكون بين المقام والبيت» راعى المسافة من كل جانب.

قوله : «فإن منعه زحام، صلى حياله» من كل جانب وجوباً.

قوله : «والقران مبطل» أن يطوف أسبوعين ولا يصلي بينهما ركعتين.

قوله : «أكملها أسبوعين» مستحباً إن ذكر بعد إكمال شوط، وإلا قطع وجوباً.

قوله : «ويعيد من طاف في ثوب نجس مع العلم» عامداً كان أو ناسياً

قوله : «ولو علم في أثناء الطواف، أزاله وأتم» أي أزال الثوب عنه إن لم يحتج إلى فعل

كثير ولما يُكْمَل أربعة أشواط، وإلا وجب الاستئناف. والمعهود إزالة النجاسة

لا الثوب ، وهي مؤنثة لا يحسن عود الضمير المذكّر لها .

ص ١٦٦ قوله : «ولو قطعه لصلاة فريضة» بل يستأنف إن كان دون الأربع فيهما<sup>١</sup> كغيرهما .

قوله : «وأتم الطواف» إن كان قد تجاوز نصف الطواف بأن طاف أربعاً ، وإلا استأنف الطواف والسعي .

قوله : «وأن يقتصد في مشيه» الاقتصاد في المشي هو التوسط بين السرعة والبطء .  
قوله : «ويذكر دُئوبه» مَفْصَلَةٌ .

قوله : «ولو جاوز المستجار ، رَجَعَ والتَزَمَ» ومتى التزم أو استلم حفظَ الموضع الذي انتهى إليه طوافه ليعود إليه ؛ حذراً من التفاوت .

قوله : «ويتطوع بثلاثمائة وستين طوافاً» ويجعل الزيادة في الطواف الأخير ، وهذا مستثنى من كراهة الزيادة في الطواف المندوب .

قوله : «ولو تعذر العود استناب» المراد بالتعذر هنا المشقة الكثيرة التي لا تتحمل عادةً .

قوله : «مَنْ شك في عدده بعد الانصراف» إن كان الشك على رأس الشوط ، وإلا بطل .

ص ١٦٧ قوله : «ولو نسي طواف النساء استناب» إن لم يتفق حضوره في السنة المقبلة ، وإلا لم تجز الاستنابة .

قوله : «ولا يجوز تأخيرهِ إلى غدِهِ» الأقوى عدم جواز تأخيرهِ إلى الغد أيضاً . نعم ، يجوز تأخيرهِ بساعة وبساعتين للراحة ونحوها .

قوله : «لا يجوز الطواف وعليه بُرْطَلَةٌ» هي بضم الباء والطاء وإسكان الراء وتشديد اللام مع الفتح : قَلَنْسُوءَةٌ طويلة كانت تلبس قديماً .

### [في السعي]

ص ١٦٨ قوله : «والبدء بالصفا» وتتحقق البداية بأن يُلصِقَ عَقَبِيهِ بأَوَّلِهِ أو يصعدَ عليه ، ويُسْتَحَبُّ التَّرفُّقُ إلى الدَّرَجَةِ الرَّابِعَةِ ، وفي المروءة يُلصِقُ بها أصابعه ليُكْمَلَ قَطْعُ المسافة ، فإذا أراد

١ . أي في صلاة الفريضة والوتر .

٢ . راجع الصحاح ، ج ٣ ، ص ١٦٣٣ ، «برطل» .

العود، الصق عقبه بها وأصاب رجليه بالصفا إن لم يصعد عليه، وهكذا في كل شوط .  
قوله: «ولا يبطل سهواً» فإن تذكّر مع الزيادة سهواً قبل إكمال الشوط الثامن، قطع وجوباً، وإلا بطل، وإن لم يذكر حتى أكمله، تخيّر بين إهدار الثامن وبين إكمال أسبوعين، ويكون الثاني مستحباً، ولا يستحب السعي إلا هنا .

ص ١٦٩ قوله: «وفي الروايات: يلزمه دم بقرة» استحباباً، إلا أن يتعمد فيجب ما قرّر له في باب الكفّارات .

### [في أحكام منى]

قوله: «مستغلاً بالعبادة» الواجبة أو المستحبة، ويجب استيعاب الليلة بالعبادة، إلا ما يضطر إليه من أكل وشرب ونوم يغلب عليه .

ص ١٧٠ قوله: «ويحصل الترتيب بأربع حصيات» مع النسيان أو الجهل لا مع العمد، فيعيد الأخيرتين ويبنى على الأربع، في الأولى، ولو نقص عن الأربع بطل ما بعده، وفي صحته قولان، أجودهما: العدم .

قوله: «ولو حجّ في القابل، استحَبَّ القضاء» الأقوى وجوب القضاء في القابل في أيامه، لكن إن اتفق حضوره وجب عليه المباشرة، وإلا جازت الاستنابة وإن أمكن العود، ويجب في القضاء نيته .

قوله: «وتستحب الإقامة بمنى أيام التشريق» قد تقدّم أن المبيت بمنى واجب، وكذا الإقامة في زمن الرمي، فلا استحباب لما عدا ذلك من الزمان . أو أن المجموع من حيث هو مجموع مستحب، وذلك لا ينافي وجوب إقامة بعض أجزائه .

قوله: «والتكبير بمنى مستحب» وصورته: «الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر»<sup>١</sup> إلى آخر الدعاء .

١ . الفقيه، ج ٢، ص ٢٥٦، باب السهو في السعي، ح ١٢٤٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥٣، باب الخروج إلى الصفا، ح ٥٠٤ .

٢ . الكافي، ج ٤، ص ٥١٦، باب التكبير أيام التشريق، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٦٩، باب الرجوع إلى منى، ح ٩٢١ .



ص ١٧١ قوله: «والدعاء» بعد القيام من السجود.

قوله: «والصدقة بتمر يشتره بدرهم» شرعي، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ قَبْضَةٌ قَبْضَةٌ؛ ليكون كفارة لما عساه لِحَقُّهُ في إحرامه من حَكٍّ أو سُقُوطِ قَمَلَةٍ أو شَعْرَةٍ، ونحو ذلك.

قوله: «ومن المستحبُّ التحصيبُ» المرادُ به النزولُ بِمَسْجِدِ الْحَصْبَاءِ بِالْأَبْطَحِ تَأْسِيًّا بالنبي ﷺ. ويقال: إِنَّهُ لَيْسَ لِلْمَسْجِدِ أَثَرٌ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ، فَتَتَأَدَّى السَّنَةُ بِالنَزُولِ بِالْأَبْطَحِ.

قوله: «والطواف للمجاور بمكة أفضل من الصلاة» في السنة الأولى، وفي الثانية يتساويان، وفي الثالثة تَرَجَّحَ الصَّلَاةُ.

قوله: «وحدُّه من عائرٍ إلى وعيرٍ» الأقوى تحريمُ صيده وعَضْدِ شَجَرِهِ.

قوله: «إلا ما صيد بين الحرتين» حَرَّةٌ لَيْلَى وَحَرَّةٌ وَاقِمٌ بِكَسْرِ الْقَافِ: جَبَلَانِ يَكْتَنِفَانِ الْمَدِينَةَ مِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ<sup>١</sup>، وهما داخلان في الحرم.

ص ١٧٢ قوله: «وزيارة فاطمة عليها السلام من الروضة» وفي بيتها، والبقيع، وأفضلها في بيتها<sup>٢</sup>.

### [في العمرة]

قوله: «ويلزمه الدم» نَبَهَ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الدَّمَ نُسْكٌ، لَا جُبْرَانٌ لِمَا فَاتَ فِي حَجِّ التَّمَتُّعِ مِنَ الْإِحْرَامِ مِنْ أَحَدِ الْمَوَاقِيتِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ جُبْرَانًا لَمْ يَجِبْ هُنَا؛ لِأَنَّهُ أَحْرَمَ مِنْهَا.

قوله: «ويصحُّ الإتياع» الأصحُّ جَوَازُ الْإِتْبَاعِ. واعتبار تخلُّلِ الشَّهْرِ أَوْ الْعَشْرِ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

ص ١٧٣ قوله: «كراهة الخروج» لَكِنَّ الْأَصَحَّ تَحْرِيمُ الْخُرُوجِ الْمَوْجِبُ لِتَجْدِيدِ الْعِمْرَةِ.

### [في الإحصار والصد]

قوله: «نَحَرَ هَدِيهِ» بِنَيَّْةِ الْإِحْلَالِ، وَيَجِبُ أَيْضًا التَّقْصِيرُ عَلَى الْأَقْوَى.

١. راجع معجم البلدان، ج ٢، ص ٢٤٩؛ والنهية في غريب الحديث والاثار، ج ٥، ص ٢١٦، «وقم».

٢. راجع معاني الأخبار، ص ٢٦٧، ج ١.

قوله : «أو الموقفين» أو عن أحدهما مع قَوَاتِ الآخر .  
 قوله : «ولا يسقط الحج الواجب مع الصدَّ» المراد به المستَقَرُّ ، أو مع التَّفْرِيطِ في السفر مع  
 أوَّلِ رُقُفَةٍ بَحِثْ لَوْلَاهُ لَمَا صَدَّ ، وإلا لم يَجِبِ القضاء .  
 قوله : «أشبههما : الوجوب» قويّ .  
 قوله : «أظهرهما : أنه لا يسقط» قويّ .  
 قوله : «وفائدة الاشتراط جواز التحلل من غير توقُّع» بل يجب التوقُّع كغيره .  
 قوله : «أشبههما : أنه يُجزئ» مع تَعَيُّنِهِ بنذرٍ وشبهه أو بالإشعار أو التقليد لا يجزئ ،  
 وإلا أجزأ .

ص ١٧٤ قوله : «اقتصر على هدي السياق» الكلام هنا كما تَقَدَّمَ في المصدود ، بمعنى أن الواجب  
 لا يجزئ .

قوله : «وهل يُمسك عما يُمسك عنه المُحَرَّم؟» المراد به الإمساكُ عند بَعَثِ الهدى ثانياً .  
 قوله : «الوجه : لا» الإمساكُ أولى .  
 قوله : «ويقضي الحج إن كان واجباً» مستَقَرّاً وإلا فلا .  
 قوله : «وروي : استحباب بعث الهدى»<sup>١</sup> العَمَلُ على الرواية .

### [في الصيد]

قوله : «المَحْلَلُ المَمْتَنع» المراد بالمتنع بالأصالة لِيُخْرَجَ بذلك الأهلِيَّ إذا تَوَحَّشَ وَبَدَّخَلَ  
 الوحشُ إذا أَنَسَ . وَتَحَرَّمَ أَيْضاً مِنَ الْمُحَرَّمَ سِتَّةٌ : الأسدُّ وَالثَّعْلَبُ وَالأَرْنَبُ وَالضَّبُّ  
 وَالبَرَبْرُوعُ وَالقَنْفُذُ .

قوله : «والحدأة» الحدأة على وزن عِنَبَةٍ ، وجمعها حَدَا كَعِنَبٍ<sup>٢</sup> .

ص ١٧٥ قوله : «وروي : في الأسد كبش» يُسْتَحَبُّ .

قوله : «الدَّبَّاسِيَّ» الدَّبَّاسِيَّ جمع دُبْسِيٍّ - بضم الدال - وهو طائر . والأدْبَسُ من الطير

١ . تهذيب الأحكام ، ج ٥ ، ص ٤٢٣ ، باب الزبادات في فقه الحج ، ح ١٤٧٠ .

٢ . كما في الصحاح ، ج ١ ، ص ٤٣ ، «ح د ا» .

والخيل هو الذي لوَّنه بين السوادِ والحُمْرة<sup>١</sup>.

قوله: «النعامة وفي قتلها بدنة»<sup>٢</sup> هي من الإبل ما كَمَلَ له خَمْسُ سنين ودخل في السادسة، ولا فرق بين الذكر والأنثى.

قوله: «فَضَّ ثَمَنَ الشاةِ<sup>٣</sup> عَلَى الْبُرِّ» فَيَفْضُ ثَمَنَ الشاةِ عَلَى الْبُرِّ وَيُطْعِمُ عَشْرَةَ مَساكينَ إِنْ وَقَّتِ الْقِيَمَةُ بِذَلِكَ، وَعَلَى الْأَوَّلِ قِيلُ<sup>٤</sup>: يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَالْأَقْوَى وَجوبُ الْبَدْلِ الْعَامِّ لِلشاةِ، وَهُوَ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَساكينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدًّا، فَإِنْ عَجَزَ، صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

قوله: «وَالْأَبْدَالُ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ عَلَى التَّخْيِيرِ» الْأَقْوَى أَنَّ الْأَبْدَالَ فِي الثَّلَاثَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ، وَكَذَا فِي الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا وَالطَّبِي.

قوله: «وَقِيلَ: عَلَى التَّرْتِيبِ، وَهُوَ أَظْهَرُ»<sup>٥</sup> قَوِيٌّ.

قوله: «فَلِكُلِّ بَيْضَةٍ بَكْرَةٌ» الْبَكْرَةُ: الْفَتْيَى مِنَ الْإِبِلِ<sup>٦</sup>.

ص ١٧٦ قوله: «أَرْسَلَ فُحُولَةَ الْإِبِلِ فِي إِنْاثٍ ...» أَيِ الْإِنْاثِ بَعْدَ الْبَيْضِ، أَمَّا الْفُحُولَةُ فَيَكْفِي مِنْهَا مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ.

قوله: «فَإِنْ عَجَزَ، صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» بِمَعْنَى أَنَّهُ مَعَ الْعَجْزِ عَنِ الْإِرْسَالِ يُطْعِمُ عَشْرَةَ مَساكينَ، وَإِنْ عَجَزَ، صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

قوله: «وَالْقَبْجُ» بِسُكُونِ الْبَاءِ هُوَ: الْحَجَلُ.

قوله: «وَالْمَخَاضُ»<sup>٧</sup> مَا مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا.

قوله: «فَمَا نَتَجَ كَانَ هَدِيًّا» الْأَقْوَى أَنَّ فِيهَا بَكَارَةً مِنَ الْغَنَمِ؛ لِصَحِيحَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ<sup>٨</sup>.

١. المعجم الوسيط، ص ٢٧٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٢٢١، «دب س».

٢. الكافي، ج ٤، ص ٢٣٧، باب صيد الحرم وما تجب فيه الكفارة، ح ٢٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٦٦، باب الكفارة عن خطيئ الحرم، ح ١٢٧٥؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٢٠٨، باب من قُتل سباعاً، ح ٧١٢.

٣. في المختصر النافع: «البدنة» بدل «الشاة».

٤. لم نعثر على القائل فيما بين أيدينا من المصادر.

٥. القائل هو الشيخ الطوسي في النهاية، ص ٢٢٢.

٦. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٧٦، «ب ك ر».

٧. في المختصر النافع: «مخاض» بدل «والمخاض».

٨. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٥٥، باب الكفارة عن خطيئ الحرم، ح ١٢٣٣.

قوله: «ولو عَجَزَ، كان فيه ما في بيض النعام» بمعنى أنه مع العَجَزِ عن الإرسال يُطْعِم عشرة مساكين، فإن عَجَزَ، صام ثلاثة أيام.

قوله: «يَهْدِرُ وَيَعْبُ» المراد بعب الماء - بالعين المهملة - كَرَعُهُ من غَيْرِ أن يأخذه بمنقاره قَطْرَةً قَطْرَةً<sup>١</sup>، كالدجاج والعصافير، والهدر: موالاة الصوت.

وتدخل في التعريف الأول القماري والدباسي والفواخت والورشان والقطا، ويدخل في الثاني الحجل. ولا بد من إخراج القطا والحجل من التعريفين؛ لأن لهما كفارة معينة.

قوله: «حَمَلٌ» الحمل - بالتحريك - من أولاد الضأن ما له أربعة أشهر فصاعداً<sup>٢</sup>.

قوله: «علفًا لحمامه» وليكن قَمْحاً.

قوله: «وكذا في القبرة» القبرة بغير نون، وفي (الصحيح): أن النون من محرفات العامة<sup>٣</sup>.

ص ١٧٧ قوله: «ولو كان الجراد كثيراً، فدم شاة» المرجع في الكثير إلى العرف؛ لعدم تقديره شرعاً. قوله: «وفي المستند ضعف» الأرض في الجميع أقوى.

قوله: «ولو كان الصيد نائياً عنه، لم يخرج عن ملكه» المرجع في النائي وغيره إلى العرف.

ص ١٧٨ قوله: «ولو كان أحدهما مُحِلًّا، ضَمِنَهُ» إِنَّمَا يَضْمَنُهُ إِذَا تَمَكَّنَ مِنَ الإرسال وفَرَطَ، ولو لم يُرْسِلْهُ حتى تَحَلَّلَ، لم يجب عليه الإرسال.

قوله: «ولو أغلق قبل إحرامه، ضمن الحمامة بدرهم» إِنَّمَا يَسْتَقِرُّ الضَّمَانُ مع الهلاك بالإغلاق أو جهل الحال، فلو خرجت سوية فلا شيء.

قوله: «ولو أوقد جماعة ناراً» إن كان الإحراق من المحرم في الحل، أما لو كان منه في الحرم، تضاعف عليه الفداء، فيلزمه عن الحمامة شاة وقيمة، ولو كان مُحِلًّا لزمه القيمة.

١. الصحيح، ج ١، ص ١٧٥، «ع ب ب».

٢. المصباح المنير، ص ١٥٢، «ح م ل».

٣. الصحيح، ج ٢، ص ٧٨٥، «ق ب ر» ولكن في المطبوعة «القبرة».

٤. هي رواية سماعة عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام، انظر تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٨٧، باب الكفارة عن خطيئ المحرم، ج ١٣٥٤، وضعف السند بسماعة؛ لأنه واقفي. راجع التنقيح الرائع، ج ١، ص ٥٤٢-٥٤٣.

قوله: «أشهرهما: أنه لا يَضْمَنُ» هذا هو الأصح؛ لدلالة الأخبار الصحيحة وظاهر القرآن عليه، وأنه مَن «يَنْتَقِمَ اللَّهُ مِنْهُ»<sup>١</sup>.

قوله: «ضَمَنَ كُلَّ بَيْضَةِ بَشَاةٍ» هذا إذا اشتراه مكسوراً أو مطبوخاً، فلو تَوَلَّى كسره وأَكَلَهُ، فعليه بالكسر الإرسال، وبالأكل الدُم.

ص ١٧٩ قوله: «أشهرهما: يَأْكُلُ الصَّيْدَ» إنما يأكل الصيد إذا أمكن تذكّيته بأن يَذْبَحَهُ مُحِلٌّ فِي الْحِلِّ، وإلا تَعَيَّنَ أَكْلُ الْمَيْتَةِ، ويجب الاقتصار في الأكل منه ومن المَيْتَةِ عَلَى مَا تُنْفَعُ بِهِ الضَّرُورَةُ باعتبار حاجته إلى التردد في مُهِمَّاتِهِ.

قوله: «مَمْلُوكاً تَصَدَّقَ بِهِ» بل تجب عليه الْقِيَمَةُ لِلْمَالِكِ، والفداء لِلَّهِ تَعَالَى.

قوله: «وَهُوَ يَوْمُ الْحَرَمِ» أي وهو قاصد إلى دخولِ الْحَرَمِ وَمَتَوَجَّهٌ إِلَيْهِ بِحَسَبِ الْقَرَانِ.

قوله: «وَيُكْرَهُ الصَّيْدُ بَيْنَ الْبَرِيدِ»<sup>٢</sup> أي يُكْرَهُ الصَّيْدُ خَارِجَ الْحَرَمِ بِمَقْدَارِ بَرِيدٍ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، وَهُوَ حَرَمُ الْحَرَمِ، فَإِنَّ الْحَرَمَ نَفْسَهُ بَرِيدٌ فِي بَرِيدٍ، وَحَرَمُهُ بَرِيدٌ حَوْلَهُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ.

ص ١٨٠ قوله: «تردد، أشبهه: الْكَرَاهِيَّةُ» التحريم قوي.

قوله: «بتلك اليد» ولا يُجْزَى بِغَيْرِهَا، وَتَتَعَدَّدُ الصَّدَقَةُ بِتَعَدُّدِ الرَّيْشِ، وَلَوْ نَتَفَهَ بِغَيْرِ الْيَدِ، تَصَدَّقَ بِمَا شَاءَ، وَكَذَا لَوْ اضْطَرَبَ فِي يَدِهِ فَتَنَاسَلَ رِيْشُهُ.

قوله: «أَنَّهُ يَمْلِكُهُ» بمعنى أَنَّهُ لَا مَنَافَاةَ بَيْنَ مَلِكِهِ لَهُ وَوُجُوبِ إِسْرَائِهِ؛ جَمْعاً بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ، فَعَلَى هَذَا لَوْ مَاتَ مُوَرَّثُهُ وَخَلَفَ لَهُ صَيْداً عِنْدَهُ، أَوْ اشْتَرَاهُ وَكَيْلَهُ غَيْرَ عَالَمٍ، مَلِكُهُ وَوُجُوبُ إِسْرَائِهِ.

### [باقي المحظورات]

قوله: «وهل الثانية عقوبة؟ قيل: نعم» وتظهر الفائدة في النية، فعلى الأول ينوي

١. منها ما في الكافي، ج ٤، ص ٣٩٤، باب المحرم يصيب الصيد مراراً، ح ٢ و ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٧٢.

باب الكفارة عن خطيئ المحرم، ح ١٢٩٧ و ١٢٩٨.

٢. المائدة (٥): ٩٥: ﴿فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾.

٣. في الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٧، «بريد». البريد: اثنا عشر ميلاً.

٤. القائل هو الشيخ الطوسي في النهاية، ص ٢٣٠.

بِالثَّانِيَةِ الْحَجِّ الْوَاجِبِ بِسَبَبِ الْإِفْسَادِ، وَعَلَى الثَّانِي فَرَضَهُ السَّابِقُ.  
 وَفِيمَا لَوْ أَفْسَدَ الْأَجِيرُ عَلَى سَنَةِ مَعِينَةٍ، فَعَلَى الْأَوَّلِ يُكْمِلُهَا وَيَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ وَيَحُجُّ ثَانِيًا  
 لِلْإِفْسَادِ، وَعَلَى الثَّانِي يَحُجُّ مَرَّتَيْنِ وَيَرُدُّ الْأَجْرَةَ؛ لِعَدَمِ فَعْلٍ مَا اسْتَوْجَرَ عَلَيْهِ.  
 قَوْلُهُ: «وَالأَوَّلُ هُوَ الْمُرَوِّي»<sup>١</sup> الرّواية مقطوعة. وَالْمُتَّجِهَةُ كَوْنُ الثَّانِيَةِ فَرَضَهُ.  
 قَوْلُهُ: «أَنْ لَا يَخْلُوا إِلَّا مَعَ ثَالِثٍ» وَيُسْتَرْطُ فِي الثَّالِثِ أَنْ يَكُونَ مُحْتَرَمًا، فَلَا يَعْتَدُّ بِالطِّفْلِ  
 الَّذِي لَا يُمَيِّزُ، وَكَذَا يَجِبُ ذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الْحَجِّ الْفَاسِدِ.  
 ص ١٨١ قَوْلُهُ: «فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ كَفَّارَةٌ» الْمُرَادُ بِهَا الْبَدَنَةُ، وَكَذَا حَيْثُ تَطْلُقُ هُنَا.  
 قَوْلُهُ: «وَكَمَا لَوْ كَانَ الْعَاقِدُ مُحِلًّا» هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ<sup>٢</sup>.  
 قَوْلُهُ: «لَوْ أَمْنَى بِنَظَرِهِ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَبَدَنَتُهُ» هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْتَادًا لِلْإِمْنَاءِ عِنْدَ النَّظَرِ،  
 وَإِلَّا كَانَ حُكْمُهُ حُكْمُ مُسْتَدْعِي الْإِمْنَاءِ.  
 قَوْلُهُ: «وَبِقَرَّةٍ إِنْ كَانَ مُتَوَسِّطًا» الْمَرْجِعُ فِي الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَرَفِ.  
 قَوْلُهُ: «صَبِغًا» الصَّبِغُ: مَا يُصْطَبَغُ بِهِ مِنَ الْإِدَامِ، ذَكَرَهُ فِي (الصَّحَاحِ)<sup>٣</sup>.  
 قَوْلُهُ: «وَفِي يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ شَاةٌ» إِنَّمَا تَجِبُ الشَّاةُ فِي أَظْفَارِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ  
 قَدْ كَفَّرَ عَنِ الْمَاضِي مِنَ الْأَصَابِعِ، وَإِلَّا وَجِبَ الْمَدُّ لِكُلِّ ظُفْرٍ.  
 ص ١٨٢ قَوْلُهُ: «وَالْمُخِيطُ يَلْزَمُ بِهِ دَمٌ، وَلَوْ اضْطَرَّ جَازٌ» وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي أَنْ الْأَوَّلَ عَلَيْهِ  
 وَالثَّانِي لَيْسَ عَلَيْهِ.  
 قَوْلُهُ: «وَفِي تَنَفِّهِ الْإِبْطِينَ شَاةٌ» وَكَذَا فِي إِزَالَةِ شَعْرِهِمَا بِالْحَلْقِ وَالتَّوْرَةِ.  
 قَوْلُهُ: «وَفِي الْمَرَّتَيْنِ بَقَرَةٌ» إِنَّمَا تَجِبُ الْبَقَرَةُ وَالْبَدَنَةُ إِذَا لَمْ يَسْبِقِ التَّكْفِيرُ عَنِ الْوَاحِدِ، وَإِلَّا  
 تَعَدَّدَتِ الشَّاةُ لَا غَيْرُ، وَلَوْ كَفَّرَ عَنِ الْاِثْنَيْنِ تَعَدَّدَتِ الْبَقَرَةُ، وَهَكَذَا.  
 قَوْلُهُ: «وَقِيلَ: فِي دَهْنِ الطَّيْبِ شَاةٌ» وَكَذَا الْوَرْدُ وَالشَّيْحُ وَشَبَهَهُمَا.

١. الكافي، ج ٤، ص ٣٧٣، باب المحرم يواقع امرأته قبل أداء مناسكه، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣١٧، باب

الكفارة عن خطيئ المحرم، ح ١٠٩٢.

٢. في المذهب البارع، ج ٢، ص ٢٨٥-٢٨٦؛ وعليه الأكثر.

٣. الصحاح، ج ٣، ص ١٣٢٢، «ص ب غ».

٤. القائل هو الشيخ الطوسي في النهاية، ص ٢٣٥؛ والمبسوط، ج ١، ص ٣٥٠.

قوله : «عدا ما استثنى» المرادُ به هو شَجَرُ النخلِ والفواكه والإذخِرِ وعودَي المَحالة ، وما يَنْبُتُ في ملكه وما يَبْسُ من الشجرِ .

قوله : «وفي الكبيرة بقرة» المشهور : وجوب الكَفَّارةِ على التفصيل المذكور<sup>١</sup> ، والمستندُ ضَعِيفٌ .

ص١٨٣ قوله : «لزمه دم شاة» المرادُ به فيما لا نصَّ في فِدْيَتِهِ ، كلبسِ الخُفِّ وأكلِ لَحْمِ البَطَّةِ والإوزةِ ، وإلا وجب مقدَّره .

## كتاب الجهاد

[من يجب عليه]

مره ١٨٥ قوله : «ولا أعمى» يَتَحَقَّقُ العمى بِذِهَابِ البَصَرِ عَنِ العَيْنَيْنِ، فيجب على الأعور والأعمش وغيرهما كالسالم.

قوله : «وإنما يجب مع وجود الإمام» المرادُ بوجوده كونه ظاهراً ومُتَمَكِّناً مِنَ التَّصَرُّفِ .  
قوله : «العادل» ليس في العادل مع ذِكْرِ الإمام كَثِيرُ فائدةٍ، لكن قصد به الرد على المخالف .

قوله : «وقدر على الاستنابة وجبت» المرادُ أَنَّهُ وجب عليه الجهاد لعدم قيام مَنْ فيه الكفاية، وعَجَزَ عنه، فَإِنَّه تجب عليه الاستنابة، ولو وُجِدَ مَنْ فيه الكفاية لم تجب .  
قوله : «ولو استتاب مع القدرة، جاز أيضاً» إذا لم يتعين عليه، بأن تَدْفَعَ الحاجة بدونه، ولم يُعَيِّنْهُ الإمام ﷺ .

قوله : «والمرابطة» المِرابطةُ : الإقامة في الثغر لحفظ بلاد المسلمين .  
والثغر : مَوْضِعُ المَخَافَةِ مِنْ خُرُوجِ البُلْدَانِ .

قوله : «لو نذر أن يصرف شيئاً إلى المِرابطة» نَبَّهَ بذلك على خلاف الشيخ حيث لم يوجب صرف النذر المذكور في المِرابطين بل في وجوه البر، إلا أن يَسْمَعَ نَذْرَهُ



أحدٌ من المخالفين و يخاف على نفسه الشُّعَّةَ بتركه<sup>١</sup>.

والأصحَّ وجوب صَرَفِهِ فيها مطلقاً.

ص ١٨٦ قوله: «جازت له المِرابِطَةُ» إن كان بجُعالة.

قوله: «أو وجبت» إن كان بإجارة.

### [مَنْ يَجِبُ جِهَادُهُمْ]

قوله: «فلا يذَقُّ على جريحهم» التذيف - بالذال المعجمة والمهملة - على الجريح بمعنى الإجهاز عليه<sup>٢</sup>.

ص ١٨٧ قوله: «والهِمَّ عَلَى الْأَظْهَرِ» الخلاف في الهمَّ، والأصحُّ أخذها<sup>٣</sup> منه مطلقاً.

قوله: «ولا يضربوا ناقوساً» الناقوس: خَشَبَتَانِ يَضْرِبُونَهُ أَوْقَاتَ الصَّلَوَاتِ بِدَلٍّ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ عِنْدَنَا.

قوله: «وبما أحدثوه في أرض الصلح» والمعتبر هنا محلُّه لا جَمِيعُ الْبَلَدِ، ولو بنوا في أرض مُنْفَرِدَةٍ فلا حَجَرٌ.

قوله: «بنيانه فوق المسلم» ولا يساويه على الأصح.

ص ١٨٨ قوله: «إِلَّا لِمُتَحَرِّفٍ» المراد بِالْمُتَحَرِّفِ الْإِنْتِقَالُ مِنْ حَالَةٍ إِلَى أُخْرَى، فَهِيَ أَدْخَلَ فِي تَمَكُّنِهِ مِنَ الْقِتَالِ، كَطَلَبِ سَعَةِ الْمَوْقِفِ، وَاسْتِدْبَارِ الشَّمْسِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

قوله: «أو متحيز» أي المنضم إليها ليستنجد بها مع صلاحيتها لذلك، وكونها غير بعيدة بحيث يَخْرُجُ بِالْتَحِيْزِ إِلَيْهَا عَنْ كَوْنِهِ مُقَاتِلًا.

قوله: «بِالْقَاءِ السَّمِّ» إن رُجِيَ الْفَتْحُ بِدُونِهِ، وَإِلَّا جَازَ، لَكِنْ يَكْرَهُ.

ص ١٨٩ قوله: «وَيَحْرُمُ التَّمْثِيلُ» مثل جَدْعِ الْأَنْفِ وَقَطْعِ الْأُذُنِ.

وَالْمُرَادُ بِالْعَدْرِ مُخَالَفَةُ مَقْتَضَى الْأَمَانِ بَعْدَهُ. وَبِالْغُلُولِ السَّرْقَةُ مِنْهُمْ.

١. المبوط، ج ٢، ص ٨-٩؛ النهاية، ص ٢٩١.

٢. النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ١٢٥، «ذ ف».

٣. أي الجزية.

٤. المصباح المنير، ص ٦٢١، «ن ق س».

### [في التوابع]

قوله: «وبما يَرْضُخُ» الرَضُخُ لغة: العطاء اليسير<sup>١</sup>، والمراد هنا العطاء الذي لا يبلغ سهمَ الفارس إن كان فارساً، ولا الرجل إن كان راجلاً.

ص ١٩٠ قوله: «يُنْزَفُوا» يَنْزَفُوا - بضم الياء وفتح الزاي - أي يَخْرُجُ دَمُهُمْ جميعه ليموتوا، فإن لم يموتوا بذلك أُجْهِزَ عليهم.

قوله: «ويُكره أن يُصبر» الصبر على القتل أن يُحْبَسَ لِيُقْتَلَ، بل يُقْتَلُ على غير هذا الوجه.

وقيل: الصبر قتله جهراً. وقيل بالتعذيب<sup>٢</sup>.

ص ١٩١ قوله: «ولو أسلم عبد في دار الحرب قبل مولاه ملك نفسه، وفي اشتراط خروجه [تردد]» أي خروجه إلى دار الإسلام قبل مولاه، والأقوى اشتراط خروجه قبله في ملكه لنفسه، فلو لم يَخْرُجْ بيعَ عليه قهراً. والأمة في ذلك كالعبد.

قوله: «المروي: أنه يُشْتَرَطُ»<sup>٣</sup> قوي.

### [في أحكام الأرضين]

قوله: «كل أرض فُتِحَتْ عَنْوَةً» العنوة - بفتح العين وإسكان النون -: القهر والغلبة<sup>٤</sup>.

قوله: «ولا تُوقَف ولا تُوهب» أي لا يصح ذلك في رَقَبَةِ الأرض، لكنه يصح في آثار المتصرف كالبناء والشجر، وتدخل الأرض في ذلك تبعاً لما دامت الآثار باقية، فإذا ذهبت انقطع حقه منها.

قوله: «لا يتصرف فيه إلا بإذنه» مع وجوده، ومع الغيبة فللمحيي أن يتصرف.

ص ١٩٢ قوله: «فعلبه طسَّقها» الطسَّق: الوظيفَةُ من الحراج<sup>٥</sup>، فارسي معرب، وأصله تسك،

١. راجع الصحاح، ج ١، ص ٤٢٢، «رضخ».

٢. راجع الصحاح، ج ٢، ص ٧٠٦، «صبر».

٣. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٥٢، باب حكم عبيد أهل الشرك، ح ٢٦٤.

٤. النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٣، ص ٣١٥، «عن و».

٥. القاموس المحيط، ج ٣، ص ٣٧٥، «طسق».

والمراد به الأجرة.

قوله: «وكلُّ أرضٍ مواتٍ سَبَقَ» هذا إذا كان ملكُ الأوَّلِ لها بالإحياء، وأمَّا لو كان بالشِّراء أو الإرث ونحوه، لم تخرُجْ عن ملكِ المالكِ بموتِها إجماعاً، نصٌّ عليه العلامة في (التذكرة)<sup>١</sup>.

والأقوى: توقُّفُ الإحياءِ على إذنِ المالكِ مطلقاً، فإن تعدَّرَ فالحاكم.

### [الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]

قوله: «هُما واجبان على الأعيان» بل يجبان كفايةً.

ص ١٩٣ قوله: «قيل: يُقيمُ الرجلُ الحدَّ على زوجته»<sup>٢</sup> الأقوى المنع، إلا أن يكون جامعاً لشرائط الحكم.

١. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٠١ (الطبعة الحجرية).

٢. القائل هو الشيخ الطوسي في النهاية، ص ٣٠١.

## كتاب التجارة

[في ما يُكتسب به]

ص ١٩٥ قوله : «الأرواث والأبوال» الأرواث الطاهرة يجوز بيعها إذا فرض لها نفع حكمي .

قوله : «وفي كلب الماشية والحائط والزرع» يجوز ، وكذا الجرُّ والقبائل للتعليم .

قوله : «عدا الدهن لفائدة الاستصباح» وكذا يجوز اتّخاذه للإطلاء والصابون .

قوله : «هياكل العبادة المبتدعة» هيئة على صورة عيسى بن مريم تعملها النصرية من النصارى .

ص ١٩٦ قوله : «الصور المجسّمة» إنّما يحرمُ عمَل ذوات الأرواح منها دون الشجر ونحوها .

قوله : «وحفظ كتب الضلال» من التلف أو على ظهر القلب . ويجوز حفظها أيضاً للتقيّة ونقل المسائل والفروع الزائدة لمن له أهليّة ذلك .

قوله : «والكهانة» الكاهن هو الذي له رئي من الجن يُخبر بالمغيبات .

قوله : «الشعبذة» الشعبذة عرفوها بأنّها الحركات السريعة التي تترتب عليها الأفعال العجيبة ، بحيث يلتبس على الحسّ الفرق بين الشيء وشبهه لسرعة الانتقال منه إلى شبهه .

قوله : «والقمار» بالجوز والبيض والخاتم .

قوله: «وزخرفة المساجد» بالذهب.

قوله: «ولا بأس بالأجرة على عقد النكاح» بأن يكون وكيلاً لأحد الزوجين أو لهما، أما إلقاء الصيغة على المتعاقدين فلا يجوز أخذ الأجرة عليه إجماعاً.  
قوله: «ككسب الصبيان» المراد به كسبهم من المباحات كالاحتطاب والاحتشاش إذا اشتراه من الولي.

ص١٩٧ قوله: «ومن المكروه: الأجرة على تعليم القرآن» إذا لم يكن واجباً عيناً أو كفايةً.  
قوله: «لا بأس ببيع عظام الفيل» سئل موسى الكاظم عليه السلام عن بيع عظام الفيل، فقال: «لا بأس، لأنه كان لأبي منه مشط»<sup>٢</sup>.

### [البيع وأدابه]

ص١٩٩ قوله: «أما البيع: فهو الإيجاب والقبول» لا ترتب بين الإيجاب والقبول على الأقرب.  
قوله: «ويُقَوِّمان ثم يَقُوم أحدهما» المراد أنه مع تقويمهما ثم يَقُوم أحدهما ثم تُنسب قيمة أحدهما إلى المجموع ويؤخذ له من الثمن بتلك النسبة.  
ص٢٠٠ قوله: «ولا يجوز بيع سمك الآجام؛ لجهالته» الأصح أن المجهول إذا ضُم إلى المعلوم فإن كان المقصود بالذات هو المعلوم، صحّ البيع، وإن كان هو المجهول لم يصح.  
قوله: «وكذا أصواف الغنم» الأصح جواز بيع الصوف والشعر والوبر مع المشاهدة منفرداً، أو مع ضميته إلى مجهول ليس مقصوداً بالبيع.  
قوله: «وقول المشتري مع يمينه إن كان تالفاً» الأقوى التحالف وبطلان البيع.  
قوله: «فالمستحب: التفقه فيه» ولو بالتقليد لأهله. ولا فرق في ذلك بين البائع والمشتري.

قوله: «والإقالة لمن استقال» بائعاً ومشترياً.

ص٢٠١ قوله: «والتكبير» ثلاثاً، وليكن بعد الشراء.

١. كما في جامع المقاصد، ج٤، ص٣٧.

٢. الكافي، ج٥، ص٢٢٦، باب جامع فيما يحلّ الشراء والبيع، ح١؛ تهذيب الأحكام، ج٧، ص١٣٣، باب الغرر

والجائزة ...، ح٥٨٥.

قوله : «وعلى مَنْ يَعهده بالإحسان» بأن يقول : هلمَّ أحسن إليك .

قوله : «والسوم ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس» أصل السوم طلب سعرِ المتاع ، والمراد هنا الرغبةُ في البيع والشراء في ذلك الوقت ، فإنه وقتُ عبادةٍ لا تجارةٍ .

قوله : «ومبايعةُ الأذنين» فُسِّرَ الأذنون بمن لا يُبالي بما قال ولا بما قيل فيه ، وبالذي يضرب بالطنبُور ، وبالذي لا يسره الإحسان ولا تسوؤه الإساءة ، وبمدعي الأمانة وليس من أهلها<sup>١</sup> . والكلَّ حسن ، بل وردَ في الخبر النهي عن مخالطة مَنْ لم ينشأ في الخير<sup>٢</sup> .

قوله : «وذوي العاهات» أي ذوي النقص في أبدانهم ، وعُكِّل في عِدَّة أخبار بأنَّهم أظلم شيء<sup>٣</sup> .

قوله : «والأكراد» للحديث عن الصادق عليه السلام ، وفيه النهي عن مخالطتهم ، وعَلَّله بأن «الأكراد حيّ من أحياء الجنّ كشف الله عنهم الغطاء»<sup>٤</sup> .

قوله : «ودخوله في سوم أخيه» الأقوى التحريم ، ومحله بعد التراضي أو قُرْبُه .  
قوله : «وقيل : يحرم»<sup>٥</sup> الأصحّ التحريم .

قوله : «في الرخص أربعين يوماً» الأصحّ التقدير بالحاجة لا بالزمان .

### [في الخيار]

ص ٢٠٢ قوله : «وهو ثلاثة أيّام للمشتري خاصّة» فيه ثلاثة أقوال<sup>٦</sup> :

الأوّل : أنّه للمشتري خاصّة ، وهو الأصحّ .

١ . كما في جامع المقاصد ، ج ٤ ، ص ١٠ - ١١ .

٢ . الكافي ، ج ٥ ، ص ١٥٨ ، باب مَنْ تَكَره معاملته ومخالطته ، ح ٥ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٧ ، ص ١٠ ، باب فضل التجارة ... ، ح ٣٦ .

٣ . الكافي ، ج ٥ ، ص ١٥٨ ، باب مَنْ تَكَره معاملته ومخالطته ، ح ٦ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٧ ، ص ١٠ ، باب فضل التجارة ... ، ح ٣٥ .

٤ . الكافي ، ج ٥ ، ص ١٥٨ ، باب مَنْ تَكَره معاملته ومخالطته ، ح ٦ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٧ ، ص ١١ ، باب فضل التجارة ... ، ح ٤٢ .

٥ . القائل هو ابن البرّاج في المهذب ، ج ١ ، ص ٣٤٦ .

٦ . كما في جامع المقاصد ، ج ٤ ، ص ٢٩١ .

والثاني : أنه مشترك بينهما .

[و]الثالث : إن كان حيوان بحيوان ، اشترك الخيار ، وإلا فلا . وهو قوي .

قوله : «وإدراك الثمرات» ما لا يدخله الشرط : طلاق وإبراء ثم عتق مع الوقف بغير خيار ، والنكاح مع الصرف .

قوله : «بما لا يتغابن فيه غالباً» المرجع في ذلك إلى العرف ، فكل ما لا يتسامح فيه عرفاً يثبت بسببه الغبن .

ص ٢٠٣ قوله : «ففي رواية : يلزم البيع»<sup>١</sup> يلزم العمل على الرواية .

قوله : «إلى الليل» . ولو خيف فسادُه قبل الليل ، يُقدَّر بمقدار الخوف بحيث يُشرف على التلف .

قوله : «وكذا لو لم يره البائع» . ولو لم يرياه معاً - كأن باعه الوكيل بالوصف - أمكن ثبوت الخيار لهما معاً ، بأن يصفه بوصفين ثم تظهر المخالفة الموجبة للخيار بالنسبة إليهما معاً .

قوله : «أو لازماً بالأصل» كخيار الحيوان والغبن .

ص ٢٠٤ قوله : «ووصف له سائرهما» أي باقيها لا جميعها ، فإن البعض المرنى لا يفتقر بعد ذلك إلى الوصف ، وإطلاق لفظة «سائر» على الباقي هو اللغة الفصيحة ، بل قيل : إن إطلاقه على الجميع خطأ<sup>٢</sup> .

### [في لواحق البيع]

ص ٢٠٥ قوله : «حال» ، كما لو شرط تعجيله . وفائدة شرط التعجيل - مع أن الإطلاق محمول عليه - تسلط البائع على الفسخ إذا لم يعجل المشتري الثمن ، بخلاف ما لو أطلق .

ص ٢٠٦ قوله : «تلف من البائع» مع عدم القدرة على الحاكم ، وإلا تعين الدفع إليه ، وإنما يجب

١ . الكافي، ج ٥، ص ١٧٢ ، باب الشرط والخيار في البيع ، ح ١٥ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٧ ، ص ٢٥ ، باب عقود البيع ، ح ١٠٨ .

٢ . كما في المصباح النير ، ص ٢٩٩ ؛ القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ٦٣ ، «س ي ر» ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر ، ج ٢ ، ص ٣٢٧ .

- قبض المدفوع مع مساواته للحق قدرأً وجنسأً ووصفأً، ولو فُقدَ أحدها، لم يجب .
- قوله : «وفي روايةٍ : للمشتري من الأجل مثله»<sup>١</sup> . لا عمل عليها .
- قوله : «وباع خيارها» بمعنى أجودها .
- ص ٢٠٧ قوله : «وفي رواية : إذا ابتاع الأرض بحدودها»<sup>٢</sup> . العمل على الرواية، ويكفي في الباب كونه بالقوة وإن لم يكن بالفعل ، ومثله ما دار عليه حائطها .
- قوله : «ولو باع نخلاً مؤبرأً» . التأبير هو شقّ أكمة النخل الإناث وذَرَّ طلع الفحل فيها .
- قوله : «إطلاق العقد يقتضي تسليم المبيع والثلث» معاً من غير شرط تقدّم أحدهما ، خلافاً لأبي حنيفة حيث ذهب إلى أنّ المبيع مقدّم<sup>٣</sup> .
- قوله : «فالقول قول البائع» . ولو حوّل الدعوى مع حضوره إلى عدم قبض الجميع ، فالقول قوله ما لم يسبق بالدعوى الأولى .
- ص ٢٠٨ قوله : «قليل : يبطل الشرط دون البيع»<sup>٤</sup> الأصحّ بطلان العقد والشرط معاً، وكذا القول في كلّ شرط فاسد .
- ص ٢٠٩ قوله : «ولو إجمالاً» كقوله : «برئت من جميع العيوب» .
- قوله : «كركوب الدابة» وإن كان في طريق الردّ، خلافاً للشيخ<sup>٥</sup> . أمّا العلف والسقي فليس بتصرّف ، ولو نقلها من السوق إلى بلده، فإن كان قريباً عادةً فكان كالعلف ، وإن كان بعيداً أو مشتملاً على الخطر ، ففي كونه تصرفاً نظر .
- والضابط أنّ كلّ ما يُقصد به الانتفاع فهو تصرف .
- قوله : «إلا من عيب الحبل» من مولاها لا مطلقاً .
- قوله : «ويردّ معها نصف عُشر قيمتها» بناءً على الغالب من كون الحامل ثيباً . ولو كانت بكرأً ردّ العُشر .

١ . الكافي، ج ٥، ص ٢٠٨، باب بيع النسيئة، ح ٣؛ تهذيب الاحكام، ج ٧، ص ٤٧، باب البيع بالنقد والنسيئة، ح ٢٠٣ .

٢ . تهذيب الاحكام، ج ٧، ص ١٣٨، باب الغرر والمجازفة، ...، ح ٦١٣ .

٣ . راجع المبسوط - للرخسي - ج ١٣، ص ١٩٢؛ الفتاوى الهندية، ج ٣، ص ١٥ .

٤ . القائل هو الشيخ الطوسي في المبسوط، ج ٢، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

٥ . المبسوط، ج ٢، ص ١٣٩ .



قوله: «التصرية تدليس». التصرية مشتقة من الصرّي، وهو الجمع<sup>١</sup>. والمراد بها تخفيل الشاة ونحوها ومنع ولدها من رضاعها ليُوهم أنها لبون.

ص ٢١٠ قوله: «من الثفل المعتاد» الثفل - بالضم - ما يثفل من كل شيء<sup>٢</sup>. والمراد هنا ما في أسفل المائع من الدُردي ونحوه.

قوله: «فالقول قول البائع مع يمينه» لأصالة عدم التقدّم، والمراد بشاهد الحال نحو زيادة الإصبع واندمال الجرح مع قصر زمان البيع بحيث لا يُحتمل تأخره عادةً، ويعتبر كونه مفيداً للقطع، فيقدّم قول المشتري بغير يمين.

قوله: «ما لم تكن هناك قرينة حال» مع إفادة القرينة للقطع لا يمين على مَنْ شهدت له، وإلا ثبتت اليمين.

قوله: «رجع إلى القيمة الوسطى» المراد بالقيمة الوسطى قيمة منتزعة من القِيم، فمن الاثنتين النصف، ومن الثلاثة الثلث، وهكذا.

وذلك بأن يُجمَعَ التفاوت بين كلِّ قيمة صحيحة ومعيبة، فيؤخذ بنسبته من الثمن، كما ذكرناه.

فلو باع متاعاً بخمسة عشرَ فوجد المشتري به عيباً، واختلف القومون فقال بعضهم: قيمته صحيحاً اثنا عشرَ ومعيباً عشرةً، وآخرون: صحيحاً عشرةً ومعيباً ثمانية، فالتفاوت بين القيمتين على الأوّل سدس، وعلى الثاني خمس، فيؤخذ من الثمن سدسه وخُمسه، وهو خمسة ونصف، فالأرض نصفها، وهكذا.

قوله: «كان الحكم ثابتاً فيما لم يقبض» له أن يأخذ أرض العيب، وله أن يردّ الجميع لارْدَ الجزء المعيب خاصةً.

### [في الربا]

ص ٢١١ قوله: «الدرهم منه أعظم من سبعين زنية» كلّها بذات محرّم، روى ذلك هشام بن سالم

١. المعجم الوسيط، ص ٥١٤، «صرى»؛ ولتوضيح المطلب راجع جامع المقاصد، ج ٤، ص ٣٤٧.

٢. الصحاح، ج ٣، ص ١٦٤٦، «ثفل».

عن الصادق عليه السلام.

قوله: «ويحرم نسيئة» لأنَّ الأجل له قسط من الثمن، فالزيادة حاصلة قطعاً، وتسمى هذه الزيادة حُكْمِيَّةً، وزيادة المقدار عَيْنِيَّةً.

قوله: «وجهل المالك والقدر تصدَّق بخُمُسِه» على الهاشميين، هذا مع عدم العلم بالزيادة على الخُمُس، ولو عَلِمَ وَجِب الزائد، وتكون الزيادة عن الخُمُس صدقةً لا خُمُساً، ولو عَلِمَ نقصه عن الخُمُس، أخرج ما يَبَيِّن دخوله فيه صدقةً.

قوله: «ولو جهل التحريم كفاه الانتهاء» الأصحَّ وجوبُ ردِّ المال على مالكه وإن كان الآخذ جاهلاً، وتَجِب عليه التوبة كالعالم.

ص ٢١٢ قوله: «ولا بين الزوج والزوجة» ولا فرق في ذلك بين الدائم والمنقطع.

قوله: «ولا بين المسلم والحربي» يأخذ المسلم الزائد لا بالعكس.

قوله: «ويكره بيع الحيوان باللحم» إلا أن يكون مذبوحاً فيحرم.

### [في الصرف]

قوله: «بيع الاثمان بالاثمان» لا بالفلوس؛ لأنها متاع.

قوله: «فافترقا قبله بطل» ضمير «افترقا» يعود إلى المتبايعين، بمعنى أنَّ الوكيل لا يقوم مقام الموكل في القبض إذا لم يكن العقد قد وقع معه.

والضابط أنَّ المعبر تفرَّق المتبايعين، سواء كانا مالكين أم وكيلين أو بالتفريق.

قوله: «قبل القبض لم يصح الثاني» وصحَّ الأوَّل إن قبض قبل التفرَّق.

ص ٢١٣ قوله: «فأمره أن يُحوَّلها إلى الدراهم» إنَّما يصحَّ إذا حوَّلها بوجه شرعيٍّ إلى ذمَّته، وإنَّما يصحَّ مع عدم القبض؛ لأنَّ ما في الذمَّة في حكم المقبوض<sup>١</sup>.

قوله: «ولو جمعا، جاز بيعه بهما» وكذا يجوز بيعه بأحدهما مع زيادته عن جنسه ليقابل الآخر وإن قلَّ.

١. الكافي، ج ٥، ص ١٤٤، باب الربا، ح ١؛ الفقيه، ج ٣، ص ١٧٤، باب الربا، ح ٧٨٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤، باب فضل التجارة، ح ٦١.

٢. لتوضيح المقام راجع التنقيح الرائع، ج ٢، ص ٩٩.

قوله: «وكذا لو بان فيه زيادة لا تكون إلا غلطاً» أي في الثمن، مع أن الحكم جارٍ في المبيع أيضاً.

قوله: «يجوز أن يُبدّل له درهماً بدرهم» مع تساوي الدرهمين لا يجوز الشرط وإن كان صياغة خاتم؛ لأن الرواية<sup>١</sup> الدالة على ذلك تضمنت بيع درهم طازج بدرهم غلّة وشرط صياغة خاتم. والطازج: الخالص<sup>٢</sup>. والغلّة: غيره. فعلى هذا تكون الصياغة في مقابلة النقص، وليس فيها مخالفة للأصول، فيصح على هذا التقدير، ويتعدى.

قوله: «الأواني المصوغة من الذهب والفضة» الأواني المصوغة من التقدين يجوز بيعها بهما مطلقاً، وبأحدهما مع زيادة الثمن على جنسه مطلقاً، أي سواء أمكن تخليصها أم لا، وسواء كان هو الأقل أم لا.

ص ٢١٤ قوله: «ضم إليها شيئاً» أي إلى الأثمان، لا إلى الحلية؛ لاستلزامه زيادة الخطر، ومثله عود الضمير إلى المراكب والسيوف<sup>٣</sup>.

وهذه العبارة اتفقت للشيخ<sup>٤</sup> فتبعه المصنّف، والرواية<sup>٥</sup> سالمة عن التكلف.

قوله: «لأنّه مجهول» مع جهالة نسبة الدرهم إلى الدينار، وإلا صحّ.

قوله: «بياع بالذهب والفضة» ولو بيع بأحدهما مع العلم بزيادة الثمن عن جنسه صحّ أيضاً.

### [في بيع الثمار]

ص ٢١٥ قوله: «ما لم يبدُ صلاحها». الأصحّ جواز بيعها وإن لم يبدُ صلاحها، ولا يضم إليها

١. الكافي، ج ٥، ص ٢٤٩، باب الصروف، ح ٢٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١١٠، باب بيع الواحد بالاثنتين، ح ٤٧١.

٢. النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٣، ص ١٣٣، «ط زج».

٣. لتوضيح المطلب راجع جامع المقاصد، ج ٤، ص ١٨٩.

٤. النهاية، ص ٣٨٣ - ٣٨٤.

٥. أي الرواية الدالة على اشتراط انضمام شيء إن أراد البيع بالجنس. راجع الكافي، ج ٥، ص ٢٥١، باب الصروف،

ح ٢٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١١٣، باب بيع الواحد بالاثنتين، ح ٤٨٧.

شيئاً، ولا يبيعهما أزيد من سنة، ولا يشترط القطع على كراهية بدون ذلك كله .  
 قوله : «لَقْطَةً وَلَقَطَاتٍ» والمرجع في اللَّقْطَةِ وَالْحَرْطَةِ وَالْجَزَةِ إلى العرف .  
 ص ٢١٦ قوله : «سقط من الثُّنْيَا بحسابه» مِنَ الْحِصَّةِ وَالْأَرْطَالِ دون الشجر .  
 قوله : «وهي المزابنة» مأخوذة من الزَبْنِ وهو الدفع ، كُلُّ مِنْهُمَا يدفع صاحبه في القدر ؛  
 لأن الثمرة غير معلومة ، والتخيير موجب للتدافع ، ومنه سُمِّيَتِ الزَابِنَةُ ؛ لِأَنَّهُمْ  
 يدفعون الناس إلى نار جهنم .  
 قوله : «ولو امتنع فللبائع إزالته» بل يَرْجِعُ إلى الحاكم مع إمكانه .  
 قوله : «من الزرع والخضر تردّد» . الأولى عدم الجواز مطلقاً .

### [في بيع الحيوان]

ص ٢١٧ قوله : «لوبيع واستثنى الرأس» . المعتمد : أَنَّ الْحَيَوَانَ إِنْ كَانَ مَذْبُوحاً أَوْ شُرْطَ ذَبْحُهُ  
 صحّ ، ويثبت له ما استثناه ، وإلا فلا ، وحينئذ يبطل الشرط والعقد .  
 قوله : «كان له بنسبة ما نقد لا ما شرط» الحكم كما مرّ .  
 قوله : «وشرط للشريك الربح دون الخسارة» لا يصحّ العقد ولا الشرط ، ولا عمَلَ على  
 الرواية<sup>١</sup> .  
 ص ٢١٨ قوله : «مَنْ اشترى عبداً له مال» وتشترط حينئذ السلامة من الصرف والربا ، فلو كان مال  
 العبد من أحد النقدين والثلث كذلك ، اشترط تعجيل المقابل وقبضه في المجلس .  
 قوله : «حتّى تمضي لحملها أربعة أشهر» بل إلى أربعة أشهر وعشرة أيّام إِنْ كَانَ الْحَمْلُ  
 من زنى ، ولو كان محترماً أو مجهول الحال حرّم حتى تضع .  
 قوله : «أن يعزل له من ميراثه قسطاً» أقلّ من سهم الرجل في الرجل ، وأقلّ من سهم  
 المرأة في المرأة .  
 قوله : «تكره التفرقة بين الاطفال وأمّهاتهم» لا فرق في التفرقة بين البيع وغيره .  
 والخلاف في التحريم وعدمه إنّما هو بعد شرب اللبّ ، أمّا قبله فحرام .

١ . الكافي، ج ٥، ص ٢١٢، باب شراء الرقيق، ح ١٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٧١، باب ابتياع الحيوان، ح ٣٠٤ .

قوله: «وحده سبع سنين» إن كان أنثى، وإن كان ذكراً فحده ستان.

قوله: «ومنهم من حرّم» ومعه يبطل البيع.

قوله: «والعشر إن كانت بكرًا» وكذا ارش البكارة.

ص ٢١٩ قوله: «ولا تكلف السعي» بل يرذّها على المالك أو وكيله، فإن تعذر فعلى الحاكم ولا تستسعي.

قوله: «وفي الفتوى اضطراب» ووجه الاضطراب: الحكم بعود الأب إلى سيده مع أنّه يدعي فساد البيع، وإمضاء الحجة بفعل من حكم برقيته بغير إذن سيده، واستنابة الماذون في الحجة مع أنّ ظاهر الأمر مباشرته لها. وما ذكره المصنّف من مناسبة الأصل غير واضح؛ لأنّ الماذون لا يمضى إقراره على ما في يده لغير سيده، بل الذي يناسب الأصل أن لا يلتفت إلى دعوى مولى الأب لدعواه فساد البيع، كما هو المفروض، وتتعارض دعوى ورثة الأمر ومولى الماذون لدعواهما الصحة، لكنهما غير متكافئتين؛ لأنّ مع مولى الماذون مرجحاً، وهو اليد على الماذون وما تحت يده فترجح.

هذا كله مع عدم البيّنة لهما، ومعها يبنى على تقديم بيّنة الداخل أو الخارج، والمشهور: الثاني<sup>١</sup>.

ص ٢٢٠ قوله: «ويطالب بما ابتاعه» إذا لم يكن ما في يده بالصفة، وإلا انحصر حقه فيه.

### [في السلف]

ص ٢٢١ قوله: «بمال حاضر أو في حكمه» وهو غير الحاضر حال العقد مع قبضه في المجلس، وربما دخل فيه ما كان حاضراً لكنّه لم يعين عوضاً ثمّ عيّن بعد العقد.

وإنّما دخل هذا القسم في حكم الحاضر مع كونه حاضراً بالفعل، ولم يدخل في الحاضر؛ لأنّ الحاضر في العبارة ما جعل ثمناً في متن العقد؛ لأنّه جعله صفة لما قرنه بالباء وهو الثمن.

قوله : «ذكر الجنس والوصف». ضابط الوصف الذي يُشترط ذكره ما يختلف الثمن باختلافه ، وربما كان العامي أعرف به من الفقيه ؛ لأنّ غرض الفقيه إعطاء القانون الكلّي ، ويشترط في الألفاظ الدالّة على ذلك أن تكون مفهومة للمتعاقدين ، فلو جهلها أحدهما بطل العقد .

قوله : «ولو كان الثمن ديناً على البائع ، صحّ» إن أسلفه عيناً بنفس الدين الذي في ذمّته ، فالأقوى عدم الجواز ، وإن أسلفه عيناً موصوفة ثمّ تهاترا بما في الذمّة قبل التفرّق صحّ .

قوله : «ولا يكفي العدد» إلا أن يقلّ التفاوت ، كالنوع الخاصّ من الجوز ، فيصحّ عدداً .

ص ٢٢٢ قوله : «على كراهية في الطعام» بل يحرم فيه .

قوله : «كان مخيراً بين الفسخ والصبر» وله أخذ القيمة الآن من غير فسخ ولا صبر .

ص ٢٢٣ قوله : «لو أسلف في غنم وشرط أصواف نعجات» بل يصحّ مع مغايرة النعجات للمُسَلَّم فيه وكونها مشاهدة مشروطة الجزّ في الحال .

قوله : «أو غلّة من قراح بعينه لم يضمن» أي لم يصحّ العقد ، فإنّه يشترط كون المحلّ ممّا لا يخيس عادة .

ص ٢٢٤ قوله : «قيل : يتبع به إذا اعتق»<sup>١</sup> نعم إلا أن يكون من ضروريّات التجارة فيلزم المولى .

### [في القرض]

قوله : «والخيز وزناً وعدداً» مع عدم التفاوت ، وإلا اعتبر الوزن .

قوله : «ولا يلزم اشتراط الاجل فيه» لو شرط تأجيله في عقد لازم ، وجب الوفاء به .

قوله : «ومع اليأس قيل : يتصدق»<sup>٢</sup> قويّ ، ويضمن لو وجد ، ولو دفعه إلى الحاكم صحّ ولا ضمان .

قوله : «وما توي منهما» توي - بالتاء المثناة من فوق وكسر الواو - : أي هلك<sup>٣</sup> . وما ذكره

١ . القائل هو الشيخ الطوسي في البسوط ، ج ٢ ، ص ١٦٤ ؛ وابن إدريس في السرائر ، ج ٢ ، ص ٥٧-٥٨ .

٢ . القائل هو الشيخ الطوسي في النهاية ، ص ٣٠٧ .

٣ . الصحاح ، ج ٤ ، ص ٢٢٩٠ ، «توي» .

من الحكم هو المشهور . وإنما يكون كذلك إذا قُبِضَ أحدهما عن الدين . ولو أراد الاختصاص بالمقبوضِ صالحه على ما يَسْتَحِقُّه في ذِمَّتِهِ به مع سلامته من الربا .  
قوله : «لم يَلْزَمَ الغريمُ» بل يَلْزَمُ مع صِحَّةِ البَيْعِ بأن لا يَسْتَلْزِمَ الربا .

ص ٢٢٥ قوله : «ولا يجمع بينهما لواحد» الضمير المثنى يجوز عوده إلى الأجرتين ، وهو الظاهرُ ، بمعنى أنه لو وكله شخصٌ في بَيْعِ متاعٍ وآخر في شِرائِهِ ، لم يَتِمَّ له ذلك على وجه يستحقُّ به الأجرتين ؛ لوجوب مراعاة المصلحة على الوكيل ، وهي بالنسبة إلى البائع والمشتري على طَرَفَيِ النقيضِ ، فلا يمكنه بذلُ الجُهدِ مع الاثنين .  
هذا إذا كان مراد كلٍّ منهما المماكسة والسعي على ما فيه الغبطة ، ولو كان مرادهما توكلي العقد خاصة مع اتفاقهما على الثمن ، أمكن الجمع بين الأجرتين ، سواء اقترنا في الأمر أم تلاحقا .

ولو كانت القيمة مضبوطة في العادة بحيث لا تَخْتَلِفُ أصلاً ، فالظاهر أنه كذلك .  
ويمكن عودُ الضمير إلى الصيغتين - أعني الإيجاب والقبول - بناءً على عدم جواز توكلي الواحدِ طَرَفَيِ العقد ، كما هو مذهب الشيخ<sup>١</sup> ، وعليه حَمَلَ الشهيد<sup>٢</sup> رحمه الله كلام الأصحاب .

وفيه بُعد ؛ لأنه قد عَبَّرَ بذلك مَنْ قَطَعَ بجوازِ توكلي الواحدِ الطَرَفَيْنِ .

١ . النهاية ، ص ٤٠٦ .

٢ . الدروس الشرعية ، ج ٣ ، ص ٢١٤ .

## كتاب الرهن

ص ٢٢٧ قوله : «وَهَلْ يُشْتَرَطُ الْإِقْبَاضُ؟» لَا يُشْتَرَطُ .

قوله : «وَلَوْ شَرَطَهُ مَبِيعاً عِنْدَ الْأَجْلِ ، لَمْ يَصَحَّ» لِأَنَّ الْبَيْعَ لَا يَتَعَلَّقُ ، وَالرَّهْنَ لَا يَتَوَقَّعُ ، فَيَبْطُلَانِ مَعاً ، وَيَكُونُ قَبْلَ الْأَجْلِ أَمَانَةً ؛ لِأَنَّهُ رَهْنٌ فَاسِدٌ ، وَمَا لَا يُضْمَنُ بِصَحِيحِهِ لَا يُضْمَنُ بِفَاسِدِهِ ، وَبَعْدَ الْأَجْلِ مُضْمُونٌ عَلَى الْقَابِضِ ؛ لِأَنَّهُ مَبِيعٌ فَاسِدٌ ، وَمَا يُضْمَنُ بِصَحِيحِهِ يُضْمَنُ بِفَاسِدِهِ .

قوله : «بَعْدَ الْارْتِهَانِ دَخَلَ» لَا يَدْخُلُ الْمُتَجَدِّدُ إِلَّا مَعَ الشَّرْطِ .

ص ٢٢٨ قوله : «أَشْبَهَهُ : الْجَوَازُ» بِمَعْنَى أَنَّهُ يَكُونُ مَوْقُوفاً عَلَى الْإِجَازَةِ .

قوله : «يَجُوزُ لِلْمُرْتَهَنِ ابْتِيَاعَ الرَّهْنِ» الْمُرَادُ بِهِ إِذَا كَانَ وَكَيْلاً .

قوله : «وَفِي الْمِيتِ رَوَايَةٌ أُخْرَى»<sup>١</sup> لَا عَمَلَ عَلَيْهَا .

قوله : «وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرِبُ النِّفْقَةَ» بَلْ يَتَوَقَّفُ رَجُوعُ الْمُنْفِقِ عَلَى إِذْنِ الْمَالِكِ إِنْ أَمَكَنَ ، وَإِلَّا رَجَعَ إِلَى الْحَاكِمِ ، وَمَعَ تَعَذُّرِهِ يَنْفِقُ وَيَرْجِعُ مَعَ الْإِشْهَادِ ، وَالظَّاهِرُ جَوَازُهُ بِدُونِهِ .

ص ٢٢٩ قوله : «وَقِيلَ : أَعْلَى الْقِيمِ»<sup>٢</sup> الْأَصَحُّ أَنَّهُ مِنْ حِينَ التَّفْرِيطِ كَالْغَاصِبِ ، فَيُضْمَنُ أَعْلَى

١ . الفقيه ، ج ٣ ، ص ١٩٨ ، باب الرهن ، ح ٩٠١ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٧ ، ص ١٧٨ ، باب الرهن ، ح ٧٨٤ .

٢ . القائل هو الشيخ الطوسي في المبسوط ، ج ٣ ، ص ٧٢ .



القيم بالنسبة إلى الذاهب من العين، كما لو كان النقص بسبب الهُزال وشبهه . ولو كان من تفاوت السوق، ضمن قيمته يوم التلف .  
قوله : «ولو اختلفا» في قيمة الرهن ، اللازمة للمرتهن .

## كتاب الحجر

ص ٢٣١ قوله : «بلوغ خمسَ عشرة» المراد بـ«بلوغ خمسَ عشرة» إكمالها، فلا يكفي الدخول فيها، وكذا القول في التسع .

قوله : «الرشد» فيُخْتَبَرُ التاجرُ بجودةِ المعاملةِ وعدمِ المغابنةِ، والصانعُ بالمحافظةِ على صنْعتهِ، والمرأةُ بالاستغزال والاستنساخ إن كانت من أهلِهما، ونحو ذلك .  
قوله : «وفي اعتبار العدالة تردّد» لا تعتبر .

منشأ التردّد من حيث قوله ﷺ : «شارب الخمر سفيه»<sup>١</sup> والسفيه محجور عليه، ومن حيث إنّ المراد بالسفيه المذكور في الخبر سفيه الدين لا السّفهُ المقابلُ للرُشد .  
ص ٢٣٢ قوله : «والسفيه» وهل يشترط فيه حَجَرُ الحاكم؟ قولان<sup>٢</sup> أقواهما . عدم الاشتراط، فيمنع من التصرف بظهور أمانة السفه، ويزول بزواله .  
قوله : «وكذا في التبرّعات المنجزة» كالعطية والهبة والصدقة وغير ذلك من المنجزات، فإنّه لا يصحّ إلّا من الثلث على الأقوى .

١ . تفسير القمّي، ج ١، ص ١٣١؛ عوالي اللآلي، ج ٣، ص ٢٤٠، ح ٧ .

٢ . لتوضيح المطلب راجع جامع المقاصد، ج ٥، ص ١٩٦ .

## كتاب الضمان

### [ضمان المال]

ص ٢٣٣ قوله : «وتشترط فيه الملاءة» والمراد بالملاءة أن يكون مالكاً لمال يوفي به الدين .  
قوله : «أصحهما: الجواز» الأقوى صحة الضمان بجميع أقسامه ، لكن مع تأجيل الدين  
إذا ضمنه حالاً ، ليس للضامن مطالبة المضمون عنه إلا بعد الأجل إذا ضمن بإذنه .

### [الحوالة]

ص ٢٣٤ قوله : «وربما اقتصر بعض الأصحاب على رضا المحيل والمحتال» مع موافقة المال المحتال به  
لما عليه جنساً ووصفاً ، وإلا اشترط رضاه .  
قوله : «وفي رواية : إن لم يُبرئه فله الرجوع»<sup>١</sup> لا عمل عليها .

### [الكفالة]

قوله : «وفي اشتراط الأجل قولان» عدم الاشتراط قوي .

١ . الكافي، ج ٥، ص ١٠٤، باب الكفالة والحوالة، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢١١، باب الحوالات، ح ٤٩٦ .

## كتاب الصلح

ص ٢٣٧ قوله : «إلا ما حرّم حلالاً أو حلّل حراماً» كالصلح على شرب الخمر واسترقاق الحرّ، والأوّل كالصلح على أن لا يبطأ حليلته أو لا يأكل لحمًا مثلاً .

قوله : «والربح له وللآخر رأس ماله» يصحّ بعد تحقّق الربح أو الخسران ، وإلا فلا .  
قوله : «فلمدعي الكلّ درهم ونصف» الأقرب أنّه لا بدّ من اليمين ، فيحلف كلُّ منهما على استحقاقه النصف الآخر الذي تصادمت دعواهما فيه وهو ما في يده ، فمنّ نكل منهما ، قضى به للآخر بعد اليمين المردودة ، ولو نكلا معاً أو حلفا معاً ، فُسّم بينهما نصفين .

قوله : «وتلّف واحد» ولو فرّط المستودع بالمزج ضمنّ الدرهم .  
قوله : «وإلا بيعا وفُسّم الثمن بينهما أخماساً» هذا إذا لم يمكن بيعهما منفردين ، فلو أمكن وتساويا ، فلا كلام ، ولو تفاوتا فالثمن الأقلّ لصاحب الأقلّ ؛ عملاً بالظاهر .

## كتاب الشَّرِكة

ص ٢٣٩ قوله : « لا تنعقد بالأبدان والأعمال » شَرِكة الأبدان هي اشتراك الصَّنَاع في كسبهم ، ومثلها شَرِكة الأعمال ، وشَرِكة الوجوه تُرْجِع إليهما ، وهي أن يشترك الوجهان اللذان لا مال لهما على أن يتصرَّف كلُّ منهما بجأه في ذِمَّتِهِ والربح بينهما .  
والمفاوضة وهي أن يشتركا فيما يملكانه ولو متجدداً .  
قوله : « ولو شرط أحدهما في الربح زيادةً » إن كان في مقابلة الزيادة لأحدهما عمل زائد صحَّ ، وإلا فلا .  
قوله : « لا تصحَّ مؤجَّلة » المراد بالشَرِكة التي لا تصحَّ مؤجَّلة وتبطل بالموت الإذن في التصرَّف من أحد الشريكين لصاحبه ، فإنَّه يطلق عليه الشَرِكة شرعاً .  
وأما الشَرِكة المتحققة بالامتزاج ونحوه فلا تبطل بالموت .  
وإدخال الشَرِكة في كتب العقود باعتبار المعنى الأوَّل دون الثاني .  
ومعنى عدم صحَّة التأجيل في الإذن عدم لزوم الوفاء به إلى الأجل ، بل يجوز الرجوع فيه قبله .

## كتاب المضاربة

ص ٢٤١ قوله : « لا يلزم فيها اشتراط الاجل » بمعنى أنّه لا يلزم الوفاء بها مدّة الاجل الذي عيّن ، بل يجوز فسخها قبله - كما لو لم يُذكر لها أجل - لأنّها من العقود الجائزة ، أمّا بعد الاجل فلا يجوز للعامل التصرف .

قوله : « ما لم يستغرقه » فلا شيء له .

قوله : « قيل : للعامل أجره المثل »<sup>١</sup> ضعيف .

قوله : « من الاصل كمال النفقة » المراد بكمال نفقته نفقة السفر أجمع .

قوله : « لا تصحّ بالعروض » العروض بضمّ العين جمع عَرَض بفتحها ساكن الوسط و يحرك ، وهو المتاع وكلّ شيء سوى النقدين ، ذكره في (القاموس)<sup>٢</sup> .

ص ٢٤٢ قوله : « وفيه قول بالجواز »<sup>٣</sup> ضعيف .

قوله : « عتق نصيب العامل من الربح » إن لم يكن الربحُ موجوداً حال الشراء ، وإلا يسري على العامل ؛ لأنّه بمنزلة شراء حصّة منه .

قوله : « كان للعامل أجرته » إن لم يظهر الربح بعد الشروع في العمل وقت الإنضااض ،

١ . القائل هو الشيخ المفيد في القنعة ، ص ٦٣٣ ؛ والشيخ الطوسي في النهاية ، ص ٤٢٨ .

٢ . القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ٣٤٦ ، « عرض » .

٣ . حكاه عن السيّد المرتضى الفاضل الأبّي في كشف الرموز ، ج ٢ ، ص ١٤ - ١٥ .

وإن فسخ قبل الشروع، لا شيء له .  
وكذا لو فسخ بعد العمل والإنضاخ مع عدم الربح على الأقرب .  
نعم، لو ضارب إلى أجل وفسخ قبله وقد نُصَّ المال، فإنَّ في وجوب الأجرة تردداً .  
قوله : « صار الربح له » مستند هذه المسألة رواية محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام : « مَنْ  
ضَمَّنَ تاجراً فليس له إلا رأسُ ماله وليس له من الربح شيء »<sup>١</sup>، فعلى هذا ضمير  
« له » يعود إلى العامل بمعنى انقلاب القراض قرضاً لذلك، عملاً بالرواية .  
والأجود أنَّ ذلك يكون مع قصد القرض بأن يقول : خُذْهُ واتَّجِرْ بِهِ وعليك ضَمَانُهُ ،  
ونحوه ، وعليه تُحمل الرواية .  
أما لو صرَّح بالمضاربة كأن يقول : خُذْهُ مضاربةً ، ونحوه وعليك ضَمَانُهُ ، فإنَّه  
قراض فاسد ، والربح تابع للمال ، فيكون للمالك .  
قوله : « وفيه رواية بالجواز متروكة »<sup>٢</sup> لا عمل عليها .

١ . الكافي، ج ٥، ص ٢٤٠، باب ضمان المضاربة ...، ح ٣؛ الفقيه، ج ٣، ص ١٤٤، باب المضاربة، ح ٦٣٦؛

تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٩٠، باب الشركة والمضاربة، ح ٨٣٩.

٢ . تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٩١، باب الشركة والمضاربة، ح ٨٤٥.

## كتاب المزارعة والمساقاة

### [المزارعة]

ص ٢٤٣ قوله : « لا تبطل بالموت » إلا أن يشترطَ على العامل العمل بنفسه فتبطل بموته .  
قوله : « وشروطها ثلاثة » أجزاء المزارعة الواقعة بين المتعاملين أربعة : البذر والأرض والعمل والعوامل ، فمتى كان بعضها من أحدهما والباقي من الآخر صحّ ، ويحصل من ذلك صور كثيرة كلّها جائزة .  
قوله : « إلا أن يشترطه على الزارع » مع العلم بقدره .  
قوله : « تثبت أجره المثل » هذا إذا كان البذر من صاحب الأرض ، أما لو كان البذر من العامل ، كان الزرع له ، وعليه أجره الأرض .  
فالحاصل أنّ الزرع يتبع البذر ، فكلّ مَنْ كان له البذر كان الزرع له .  
قوله : « تكره إجارة الأرض للزراعة » إن لم يكن من حاصلها ، وإلا حرّم .

### [المساقاة]

ص ٢٤٤ قوله : « ما لم تتلف الثمرة » ، ولو تلف بعض الثمرة لم يسقط شيء من الشروط .



## كتاب الوديعة والعارية

### [الوديعة]

ص ٢٤٥ قوله : «تفتقر إلى القبول» وكذا تفتقر إلى الإيجاب ، وإنما تركه لتنبيهه عليه في التعريف ، فإن الاستنابة تدلّ عليه .

قوله : «ويرجع به على المالك» مع إذنه ، فإن تعدّر استأذن الحاكم ، فإن تعدّر أشهد ونوى الرجوع واستحقّه .

قوله : «إن أمكنه الدفع وجب» ولو بيع بعضها ، فإن أخلّ به ضمّن ما زاد على ما يمكن الدفع به .

قوله : «ردّها عليه إن لم يتميّز» بل يردها على الحاكم .

### [العارية]

ص ٢٤٦ قوله : «العارية» العارية بتشديد الياء ، كأنّها منسوبة إلى العار ؛ لأنّ طلبها عار وعيب ، ذكره الجوهري<sup>١</sup> .

قوله : «يرجع على المعير بما يفرم» إلّا أن تكون العارية مضمونة لولا الغصب ، فلا رجوع له .

## كتاب الإجارة

ص ٢٤٧ قوله : « وهل تبطل بالموت ؟ » الميِّت إن كان هو المؤجر لا تبطل بموته ، إلا أن تكون العين موقوفة عليه وبعده على غيره ، ويؤجر لمصلحته أو للأعمّ وليس هو الناظر فتبطل بموته .

وإن كان الميِّت المستأجر لم تبطل بموته ، إلا أن يشترط عليه استيفاء المنفعة بنفسه فتبطل بموته .

قوله : « كل ما تصح إعارته تصح إجارته » إلا الشاة للحلب وما جرى مجراها ، فتصح إعارتها ولا تصح إجارتها ، وإنما لم يستثنها لمخالفتها للأصل .

ص ٢٤٨ قوله : « تملك الأجرة بنفس العقد » لكن لا يجب التسليم إلا بالعمل .

قوله : « نقص من أجرته شيئاً معيناً » إن كان جُعالةً ، وإن كان إجارةً لم يصح ، وتثبت له أجرة المثل ما لم يُحط الشرط بالأجرة ، ومعه فلا شيء له .

قوله : « وللمستأجر أن يؤجر » ومتى جاز له الإيجار أجره لمساويه في الضرر أو دونه لا الأشق ، كما إذا استأجر دكاناً للتجارة فأجره للتجارة والقسارة ونحوه .

قوله : « تخير المستأجر في الفسخ » إلا أن يُعيده بسرعة بحيث لا يفوت شيء من منافعه ، فحينئذ لا يجوز له الفسخ .

قوله : « له إلزام المالك بإصلاحه » ليس له ذلك .

قوله : «ولو تنازعا في الاستئجار» فإن كان النزاع بعد استيفاء المنفعة كلّها أو بعضها، ثبتت أجره المثل، إلا أن تزيد عما يدّعيه المالك من المسمى فيثبت المسمى خاصةً.

قوله : «وكذا لو كان في قدر الشيء المستأجر» التحالف هنا أقوى .

وكذا لو اختلفا في قدر الأجرة، وحيثئذ تنفسخ الإجارة، وتجب أجره المثل مع استيفاء المنفعة ما لم تزد عما يدّعيه المالك .

ص ٢٤٩ قوله : «ولا يعمل أجبر الخاص لغير المستأجر» فإن عمل لغيره، تخير المستأجر بين المطالبة بأجرة ما عمل أو أجرة مثل المدة الفائتة .

ولو حاز مباحاً ونوى تملكه ملكه . ثم إن كان في زمان له أجرة، لزمه أجرته، وإلا فلا .

## كتاب الوكالة

ص ٢٥١ قوله : « فلا نصح معلقةً على شرط ولا صفة » الشرط ما يَحْتَمِلُ الوقوعَ وعدمه ، كقدوم

المسافر . والصفة ما لا بدّ من وقوعه ، كرأس الشهر .

قوله : « وإن أشهد بالعزل » ينزل بإخبار الثقة له بالعزل .

قوله : « تبطل الوكالة بالموت والجنون والإغماء » إلا في الطواف والسعي ؛ فإنّ الوكالة

لا تبطل بالإغماء . والفرق أنّه إنّما جازت الوكالة فيهما للعذر ، والإغماء زيادة في

العذر .

قوله : « أو قيمتها » يوم التلف .

قوله : « في الطلاق للغائب والحاضر » قويّ .

قوله : « ولو عمّم الوكالة ، صحّ » مع مراعاة المصلحة .

قوله : « إلا ما يقتضيه الإقرار » بمعنى أنّه لا يجوز التوكيل في الإقرار ، ولا يكون التوكيل

فيه إقراراً على الأصحّ .

ص ٢٥٢ قوله : « ولا الوكيل إلا أن يؤذن له » صريحاً ، أو بقرينة حالّة ، كاتّساع ما وُكِّلَ فيه أو

ترقيّه عن مباشرته ، أو لفظيّة كـ « افعل ما شئت » على الأقوى .

قوله : « على المسلم تردّد » تصحّ على كراهية .

قوله : « ولا يتوكّل على مسلم » لمسلم ولا ذمّيّ .

قوله : «إلا أن يتعلّق بالأجل غرض» إلا مع الغرض كجودة الثمن فيه أو حلّه فيكون موقوفاً.

ص ٢٥٣ قوله : «وعلى الوكيل مهرها» المشهور أنّ على الوكيل مع دعوى الوكالة نصف المهر ، ومع عدمها فلا شيء . والأصحّ أنّه لا شيء عليه مطلقاً ، إلا أن يضمنه فيلزمه ما ضمن ، لكنّه لو ضمن الجميع فطلق الزوج قبل الدخول ، لزمه النصف .

## كتاب الوقوف، والصدقات، والهبات

### [الوقف]

ص ٢٥٥ قوله: «يُفْتَقَرُ إِلَى الْقَرِينَةِ» المراد بالقريضة اللفظية، كقوله: «لَا يُبَاعُ وَلَا يُوَهَّبُ وَلَا يُورَثُ» ونحو ذلك.

قوله: «وَيُعْتَبَرُ فِيهِ الْقَبْضُ» وكذا القبول.

قوله: «أَوْ الْوَصِيَّ» لأحدهما.

قوله: «إِخْرَاجُهُ عَنْ نَفْسِهِ» فَلَوْ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ، لَمْ يَجْزُ. وَلَوْ وَقَفَ عَلَى الْعُلَمَاءِ وَهُوَ مِنْهُمْ أَوْ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَصَارَ مِنْهُمْ، شَارَكَهُمْ.

قوله: «أَشْبَهُهُمَا: الْبَطْلَانُ» بل يصحَّ وَيُتَّبَعُ شَرْطُهُ، وَيَكُونُ حِسَاباً يَنْقَطِعُ بِمَوْتِهِ.

واختلف في الحاجة المشروطة، فقليل: عَجْزُهُ عَنْ قَوْتِ سِنْتِهِ، وَقِيلَ: عَنْ قَوْتِ يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ. وَالْأُولَى تَقْدِيرُهَا بِحَاجَةٍ لَا يَدْفَعُهَا إِلَّا الْوَقْفُ أَوْ بَعْضُهُ.

ص ٢٥٦ قوله: «وَيَشْطَرُ أَنْ يَكُونَ عَيْنًا» تَطْلُقُ الْعَيْنُ عَلَى مَا يَقَابِلُ الدِّينَ، فَيَقَالُ: الْمَالُ إِمَّا عَيْنٌ أَوْ دَيْنٌ، وَعَلَى مَا يَقَابِلُ الْمُبْهَمَ، وَعَلَى مَا يَقَابِلُ الْمَنْفَعَةَ، وَيَجُوزُ الْاِحْتِرَازُ بِالْعَيْنِ هُنَا عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ؛ لِعَدَمِ جَوَازِ وَقْفِهَا.

قوله: «النَّظَرُ لِنَفْسِهِ عَلَى الْأَشْبَةِ» الْمُرَادُ بِهِ فِي نَفْسِ الْعَقْدِ، فَلَا أَثَرَ لِمَا يَجْعَلُ بَعْدَ ذَلِكَ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى مُحْصُورِينَ فَالنَّظَرُ فِيهِ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ عَلَى جِهَةٍ عَامَّةٍ فَالنَّظَرُ

إلى الحاكم . والواقف بعد العقد كالأجنبي إذا لم يكن قد جعل فيه النظر لنفسه .  
 قوله : « وإن أطلق فالنظر لأرباب الوقف » إن كانوا محصورين ، وإلا فالنظر للحاكم .  
 قوله : « انصرف إلى فقراء نحلته » انتحل الشيء أي : اتَّخذه ديناً .  
 قوله : « والمسلمون : مَنْ صَلَّى إلى القبلة » أي اعتقد الصلاة إليها وإن لم يصل إذا كان غير مستحل .  
 ص ٢٥٧ قوله : « والشيعية : الإمامية والجارودية » والمراد بهم مَنْ قَدَّمَ علياً عليه السلام على غيره في الإمامة ، ومن ثَمَّ اختصَّ الوقف بالفريقين دون باقي فرق الزيدية .  
 والجارودية فرقة من الزيدية لهم شيخ يُعرف بأبي الجارود بن زياد العبدي ، يخصّون الإمامة لعلي عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله كالإمامية .  
 قوله : « والفطحية : مَنْ قال بالافطح » هو عبدالله بن جعفر ، كان أفتح الرجلين ، أي متساوي الأخصمين .  
 قوله : « يرجع في الجيران إلى العرف » المراد بالجار الساكن بجواره عرفاً وإن لم يكن مالكاً للمسكن ، فلو كان مستأجراً أو مستعيراً استحق .  
 وكذا لا يشترط دوام سكناه ، بل صدق الاسم .  
 ص ٢٥٨ قوله : « والجواز مروي »<sup>٢</sup> إن شرط ذلك في عقد الوقف صحّ ، وإلا فلا .  
 قوله : « دخل الأعلون والأدنون » الأعلون : مَنْ أعتقهم ، وإنما دخل الجميع لشمول اسم المولى لهم . والأصحّ أتباع القرينة ، فإن فقدت بطل .  
 قوله : « يؤدّي إلى فساد » فيه أو في النفوس ، فيجوز بيعه حينئذٍ ، ويشتري بثلثه ما يكون وفقاً مماثلاً له في الوصف مع الإمكان .  
 ص ٢٥٩ قوله : « كالولد والزوجة والخادم » والضيف المعتاد ، وله إحراز الطعام في الموضع المعدّ له وإدخال الدوابّ كذلك ، وإلا فلا .  
 قوله : « لو باع المالك الأصل ، لم تبطل السكنى » ويتخير المشتري في فسخ البيع مع

١ . الصحاح ، ج ٣ ، ص ١٨٢٧ ، « ن ح ل » .

٢ . الكافي ، ج ٧ ، ص ٣١ ، باب ما يجوز من الوقف ، ح ٩ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٩ ، ص ١٣٥ - ١٣٦ ، باب الوقوف والصدقات ، ح ٥٧٢ .

جهله ، ومع علمه لا خيار له ويتنظر المدّة .  
واحترز بتوقيتها بأحد الأمرين عمّا لو أسكنها مطلقاً ، فإنّ بيعها يُبطل السكنى ،  
والأصحّ اختصاص صحّة البيع في العمرى بها إذا كان المشتري هو المعمر .  
قوله : « ما دامت العين باقية » أي عين المحبّس لا المحبّس عليه . بل يصرف إلى آخر .

### [الصدقة]

قوله : « محرّم على بني هاشم » اختصاص تحريم المحرّم بالزكّاتين أقوى .  
قوله : « إلا أن يتهم » بمنع الحقوق وترك المواساة فيكون إظهارها أولى ، وكذا يستحبّ  
إظهارها إذا قصد بإظهارها تأسّي غيره به .

### [الهبة]

قوله : « وهبة المشاع جائزة » وقبضه بتسليم الجميع إليه ، فإنّ أبى الشريك وكّله في  
القبض ، فإن امتنع قبضه الحاكم .  
والأصحّ أن إذن الشريك إنّما يعتبر في المنقول ؛ لأنّ قبضه نقله ، بخلاف العقار فإنّه  
[فيه] التخلية .

قوله : « من ذوي الرحم » ليس له الرجوع في جميع الأرحام ، والمراد بهم الأقارب .  
ص ٢٦٠ قوله : « ولو وهب أحد الزوجين الآخر » دواماً ومتعةً .  
قوله : « أشبههما : الجواز » إذا كان التصرف موجباً لتغيير العين أو نقلها عن الملك .



## كتاب السبق والرماية

- ص ٢٦١ قوله: «ولو بَذَلَ السَّبَقُ بالتحريك: العِوضُ»<sup>١</sup>.
- قوله: «ولا يشترط المحلّل عندنا» خلافاً للشافعي<sup>٢</sup>.
- قوله: «تقدير المسافة والخطر» أي المال<sup>٣</sup>.
- قوله: «وفي اشتراط التساوي في الموقف تردد» مع احتمال سبق المتأخر.
- ص ٢٦٢ قوله: «يتحقّق السبق بتقدّم الهادي» وهو العنق.
- قوله: «وفي اشتراط المبادرة» لا يشترط، وتحمل على المحاطة.
- قوله: «ولا يشترط تعيين السهم» مع عدم الاختلاف، وإلا اشترط.

١. كما في الصحاح، ج ٣، ص ١٤٩٤، «س ب ق».

٢. المجموع، ج ١٥، ص ١٥٠ - ١٥١؛ مغني المحتاج، ج ٤، ص ٣١٤.

٣. كما في المصباح المنير، ص ٢٠٧، «خ ط ر».

## كتاب الوصايا

### [الوصية]

ص ٢٦٣ قوله : « تكفي الإشارة الدالة على القصد » مع العجز عن النطق .  
قوله : « كمساعدة الظالم » على ظلمه .

### [في الموصي]

قوله : « المرويّ : الجواز » مطلقاً .

### [في الموصى له]

ص ٢٦٤ قوله : « وللذمي ولو كان أجنبياً ، وفيه أقوال » هذا أحدها .  
والثاني : المنع مطلقاً .  
والثالث : المنع في غير الرحم .  
قوله : « لمكاتب قد تحرّر بعضه » تصحّ مطلقاً ؛ لأنّه اكتساب .  
قوله : « وإن نقص عن قيمته سعى في الباقي » تفصيل المصنّف جيّد .

١ . الكافي، ج ٧، ص ٢٨-٢٩ ، باب وصية الغلام والجارية ... ، ح ٣-٤ ؛ النقيح ، ج ٤ ، ص ١٤٥ ، باب الحدّ الذي إذا بلغه الصبي جازت وصيته ، ح ٥٠١-٥٠٣ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٩ ، ص ١٨١ ، باب وصية الصبي والمهجور عليه ، ح ٧٢٦-٧٢٩ .

قوله: «وفيه وجه آخر ضعيف» للوصي العتق منه بقدر الثلث الباقي منه بعد الدين مطلقاً، سواء كانت قيمته ضِعْفَ الدين أو أقلّ، وهو أجود.  
ص ٢٦٥ قوله: «ولو أوصى لأهل بيته، دخل الأولاد والآباء» قويّ.  
قوله: «ما لم يرجع الموصي على الأشهر» قويّ ما لم يقصد التخصيص.

### [في الأوصياء]

قوله: «وفي اعتبار العدالة تردّد» تعتبر.  
قوله: «لو أوصى إلى عدل ففسق» والفرق بينه وبين مَنْ أوصى إلى فاسق ابتداءً أنّ الأول لم يرض باستئمان الفاسق، أو لم يعلم استئمانه منه، بخلاف الآخر فإنّه رضي به، فلا يؤثّر فسقه على القول بالجواز.  
قوله: «حتى يبلغ الصبيّ ثم يشتركان» إلّا أن يشترط أن لا يتصرّف الكبير حتى يبلغ الصغير ويتّبع شرطه.  
ص ٢٦٦ قوله: «ولو تشاحاً لم يمض إلّا ما لا بدّ منه، كمؤونة اليتيم» وعلف الدوابّ وإحراز المال.  
قوله: «فإن تعذّر جاز الاستبدال» بهما أو بأحدهما، ولا يشترط التعدّد في منصوب الحاكم.  
قوله: «ولو التمسا القسمة لم يجز» لأنّه خلاف مقتضى الوصيّة من الاجتماع في التصرف.  
قوله: «ويجوز أن يقتسما» والقسمة غير لازمة، بل يجوز لكلّ منهما أن يتصرّف في قسمة الآخر، كما يجوز ابتداءً.  
قوله: «إلّا مع تعدّد أو تفريط» التفريط ترك ما يجب فعله، والتعدّي هو فعل ما يجب تركه.

قوله: «وإن يقوم مال اليتيم على نفسه» بأن ينقله إليه بعقد ناقل كالبيع.

قوله: «ويأخذ الوصيّ أجره المثل» بل أقلّ الأمرين مع فقره.

قوله : « مَنْ لَا وَصِيَّ لَهُ فَالْحَاكِمُ وَلِيَّ تَرْكَتِهِ » ولو تعذّر جاز لبعض المؤمنين .

### [في الموصى به]

ص ٢٦٧ قوله : « صَحَّ فِي الثَّلَاثِ وَبَطَلَ الزَّائِدُ » بل يَقِفُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَارِثِ .

قوله : « وَيُمْلِكُ الْمَوْصِيَّ بِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ » والقبول ، يكون القبول كاشفاً عن سبق الملك

بالموت ، ولو تأخّر عنه القبول ، فالنماء المتجدّد بينه وبين الموت للموصى له .

قوله : « بِالْمُضَارَبَةِ بِمَالٍ وَلَدَهُ الْأَصَاغِرُ » لكن إن كان في الوصيّة مُحَابَاةً فهي من الثلث .

قوله : « أُخْرِجَ الْوَاجِبُ مِنَ الْأَصْلِ » إن كان الواجب مالياً ، كالحجّ والكفّارة والزكاة

والخمس ، وإلا فمِنَ الثَّلَاثِ .

ص ٢٦٨ قوله : « وَكَذَا لَوْ أَوْصَى بِصُنْدُوقٍ وَفِيهِ مَالٌ ، دَخَلَ الْمَالُ » مع القرينة ، وإلا فلا .

قوله : « اسْتِنَاداً إِلَى فَحْوَى رِوَايَةٍ »<sup>١</sup> ترجع إلى القرينة .

قوله : « وَفِيهِ رِوَايَةٌ<sup>٢</sup> مَطْرَحَةٌ » لا عمل عليها .

### [في أحكام الوصيّة]

قوله : « وَفِي ثُبُوتِهَا بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ تَرَدَّدَ » تثبت .

ص ٢٦٩ قوله : « ثُمَّ بَانَتْ بِخِلَافِهِ أَجْزَأَتُ » مع الاجتهاد ، وإلا فلا .

قوله : « أَمَّا الْإِقْرَارُ لِلْأَجْنَبِيِّ » الْأَصَحُّ أَنَّ الْإِقْرَارَ يُمَضَى مِنَ الْأَصْلِ مطلقاً مع انتفاء

التهمة . والمراد بالتهمة أن تدلّ القرائن على أن الإقرار غير مطابق للواقع ، وإنما

قصد تخصيص مَنْ أَقْرَلَهُ .

١ . الكافي، ج ٧، ص ٤٤، باب بدون العنوان، ح ٢؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٦١، باب الرجل يوصي لرجل بسيف ... ،

ح ٥٦٢ .

٢ . الكافي، ج ٧، ص ٦١، باب النوادر، ح ١٥؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٦٢، باب إخراج الرجل ابنه من الميراث ... ،

ح ٥٦٢ .

## كتاب النكاح

### [في النكاح الدائم]

ص ٢٧٢ قوله : « لا تجزئ الترجمة مع القدرة » ويجب على مَنْ لا يُحسِن العربية تعلّم الفاظ النكاح ؛ لأنّه شرط في صحّة العقد ، ولو عَجَز أحدهما ، تكلم كلٌّ بلغته إذا فهم كلٌّ منهما كلام الآخر .

ص ٢٧٣ قوله : « الكريمة الأصل » من طرف الأب خاصّةً ، ولو كان من الطرفين كان حسناً .  
ص ٢٧٤ قوله : « وإلى أهل الذمّة » فإنّه يجوز النظر إلى وجوههم لغير تلذّذٍ ولا ربيّةٍ ، قطع به العلامة في (التذكرة) <sup>١</sup> .

قوله : « وإلى محارمه » المراد بالمحارم مَنْ يحرم نكاحه مؤبداً بنسبٍ أو رضاعٍ أو مصاهرة .

فخرج بقيد التأييد أخت الزوجة وبنت غير مدخول بها ، فلا يجوز النظر إليهما إجماعاً .

قوله : « وقيل : مكروه <sup>٢</sup> ، وهو أشبه » قويّ ، والكلام في الدائم .

ص ٢٧٥ قوله : « لم تحرم على الأصحّ » إلا مع الإفضاء فتحرم معه مؤبداً .

١ . تذكرة الفقهاء ، ج ٢ ، ص ٥٧٤ (الطبعة الحجرية) .

٢ . القائل هو الشيخ الطوسي في النهاية ، ص ٤٨٢ ، والقاضي ابن البرّاج في المهذب ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ .

### [في أولياء العقد]

ص ٢٧٧ قوله : « لا يزوّج الوصيّ إلا مَنْ بلغ فاسد العقل » القول بثبوت الولاية مع نصّ الموصي عليها قويّ يجوز للوصيّ التزويج مع النصّ .

قوله : « يكفي في الإجازة سكوت البكر » إلا مع ظهور أمانة الكراهية .

ص ٢٧٨ قوله : « ولها المهر للشبهة » مهر المثل لا المسمى ؛ لفساد العقد .

قوله : « وقيل : يلزمها المهر »<sup>١</sup> لا يلزمها مطلقاً إلا أن تدّعي الوكالة وتضمّن فيلزمها ما ضمّنته .

قوله : « وأن تختار خيرته من الأزواج » إلا أن تكون خيرة الأصغر أكمل .

### [في أسباب التحريم]

ص ٢٧٩ قوله : « أسباب التحريم » الضابط : أنّه يحرم على الإنسان كلّ قريبٍ عدا أولاد العمومة والخؤولة .

قوله : « والعمّة وإن ارتفعت » يُريد بالارتفاع والعلوّ عمّته وعمّة أبيه وعمّة جدّه ، وهكذا عمّة أمّه وعمّة أجدادها ، وكذا القول في الخالة .

وليس المراد عمّة عمّته وخالة خالته ؛ لأن عمّة العمّة وخالة الخالة قد لا تحرمان .

قوله : « أن يكون في الحولين » إجماعاً ؛ لقوله للنكاح : « لا رضاع بعد فطام »<sup>٢</sup> .

ص ٢٨٠ قوله : « وفي رواية : إذا أحلّها مولاها طاب لبنها »<sup>٣</sup> لا عمل عليها .

### [مسائل]

قوله : « أولاد المرضعة ولادة لا رضاعاً » من غير لبن الفعل .

١ . القائل هو الشيخ الطوسي في النهاية ، ص ٤٦٨ .

٢ . الكافي ، ج ٥ ، ص ٤٤٣ ، باب أنّه لا رضاع بعد فطام ، ح ٣ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٧ ، ص ٣١٨ ، باب ما يحرم من النكاح ... ، ح ١٣١٣ .

٣ . الكافي ، ج ٥ ، ص ٤٧٠ ، باب الرجل يحلّ جاريته لأخيه ... ، ح ١٢ .

قوله : «والأحرمت المرضعة حَسْبُ» ومتى لم تحرم الصغيرة فإنَّ عقدَها يفسد؛ للجمع بين الأمِّ والبنت في وقتٍ واحد، فيجددُه إن شاء .

ص ٢٨١ قوله : «والأحرمت المرضعة» دون الصغيرتين ، بل يفسخ عقدهما ، وله اختيار أيتهما شاء دون الجمع بينهما ؛ لأنَّهما صارتا أختين .

قوله : «ثم يَطْوُها» ولا تشترط في ذلك مصلحة الطفل ، بل انتفاء المفسدة .

قوله : «قيل : تخيير العمَّة والخالة»<sup>٢</sup> بل لهما فسخ عقد الداخلة لا عقد أنفسهما .

قوله : «بوطء الشبهة تردد» يُحرَّم مع التقدّم .

ص ٢٨٢ قوله : «حرمت عليه بناتهما» إن كان سابقاً وإن نزلت ، ولا تأثير إذا كان لاحقاً .

ص ٢٨٣ قوله : «لا يجوز نكاح الأمة على الحرَّة» بناءً على ما تقدّم من حكمه بكَراهة العقد على الأمة ، وعلى ما اخترناه لا يجوز مطلقاً .

قوله : «ولا تحرم به» إن لم يعلم كونها ذات بعل ولم يدخل ، وإلا حرمت به .

قوله : «مَنْ تزوج امرأة في عدتها جاهلاً» بالعدَّة أو التحريم .

قوله : «مَنْ لاط بغلام فأوقبه» والمراد بالإيقاب هنا الدخول ولو ببعض الحشفة . ولا فرق بين أن يكونا بالغين أو أحدهما أو لا .

وتحرم الأم وإن علت ، وبنات الأولاد والأخت فقط ، ولا يحرم على المفعول بسببه شيء .

قوله : «حرمت عليه أم الغلام وبنته» وإن علت الأم ونزلت البنت .

قوله : «استيفاء العدد» بفتح العين ، وهو نوعان : أحدهما : بالنسبة إلى عدد الزوجات ،

فكمال الأربع سبب لتحريم الزائد . والثاني : عدد الطلقات ، لتحريم المطلقة .

ص ٢٨٤ قوله : «والمطلقة تسعاً للعدَّة» المراد بطلاق العدَّة أن يُطلِّقها على الشرائط ثم يراجعها في

العدَّة ويطأ ، أعم من أن يطأ في العدَّة أو غيرها ثم يطلِّق . ومن هنا يُعلم أن إطلاق

المصنّف التسع للعدَّة مجاز ؛ لأنَّ الثالثة من كلِّ ثلاث ليست كذلك ، فليس فيها

إلا ست للعدَّة .

١ . كذا ، وفي المختصر النافع : «أو» بدل «و» .

٢ . القائل به هو الشيخ المفيد في المتنعة ، ص ٥٠٥ ، والشيخ الطوسي في النهاية ، ص ٤٥٩ .

ووجه التجوز إمّا باعتبار المجاورة، أو بإطلاق اسم الأكثر على الأقلّ .  
وتظهر الفائدة فيما لو كان بين كلّ ثلاث واحدة للعدّة، فعلى الأول تحرم، وعلى الثاني لا تحرم، والثاني أقوى .

ص ٢٨٥ قوله : « بإسلام أيّهما اتفق » إن كان الإسلام بعد الدخول، وإلا بطل .  
ص ٢٨٦ قوله : « التساوي في الإسلام » يشترط إيمان الزوج إذا كانت الزوجة مؤمنة .  
قوله : « وجبت إجابته » إلا أن تريد العدول إلى الأعلى .  
قوله : « وإن منعه الوليّ، كان عاصياً » إلا أن يكون ذلك طلباً للأعلى في الدين أو الدنيا، فحينئذ لم يكن عاصياً .

قوله : « وأن تزوّج المؤمنة المخالف » بل يحرم .  
قوله : « ولا بأس بالمستضعف » بل يحرم .  
قوله : « ومن لا يُعرف بعناد » بل يحرم تزويج المؤمنة له .  
قوله : « إذا انتسب إلى قبيلة » ومثله لو انتسب إلى فرقة .  
قوله : « ففي رواية الحلبي : تفسخ النكاح »<sup>١</sup> إن شرط ذلك في العقد وظهر خلافه، وكان أدنى ممّا شرط فلها الفسخ .  
قوله : « فليس له الفسخ » لا فسخ إلا أن يشترط أحدهما على الآخر شيئاً في العقد فيظهر أدنى، فالعتمد الفسخ ؛ لمخالفة الشرط .  
قوله : « ويرجع به على الولي » لا يرجع إلا مع شرط العفة وتدليس الوليّ، وحينئذٍ فله الفسخ .

ص ٢٨٧ قوله : « ويحرم التصريح في الحالين » ولا تحرم بذلك .  
قوله : « كره لغيره خطبؤها ولا تحرم »، بل تحرم .

### [في النكاح المنقطع]

ص ٢٨٨ قوله : « بلفظ الإباحة والتحليل » لا ينعقد بهما .



قوله : «ولا يصح بالمشركة» وكذا المجسمة والغالية .

قوله : «أمة على حرة إلا بإذنها» بناءً على جواز نكاح الأمة اختياراً ، ولا نقول به .

قوله : «لو أخلّت بشيء من المدة، قاصتها» إن كان المنع اختياراً ، فلو كان لعذر كالحيض أو الخوف ، لم يسقط به شيء على الأقوى .

ص ٢٨٩ قوله : «ولا يصح بذكر المرأة والمرأت» أمّا لو شرط ذلك في أجل مضبوط لزم ، وليس لهما التجاوز .

قوله : «وفيه رواية بالجواز»<sup>١</sup> لا عمل عليها .

قوله : «يقبله دائماً» بل يُبطل .

### [في نكاح الإماء]

ص ٢٩٢ قوله : «ففي جواز العقد عليها متعة» اللام في العقد بدل من الضمير العائد على المولى المحدث عنه ، والمراد : ولو هاياها<sup>٢</sup> المولى ففي جواز ... إلى آخره ، فإنّ الخلاف إنّما هو في تزويج المولى ، أمّا غيره فلا خلاف في عدم الجواز . ومُنَّ نقل الاتفاق على ذلك الشهيد في شرح الإرشاد<sup>٣</sup> ، ولولا ذلك لكان اللفظ شاملاً للمولى وغيره .

ص ٢٩٣ قوله : «وقيل : يشترط تقديم العتق»<sup>٤</sup> وفي المسألة قول ثالث ، وهو عدم اشتراط تقديم أحدهما عيناً ؛ لأنّ الكلام المتّصل كالجمله الواحدة ، فلم يملك عتقها إلا أن يجعله مهراً لنكاحها<sup>٥</sup> ، وهو المعتمد .

قوله : «لرواية هشام بن سالم»<sup>٦</sup> لا عمل على الرواية .

١ . الكافي ، ج ٥ ، ص ٤٦٠ ، باب ما يجوز من الأجل ، ح ٥ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٧ ، ص ٢٦٧ ، باب تفصيل أحكام النكاح ، ح ١١٤٩ ؛ الاستبصار ، ج ٣ ، ص ١٥١ ، باب مقدار ما يجزئ من ذكر الأجل في المتعة ، ح ٥٥٥ .

٢ . المهابة أن يجعل لها يوماً وللمولى يوماً من خدمتها .

٣ . غاية المراد ، ج ٣ ، ص ٦٦ ؛ وإلا لصح أن تتمتع بغيره في أيامها . وفي ص ٦٥ في الحاشية : أمّا تمتّع غيره بها فيها غير جائز اتفاقاً ، وقد نبّه على ذلك الشهيد في شرح الكتاب .

٤ . القائل هو الشيخ الطوسي في الخلاف ، ج ٤ ، ص ٢٦٨-٢٦٩ ، المسألة ٢٢ .

٥ . هو قول ابن فهد الحلبي في المهذب البارع ، ج ٣ ، ص ٣٤٣ .

٦ . الكافي ، ج ٦ ، ص ١٩٣ ، باب نوادر ، ح ١ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٨ ، ص ٢٣١ ، باب العتق وأحكامه ؛ ح ٨٣٨ ، الاستبصار ، ج ٤ ، ص ١٠ ، باب الرجل يعتق عبده ... ، ح ٢٩ .

قوله: «وكذا لو باع أحدهما» أي باع أحد العبدین دون الآخر، كان الخيار للبائع والمشتري.

### [في العيوب]

ص ٢٩٥ قوله: «أشبهه: ثبوته عيباً» إن لم يمكن علاجه أو أمكن وامتنعت.

قوله: «ولا بالعرج على الأشبه» إلا أن يبلغ حد الإقعاد.

ص ٢٩٦ قوله: «في المتجدد بعد العقد تردّ عدا العن» استثناء من التردّد؛ إذ لا خلاف في ثبوت الفسخ به وإن تجدد بعد العقد. هذا إذا كان قبل الدخول، ولو كان بعده فقولان: أصحهما: عدم الفسخ.

ضابطة: كلما كان العيب سابقاً على العقد فلكل من الزوجين الفسخ. وكلما تجدد بعد العقد والوطء فلا فسخ لأحدهما إلا المرأة بجنونه. وكلما تجدد بعد العقد وقبل الوطء فلا فسخ لأحدهما أيضاً إلا المرأة بالعنة والجنون.

قوله: «المستغرق لأوقات الصلاة» لا يشترط الاستغراق.

قوله: «وإن تجدد» وتفسخ بالجنون وإن تجدد بعد الدخول.

ص ٢٩٧ قوله: «موطوءة» إشارة إلى تقييد ثبوت المهر بالدخول، فلو لم يحصل دخول بهما أو بأحدهما، ردّت إلى زوجها، ولا مهر ولا عدة.

قوله: «مهر المثل على الواطء؛ للشبهة» هذا مع جهل الزوجتين، فلو علمتا أو إحداهما أنّها ليست زوجة الداخلة عليه، فلا مهر؛ لأنّها بغية.

قوله: «فوجدتها ثيباً فلا رد» الأقوى أنّه له الفسخ مع العلم بسبق الثبوبة.

### [في المهور]

ص ٢٩٨ قوله: «فالفنيّ يمتّع بالثوب» المرجع في الغنيّ وقسيمه إلى العرف.

ص ٢٩٩ قوله: «قدّم شيئاً قبل الدخول كان ذلك مهراً» بل الواجب مهر المثل.

ثم إن ساواه ما قدّمه أو زاد فلا شيء، وإلا فلها التّمة.

ولو ادّعت كونه هديةً فالقول قوله .

قوله : «لو شرطت أن لا يفتضحها، صحّ» في المتعة، أمّا في الدائم فيبطل العقد والشرط .

قوله : «ولو أذنت بعده جاز» جواز الافتضااض بالإذن بعد العقد المتضمّن للشرط في غاية الإشكال ؛ لأنّ الفروج لا تباح بالإذن ، فالعقد لم يقتضه بل اقتضى منعه ، والمتّجه : عدم الجواز .

ص ٣٠٠ قوله : «فإن أخرجها إلى بلد الشرك ، فلا شرط له» ولا يتعدّى إلى غيره من البلاد .

### [في القسم والشقاق]

قوله : «أمّا القسم» القسم بفتح القاف : مصدر قَسَمَ يَقْسِمُ ، وأمّا بالكسر فهو النصيب .

ص ٣٠١ قوله : «وبعثهما تحكيم» ويشترط فيهما العقل والذكورة والحريّة والعدالة .

### [في أحكام الأولاد]

ص ٣٠٢ قوله : «فهو للأول» وتحرم على الثاني مؤبّداً ؛ لدخوله في عدّة الأوّل .

قوله : «وكذا الحكم في الأمة» لكن على تقدير ولادتها لدون ستّة أشهر من وطء

الثاني . والحكم بلحوقه بالبائع يُثبِت فسادَ البيع ؛ لأنّها أمٌ ولدٍ .

ص ٣٠٣ قوله : «لم يجز له إلحاقه ولا نفيه» هذا الحكم مشكل ، والرواية<sup>١</sup> لا تنهض حجةً فيه ، مع أنّها معارضة لقوله عليه السلام : «الولد للفراش»<sup>٢</sup> .

### [في الرضاع]

ص ٣٠٤ قوله : «لا تجبر المرأة<sup>٣</sup> على إرضاع ولدها» وتجبر على إرضاع اللبّاء ؛ لأنّ المولود لا يعيش بدونه ، ولها الأجرة عنه .

١ . الفقيه ، ج ٤ ، ص ٢٣٠ ، باب ميراث الولد المشكوك فيه ، ح ٧٣٤ ؛ ولتوضيح المطلب راجع النهاية ونكتها ، ح ٣ ، ص ٢٦٥-٢٦٦ .

٢ . صحيح البخاري ، ج ٣ ، ص ٧٠ ؛ سنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٧٠٣ ، ح ٢٢٧٣ .

٣ . في المختصر النافع : «الحرة» بدل «المرأة» .

### [في النفقات]

ص ٣٠٥ قوله : «من نصيب الحمل على إحدى الروائتين<sup>١</sup>» لا نفقة لها، وهي أشهر الروائتين<sup>٢</sup>.  
قوله : «ولا تجب على غيرهم من الأقارب» وجوباً عينياً، أما لو احتاج القريب إلى  
القوت ونحوه بحيث لا يمكنه دفعه وجبت إعانته، وكذا غير القريب.

١ . الكافي، ج ٦، ص ١١٥، باب عدة الجلي ... ونفقتها، ح ١٠؛ تهذيب الاحكام، ج ٨، ص ١٥٢، باب عدد النساء،  
ح ٥٢٦.  
٢ . الكافي، ج ٦، ص ١١٥، باب عدة الجلي ... ونفقتها، ح ٨ و ٩.

## كتاب الطلاق

### [في الصيغة]

ص ٣٠٨ قوله : «تجريدُه عن الشرط والصفة» الشرط كقوله : أنت طالق إن دخلتِ الدار . ومثال الصفة : أنت طالق إذا جاء رأس الشهر .

### [في أقسام الطلاق]

ص ٣٠٩ قوله : «وطلاق الثلاث المرسلة» أما غير الثلاث المرسلة فظاهر<sup>١</sup> ، وأما الحكم فيها فيشكل على ظاهره ؛ لحكمه فيما تقدّم بوقوع واحدة ، فيمكن أن يكون رجوعاً عنه ، ويمكن الجمع بين القولين بحمل عدم الوقوع هنا على المجموع من حيث المجموع ، فلا ينافيه الحكم بوقوع واحدة .

ص ٣١٠ قوله : «كما يصحّ للعدة على الاشبه» الخلاف في السنة ، وأما العدة فبالإجماع بل للسنة بالمعنى الأعمّ - هو المقابل للتحريم المؤبد - فلا تحرم في التاسعة مؤبداً ، وإنما تفتقر إلى المحلل بعد كلّ ثلاثة .

### [في اللواحق]

قوله : «فالمرويّ: القبول إذا كانت ثقة»<sup>٢</sup> قويّ مع مضيّ زمان يمكن فيه ذلك .

١ . اي لا يصحّ الطلاق .

٢ . تهذيب الاحكام ، ج ٨ ، ص ٣٤ ، باب احكام الطلاق ، ح ١٠٥ ؛ الاستبصار ، ج ٣ ، ص ٢٧٥ ، باب مَنْ طَلَّق امْرَاةً ثلاث تطليقات ، ح ٩٨٠ .

### [العِدَّة]

- ص ٣١٢ قوله: «تعتد بثلاثة اطهار على الأشهر» قوي.
- ص ٣١٣ قوله: «أكملت العدة بشهرين» وإن رأت الحيض مرتين، أكملتها بشهر.
- قوله: «لا تحيض إلا في خمسة أشهر» أو أربعة، والضابط أنه متى مضت لها ثلاثة لا تحيض فيها اعتدت بها.
- قوله: «بانت به على تردد» لا تبين إلا بوضع الثاني.

### [عدة الوفاة]

- قوله: «تعتد الحرة بأربعة أشهر وعشرة أيام» دواماً ومتمعة.
- قوله: «ولا حداد على أمة» موطوءة بالملك، إلا أن تكون أمّاً ولدٍ.

### [المفقود]

- قوله: «أجلّها أربع سنين» ويبعث أربعة رسل في أربع جهات ويبحث عنه كل واحد أربع سنين ثم يطلقها الحاكم احتياطاً، وتعتد عدة الوفاة، ويلزمها الحداد، ولا منافاة للرواية<sup>١</sup>.

### [عدة الإماء]

- ص ٣١٤ قوله: «مع الدخول قرءان» القرء بالضم: الحيض، والطهر ضدّ.
- وجمع الطهر قروء، وجمع الحيض أقراء، ذكره في (القاموس)<sup>٢</sup> فعلى هذا الآية<sup>٣</sup> ليست مشتركة، بل دالة على أن المراد الطهر.

١. الكافي، ج ٦، ص ١٤٧، باب المفقود، ح ٢؛ الفقيه، ج ٣، ص ٣٥٤، باب طلاق المفقود، ح ١٦٩٦؛ تهذيب

الاحكام، ج ٧، ص ٤٧٩، باب من الزيادات في فقه النكاح، ح ١٩٢٢.

٢. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٥، «ق ر ا».

٣. البقرة (٢): ٢٢٨.

قوله : «أمّ الولد تعتدّ من وفاة الزوج» الذي زوّجها إياه مولاها ، وكذا من موت مولاها .  
ص ٣١٥ قوله : «وفي الوفاة من حين يبلغها الخبر» وإن لم تثبت به الوفاة ، لكن لا تتزوَّج إلا بعد  
ثبوتها .

## كتاب الخُلْع والمُباراة

ص ٣١٧ قوله: «وهل يَقَعُ بمجرّده؟» وقوعه بمجرّده أقوى وإتباعه بالطلاق أحوط .  
ص ٣١٨ قوله: «يشترط إتباعها بالطلاق على قول الأكثر» الخلاف غير متحقّق . نعم ،  
به رواية<sup>١</sup> .

١ . تهذيب الأحكام ، ج ٨ ، ص ١٠٢ ، باب الخلع والمُباراة ، ح ٣٤٦ ؛ الاستبصار ، ج ٣ ، ص ٣١٩ ، باب حكم المُباراة ،  
ح ١١٣٧ .



## كتاب الظَّهَار

ص ٣٢١ قوله: «وقيل: يقع»<sup>١</sup> لا يقع .

قوله: «وفي صحته مع الشرط روايتان» اليمين والشرط يشتركان في أصل التعليق، ويفترقان في أن الغرض من الشرط مجرد التعليق، ومن اليمين الزجر عن المعلق عليه، كما لو قال: إن دخلت دار فلان فانت عليّ كظهر أمي، فإن قصد مجرد تعليق الظهار على دخولها الدار، فهو شرط، وإن قصد منعها من دخولها، فهو يمين .

قوله: «ولا إضرار» بل يقع في الإضرار .

قوله: «وفي اشتراط الدخول تردد» يشترط .

ص ٣٢٢ قوله: «والأقرب: أنه لا استقرار لوجوبها» بمعنى أن وجوبها بالعود - وهو نية الوطئ - وجوب متزلزل، وإنما يستقر بالوطئ، وهذا هو الأصح .  
وتظهر الفائدة فيما لو مات أحدهما أو طلقها بائناً قبل الدخول، فإن الكفارة تسقط عنه على الثاني دون الأول .

قوله: «وكذا البحث لو كرر ظهار الواحدة» إن لم يقصد [التأكيد]<sup>٢</sup> .

١ . ممن قال بالوقوع الشيخ الطوسي في المبسوط، ج ٥، ص ١٤٩؛ وابن البرآج في المهذب، ج ٢، ص ٢٩٨؛ وابن حمزة في الوسيلة، ص ٣٣٤ .

٢ . لتوضيح المطلب راجع المهذب البار، ج ٣، ص ٥٣٩ - ٥٤٠ .

قوله: «وقيل: يجزئ الاستغفار»<sup>١</sup> ليس المراد من الاستغفار الواجب بكفارة وغيرها مجرد قوله: استغفر الله، بل هو التوبة المشتملة على الندم على ما وقع، والعزم على عدم العود إليه أبداً، والاستغفار باللسان كاشف عن ذلك الندم والعزم.  
قوله: «يُضَيِّقُ عليه» في المطعم والمشرب.

١ . القائل هو ابن إدريس في السرائر، ج٢، ص ٧١٣، والعلامة في مختلف الشيعة، ج٧، ص ٤٢٢، المسألة ٧٥.

## كتاب الإيلاء

- ص ٣٢٣ قوله: «فلو حلف لصلاح، لم ينعقد» الإيلاء، وينعقد يميناً بشروطه .
- قوله: «أو أزيد من أربعة أشهر» أما الأربعة فما دون فلا يقع .
- قوله: «حتى يكفر ويقيء» وهو فعل ما كان واجباً عليه .
- قوله: «هل تشتط في ضرب المدّة المرافعة؟ قال الشيخ: نعم»<sup>١</sup> هذا هو المشهور .

### [الكفّارات]

- ص ٣٢٤ قوله: «مَنْ أَفْطَرَ يوماً منذوراً على التعيين» الأصحّ أنّ كفّارة خلف النذر مطلقاً والعهد كفّارة رمضان .
- قوله: «كفّارة خلف العهد على تردّد»<sup>٢</sup> المعتمد أنّ كفّارة خلف النذر والعهد واحدة كبرى مخيرة ككفّارة رمضان .
- ص ٣٢٥ قوله: «مَنْ حَلَفَ بالبراءة» الأصحّ أنّه يلزمه مع الحنث إطعام عشرة مساكين لكلّ مسكين مدّاً، ويستغفر الله كما ورد في توقيع العسكري<sup>٣</sup> عليه السلام .
- قوله: «والاستحباب في الكلّ أشبه» عدا الأوّل .

١ . النهاية، ص ٥٢٧ .

٢ . في المختصر النافع: «التردّد» .

٣ . الكافي، ج ٧، ص ٤٦١، باب النوادر، ح ٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٩٩، باب الإيمان والاقسام، ح ١١٠٨ .

قوله : «شَقَّ الرجل ثوبه بموت ولده» الأقوى أَنَّهُ لا كَفَّارَةٌ في الجميع وإن حصل الإثم .  
قوله : «مَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ فَعَجَزَ عَنْهُ ، تَصَدَّقْ» إن تَعَيَّنَ النذر ، سقط مع العجز ، وإلا  
تَوَقَّعَ المكنة ، وما قيل من الكفَّارة مستحب .

### [في خصال الكفَّارة]

قوله : «لا بدَّ من كونها مؤمنةً أو مسلمةً» بل لا بدَّ من الإيمان الخاصِّ ، وتكفي في الطفل  
التبعية للأبوين .

ص ٣٢٦ قوله : «وهو أشبه» قويّ ، وكذا المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يؤدَّ شيئاً .  
قوله : «ولا الخادم» الأقوى عدم وجوب الاستبدال في الخادم مع عدم زيادته عنه عادةً  
كميَّةً ، ولا كميَّةً ، وكذا المسكن والكسوة .

قوله : «ويجوز منضمَّين» إذا كان النصف فما دون .  
قوله : «ولو انفردوا ، احتُسِبَ الاثنان بواحد» هذا مع إطعامهم ، أمّا لو دفع إليهم فإنَّه  
يدفع إلى الصغير كما يدفع إلى الكبير ، ويجزئ حينئذٍ . ولا بدَّ من إذن الوليِّ في  
الدفع أو مَنْ يعبأ بأمرهم .

ص ٣٢٧ قوله : «يجزئ الثوب الواحد» ويشترط كونه من جنس ما يصلّي فيه ، ولا تجزئ القيمة .  
قوله : «لم يلزمه العود» مع استمرار الصوم على الصلَّة ، فلو طرأ بعد ذلك ما يُفسد  
التتابع ، وجب العتق مع بقاء القدرة إلى حين الفساد .  
قوله : «تصدَّق عن كلِّ يومٍ بمدٍّ من طعام» من الثمانية عشر .

## كتاب اللّعان

ص ٣٣٠ قوله : «وقول ثالث بالفرق» بين نفي الولد والقذف ، فيثبت بالأوّل دون الثاني ، عكس الفرق الأوّل .

قوله : «ثمّ تشهد المرأة أربعاً» أشْهَدَ بِاللّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فيما رماها به .

ص ٣٣١ قوله : «إلا أن تقرّ أربعاً على تردّد» الخلاف في ثبوت الحدّ بعد الإقرار أربعاً وعدمه ، أمّا قبل الأربع فلا خلاف في عدم الثبوت .

قوله : «أنّه أرخى عليها السّتر لاعتْنَهَا» الأقوى أنّه لا لعان ولا بينونة ، ولا يثبت بذلك دخول ، وتحمل الرواية<sup>١</sup> على أنّ إرخاء السّتر كناية عن الدخول .

قوله : «وفي إيجاب الجلد إشكال» لا يجب .

ص ٣٣٢ قوله : «وفي رواية أبي بصير»<sup>٢</sup> لا عمل على الرواية ، ويثبت الإرث والحدّ .

١ . الكافي ، ج ٦ ، ص ١٦٥ ، باب اللعان ، ح ١٢ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٨ ، ص ١٩٣ ، باب اللعان ، ح ٦٧٧ .

٢ . تهذيب الأحكام ، ج ٨ ، ص ١٩٠ ، باب اللعان ، ح ٦٦٤ .

## كتاب العتق

### [في الرقّ]

ص ٣٣٣ قوله : «حكم برقيته» وإن كان المقرّ له كافراً، ولا يقبل رجوعه .  
قوله : «وإذا بيع في الاسواق» ولا يكفي في الحكم بالرقية مجرد وجوده في السوق في يد مَنْ يدّعي ملكه إذا لم يُشاهد شراؤه وبيعه وإن كان لونه لون العبد؛ لأصالة الحرية، سواء أكذبه أم سكت، بل لا بدّ من تصديقه له إن كان كبيراً، ولو كان صغيراً فإشكال .  
واختار العلامة في (التذكرة)<sup>١</sup> فيه الحكم بأصالة الحرية، وفي غيرها<sup>٢</sup> الحكم بالرقية؛ عملاً بظاهر اليد، وهو أجود .  
قوله : «اشهرهما : أنّه ينعق» قويّ .

### [في العتق]

ص ٣٣٤ قوله : «وفي لفظ العتق تردّد» يصحّ إن كان صريحاً في الإنشاء، كانت عتيق أو معتق، دون معتوق . ولو قال : أنت حرّ أو معتقة، وكان اسمها ذلك، فإن قصد الإخبار

١ . تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٨٢ (الطبعة الحجرية).

٢ . تحرير الأحكام، ج ٢، ص ٧٧.

بالاسم لم تعتق، وإن قصد الإنشاء صحَّ، وإن جهل رجع إلى نيَّته .  
 قوله : «ولا يصحَّ جعله يميناً» صيغة الشرط واليمين واحدة، وإنما تتميزَّان بالنيَّة،  
 كقوله : إن فعلتُ كذا فانت حرٌّ، فإن قصد منع نفسه من فعل ذلك الشيء فالزم نفسه  
 بالعتق زجراً عن ذلك الفعل المعلَّق عليه أو الشكر عليه إذا كان طاعةً والبعث عليه،  
 كان يميناً، وإن قصد مجرد التعليق على حصول الفعل المذكور، كان شرطاً .  
 وأمَّا الصفة فهي ما لا بدَّ من وقوعه، كمجيء رأس الشهر .

والفرق بينها وبين الشرط من وجهين :

الأوَّل : أنَّ الشرط يمكن وقوعه في الحال، والصفة لا يمكن وقوعها كذلك .  
 الثاني : أنَّ الشرط يجوز وقوعه ويجوز أن لا يقع، والصفة لا بدَّ من وقوعها في  
 ثاني الحال . والإجماع على عدم صحَّة تعليق العتق عليهما .  
 قوله : «ويجوز أن يشترط مع العتق شيئاً» ولا يشترط قبول المعتق ؛ لأنَّه كاستثناء ما كان  
 ملكاً للمالك، أمَّا لو شرط عليه مالاً اشترط رضاه ؛ لأنَّ المال ليس نفسَ حقِّ السيِّد،  
 وإنَّما حقُّه الخدمة .

قوله : «المرويُّ: اللزوم»<sup>١</sup> لا يصحَّ .

قوله : «روايةٌ بالجواز حسنة» لا يصحَّ .

قوله : «وفي وقوعه من الكافر تردَّد» إن كان كفره بجحد الإلهية، فلا إشكال في عدم  
 الوقوع، وإلا فالأجود الوقوع .

قوله : «المرويُّ: لا»<sup>٢</sup> العمل على الرواية، لكن لهم المطالبة بالأجرة، والرواية لا تنافيها .

قوله : «لو ضرب مملوكه ما هو حدٌّ» يريد أنه [لو] ضربه لحدٍّ وتجاوزه، فإنَّه يستحبُّ له  
 عتقه كفارةً عما زاد، وقيل : يجب<sup>٣</sup> .

١ . الكافي، ج ٦، ص ١٧٩، باب الشرط في العتق، ح ٣ .

٢ . تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٤٨، باب العتق وأحكامه، ح ٨٩٨ .

٣ . الكافي، ج ٦، ص ١٧٩، باب الشرط في العتق، ح ٢؛ الفقيه، ج ٣، ص ٦٩، باب العتق وأحكامه، ح ٢٣٥ .

تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٢٢، باب العتق وأحكامه، ح ٧٩٧ .

٤ . لم نثر على القائل فيما بين أيدينا من المصادر .

### [مسائل]

ص ٣٣٥ قوله : «لو نذر تحرير أوّل مملوك [يملكه] ١ فَمَلَّكَ جَمَاعَةً» الفرق بين أوّل مملوك وأوّل ما تلده أن «مملوكاً» نكرة في سياق الإثبات ولا يعمّ، و«ما» موصولة عامّة، فتشمل ما زاد على الواحد .

ولو عبّر في الصيغة الأولى بـ«ما» وفي الثانية بـ«مولود» انعكس الحكم .  
قوله : «فولدت توأمين ، عتقا» إن وُلِدَا دفعةً ، وإلا عَتَقَ الأوّل خاصّةً ، إلا أن تلده ميّتاً فينعتق الثاني .

قوله : «فقال : نَعَمْ ، لم ينعتق إلا مَنْ سبق عتقه» لأنّ «نعم» ليست من صيغ الإنشاء ، وهذا الحكم مخصوص بنفس الأمر ، أمّا ظاهراً فيحكم عليه بالعتق إن كان مختاراً .  
قوله : «فخرجت عن ملكه انحلتّ اليمين» هذا مع قصد التخصيص بكونها مملوكته ، أمّا لو عمّم فلا ريب في عدم الحلّ بالعود .

قوله : «أعتق مَنْ كان له في ملكه ستّة أشهر» المستند رواية داود الرقيّ ٢ ، وضعفها منجبر بالشهرة ، ولا يتعدّى إلى نذر المال القديم وغيره .  
ولو قَصُرَتْ مدّة الجميع عن ستّة أشهر ، قيل : بطل العتق ٣ . وقيل : يعتق مَنْ مَلَكَه أوّلاً ٤ . وهو أجود .

قوله : «استخرج الثلث بالقرعة» وتعتبر القيمة لا العدد .  
فإن أمكن التعديل من غير احتياج إلى جزء ، وجب ، وإلا أكمل الثلث بجزء .  
قوله : «إن كان موسراً» وهو مَنْ يَمْلِكُ حال العتق زيادةً عن داره وخادمه ودابّته وثيابه المعتادة ، وقوت يومه وليلته له ولعِياله ما يسع نصيب الشريك أو بعضه ، ولا اعتبار

١ . ما بين المعقوفين من المختصر النافع .

٢ . الكافي ، ج ٦ ، ص ١٩٥ ، ح ٦ ، باب نوادر العتق ؛ الفقيه ، ج ٣ ، ص ٩٣ ، باب نوادر العتق ، ح ٣٥١ ؛

تهذيب الأحكام ، ج ٨ ، ص ٢٣١ ، باب العتق وأحكامه ، ح ٨٣٥ .

٣ . القائل هو فخر المحقّقين في إيضاح الفوائد ، ج ٣ ، ص ٤٨٣ - ٤٨٤ .

٤ . القائل هو العلامة في قواعد الأحكام ، ج ٢ ، ص ٩٨ .



بيساره بعد العتق إذا كان معسراً حالته .

قوله : «وسعى العبد في فكِّ باقيه إن كان المعتق مُعسراً» هذا هو المشهور<sup>١</sup> .

قوله : «فكّه إن كان موسراً» ضعيف .

ص ٣٣٦ قوله : «إذا اعتق الحامل ، تحرّر الحمل» لا ينعق الحمل بعنق أمّه إلا مع القصد إلى عتقه على الخصوص .

قوله : «وأما العوارض : فالعمى» قويّ .

قوله : «وتنكيل المولى بعبده» التنكيل : المثلة به ، كجذع أنفه وقطع أذنيه ورجله وقلع عينيه<sup>٢</sup> .

قوله : «والحق الأصحاب :<sup>٣</sup> الإقعاد» قويّ .

قوله : «وكذا إذا أسلم العبد في دار الحرب» لا يكفي الشراء عن عتقه ، بل يُعتقه الحاكم .

١ . إيضاح الفوائد ، ج ٣ ، ص ٤٩٦ .

٢ . المعجم الوسيط ، ص ٨٥٣ ، «م ث ل» .

٣ . في المهدّب البارع ، ج ٤ ، ص ٦٤ : إنّما نسه إلى الأصحاب لاستناده إلى الإجماع وعدم النصّ .

## كتاب التدبير، والمكاتبة، والاستيلاء

### [التدبير]

ص ٣٣٧ قوله : «أمّا التدبير» هو عتق المملوك بعد وفاة سيّده .

واشتقاقه من الدبر ؛ لحصول العتق بعد الوفاة ، وهي دبر الحياة .

قوله : «ولابدّ فيه من نيّة»<sup>١</sup> المراد بالنيّة القصد إلى الصيغة وإن لم يقارنه بالقربة ،

واحترز بها عن عبارة السكران ونحوه .

قوله : «ولا المحرج» أي المكره والمضيق عليه<sup>٢</sup> .

قوله : «فالولد مدبرٌ كهيتها» إن كان الولد لاحقاً بها .

قوله : «وفي رواية إن علم بحبلها»<sup>٣</sup> لا عمل عليها .

ص ٣٣٨ قوله : «وفيه رواية بالتفصيل»<sup>٤</sup> لا عمل عليها .

قوله : «هو حرٌ بعد وفاة المخدوم» ولو مات المجهول له الخدمة في حياة المالك ، كان التدبير

ماضياً من الأصل ، ولو مات المالك أولاً خرج من الثلث ، فإن قصر عنه بقي بعضه

١ . في المختصر النافع : «النيّة» .

٢ . راجع الصحاح ، ج ١ ، ص ٣٠٦ «ح رج» .

٣ . الكافي ، ج ٦ ، ص ١٨٣ ، باب المدبر . ح ١ ؛ الفقيه ، ج ٣ ، ص ٧١ ، باب التدبير ، ح ٢٤٧ .

٤ . تهذيب الأحكام ، ج ٨ ، ص ٢٦١ ، باب التدبير ، ح ٩٥٠ ؛ الاستبصار ، ج ٤ ، ص ٢٨ ، باب أن ولاء المعتق لولد

المعتق ... ح ٩١ .

مديرًا يتحرّر بموت المخدم، ويسعى في باقيه.

### [المكاتبة]

قوله: «والكتابة» الكتابة مشتقة من الكتب وهو الجمع، ومنه سُمِّي الكتاب كتاباً؛ لأنه يجمع المسائل، وسُمِّي هذا العقد كتابة؛ لأنه يجمع الآجال، وهو معاملة مستقلة، لا بيعاً للعبد من نفسه ولا عتقاً بصفة.

ص ٣٣٩ قوله: «وحده أن يؤخر النجم عن محله» نعم؛ لرواية الصحيحة<sup>١</sup> ومخالفة الشرط. قوله: «وكذا لو علم منه العجز» هذا تمام القول المحكي، ومعناه أن حدّ العجز أن يؤخر نجماً إلى نجم، أو يعلم من حاله العجز بعد حلول النجم الأول، فلا يجب الصبر إلى حلول النجم الآخر، بل إذا حلّ نجم وعجز عنه، فإن رجي له الوفاء إلى النجم الآخر، صبر عليه حتى يحلّ عليه النجم الآخر، وإن علم من حاله العجز جاز الفسخ بعد حلول النجم الأول، ولا يجب الصبر حتى يحلّ النجم الآخر (مهذب البارع)<sup>٢</sup>.

قوله: «أشبهه: أنه لا يعتبر» إن كان العبد كافراً وقلنا بجواز كتابته لم يشترط الإسلام، وإلا اشترط.

قوله: «ولورثته بنسبة الحرية إن كانوا أحراراً» كأن تكون أمّ الأولاد حرة مثلاً، ولو كانت أمة وقد تجددوا بعد الكتابة، تبعوه في حكمه<sup>٣</sup>.

قوله: «وألزموا بما بقي من مال الكتابة» وليس له إجبارهم على السعي.

قوله: «وفي رواية: يؤدون ما بقي»<sup>٤</sup> لا عمل على مدلول الرواية التي ذكرها المصنّف، والرواية ليست صريحة فيه، بل محتملة لما ذكره المصنّف.

١. الكافي، ج ٦، ص ١٨٥، باب المكاتب، ح ١.

٢. المهذب البارع، ج ٤، ص ٩٢.

٣. لتوضيح المطلب راجع المهذب البارع، ج ٤، ص ٩٥.

٤. الفقيه، ج ٣، ص ٧٧، باب المكاتب، ح ٢٧٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٧٢، ح ٩٩١؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٣٧، باب ميراث المكاتب، ح ١٢٥.

ص ٣٤٠ قوله: «وبطل في الزائد» بل الأقوى صحة جميع الوصية له مطلقاً؛ لأن قبولها نوع اكتساب وهو أهل له.

قوله: «ولا تتزوج إلا بإذنه» وكذا ليس له تزويجها إلا بإذنها، أي لا يزوجه بأحد إلا بإذنها، ولا وطؤها - أي لا يطؤها وإن أذنت - لا بالعقد ولا بالملك، ولو وطئها فعليه المهر.

### [الاستيلاء]

قوله: «بعلوق أمته في ملكه» وهو أن يتحقق كونه مبدأ نشوء آدمي ولو علقه أو مضغه، سواء كان حياً أو ميتاً. وفائدة غير الحي انقضاء العدة به، وإبطال سابق التصرفات على الوضع إذا وقعت بعد الحمل.

قوله: «تقوم على ولدها إن كان موسراً» لا تقوم عليه.

قوله: «وفي رواية محمد بن قيس في وليدة نصرانية»<sup>١</sup> هذه الرواية مخالفة للأصل من جهة اشتماله على استرقاق الحر؛ لأن ولدها حر؛ لتولده عن نصراني محترم لا يجوز استرقاقه؛ إذ التقدير ذلك. ومن جهة تحتم القتل على المرأة المرتدة، وهو منتف عن الفطرية، فكيف عن الملية!

وإنما تحبس وتضرب أوقات الصلوات حتى تموت أو تتوب، فما ذكره في (النهاية)<sup>٢</sup> أجود.

١. تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢١٣، باب السراري وملك الأيمان، ح ٧٦١؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٥، باب حد المرتدة والمرتدة، ح ٩٦٨.

٢. النهاية ص ٤٩٩ - ٥٠٠، قال: يفعل بها ما يفعل بالمرتدة.

## كتاب الإقرار

### [الإقرار]

ص ٣٤٣ قوله : «ونقوم مقامه الإشارة» نعم مع تعذر النطق .

قوله : «ولو قال : نَعَمْ» الفرق بين «نَعَمْ» و«بلى» أن «نَعَمْ» حرف تصديق ، فإذا وقعت في جواب الاستفهام ، كانت تصديقاً لما دخل عليه الاستفهام ، فتكون تصديقاً للنفي ، وذلك مناف للإقرار .

وأما «بلى» فإنها تكذيب له ؛ لأن أصلها «بل» زيدت عليها الألف ، فهي للرد والاستدراك ، وإذا كان كذلك فقوله : «بلى» رد لقوله : «أليس لي عليك كذا» فإنه الذي دخل عليه حرف الاستفهام ، ونفي له ، ونفي النفي إثبات ، ومن هنا قال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ : ولو قالوا : نعم كفروا<sup>١</sup> .  
ووجه التردد في «نَعَمْ» مما ذكر ، ومن قول جماعة من أهل العربية بمساواتها لـ«بلى» حتى نقل عن سيبويه وقوع «نَعَمْ» في جواب «أَلَسْتُ»<sup>٢</sup> والعرف مطابق لذلك أيضاً ، ولعله الحجة ، فالقول بكونها إقراراً أقوى ، كما اختاره الشهيد في (الدروس)<sup>٣</sup> .

١ . حكى قول ابن عباس ابن هشام في مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٣٤٦ ؛ والمحقق الكركي في جامع المقاصد ، ج ٩ ، ص ١٩٤ . والآية في سورة الاعراف (٧) : ١٧٢ .

٢ . نقله ابن هشام في مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٣٤٦ .

٣ . الدروس الشرعية ، ج ٣ ، ص ١٢١ .

قوله: «قال الشيخ: لا يكون إقراراً.<sup>١</sup> وفيه تردد» إن اقتضى الاستعمال عرفاً عدم الفرق بين «نعم» و«بلى» فهو إقرار، وإلا فلا.

### [في المقر له]

قوله: «ويقبل لو أقر للحمل» للإقرار للحمل صور ثلاثة:

أ: أن ينسبه إلى سبب صحيح شرعاً، كالوصية له والميراث، فلا إشكال في الصحة؛ للاتفاق على صحة الوصية له، وأنه يرث.

ب: أن يعزّيه إلى سبب ممتنع، كالجناية عليه والمعاملة له.

وفي صحة الإقرار وجهان:

أحدهما: نعم؛ لعموم «إقرار العقلاء على أنفسهم جائز»<sup>٢</sup>، وللغو الضميمة؛ لاقتضاها إبطال الإقرار، فتكون منافية له فتلغو، ويجري مجرى «له عليّ ألف من ثمن خمر».

والثاني: البطلان؛ لأنّ الكلام لا يتم إلا بآخره. وقد عرفت جوابه.

والأصحّ: الأوّل.

ج: أن يُطلق، وفيه أيضاً وجهان، أجودهما: الصحة؛ تنزيلاً على المحتمل، وصوناً للكلام المكلف عن اللغو، ولعموم الخبر، ولأنّا قد بينّا أنّه لو عزاه إلى سبب مبطل، لغى السبب وصحّ الإقرار، فهنا أولى.

### [في المقر به]

ص ٣٤٤ قوله: «بما يملك وإن قلّ» ولو أقر بما لم تجر العادة بملكه كقشر جوزة أو حبة حنطة أو لما لا يملك للمسلم كالخمر، لم يقبل منه.

قوله: «فالكلّ دراهم» الفرق<sup>٣</sup> أنّ الدرهم لا يصلح لتفسير الألف المبهمة لمكان العطف،

١. البسيط، ج ٣، ص ٢.

٢. عوالي اللآلي، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ٥.

٣. أي: الفرق بين ألف ودرهم وبين مائة وعشرين درهماً.

بخلاف ما لو وقع مفسراً بعد المبهم وإن تعدد، والاستعمال يدلّ عليه .  
 قوله : «فلو قال : كذا درهم ، فالإقرار بدرهم» هذا مع الرفع أو النصب ، أمّا مع الجرّ  
 فيلزمه جزء درهم .  
 أمّا الأوّل : فتقديره شيء هو درهم ، فيكون الدرهم بدلاً معنوياً من كذا ، لا صناعياً .  
 وأمّا الثاني : فنصبه على التمييز ، فيكون قد ميّز القدر المبهم جنسه بدرهم .  
 وقيل : يلزمه عشرون ؛ لأنّ أقلّ عدد مفرد ينصب مميّزه عشرون فصاعداً ، فيحمل  
 على الأقلّ<sup>١</sup> . وهو ضعيف .  
 وأمّا مع الجرّ فكذا كناية عن الجزء ليطابق العربيّة ؛ لتعدّد جزء درهم . وكذا مع  
 الوقف ؛ لدورانه بين الأقلّ والأكثر ، وصلاحيته لهما ، فيقتصر على المتيقّن .  
 وقيل : يلزمه مع الجرّ مائة ؛ لأنّ «كذا» كناية عن العدد ، و«درهم» بالجرّ بمنزلة المميّز ،  
 وأقلّ عدد مفرد يكون مميّزه مجروراً مائة<sup>٢</sup> . وقد عرفت ضعفه .

### [في الاستثناء]

قوله : «ولا نقصان المستثنى عن المستثنى منه» أي عن الباقي منه بعد الاستثناء .  
 قوله : «لزمه ثمانية» فاستثناء الخمسة ينفي خمسة ؛ لأنها نفي واستثناء الثلاثة يُبقي  
 ثمانية ؛ لأنها إثبات ، وقس على ذلك .  
 قوله : «كان الإقرار بالأربعة»<sup>٣</sup> إنّما كان كذلك ؛ لأنّ الاستثناء الأخير إذا كان بقدر  
 الأوّل رجعا جميعاً إلى المستثنى منه ، وكذا لو كان الثاني أكثر من الأوّل ، وكذا  
 الحكم لو كان الاستثناء بواو العطف ، كقوله : له عندي عشر إلا ثلاثة وإلا ثلاثة ،  
 ففي هذه الصور [رجعا جميعاً إلى] المستثنى منه . وهذه قاعدة مطّردة في الاستثناء .  
 قوله : «لزمه درهمان» هذا بناء على أنّ الاستثناء راجع إلى الجملة الأخيرة ولا يصحّ  
 عوده إلى الأولى ، فلا سبيل إلى صحّة الاستثناء حينئذ ؛ لكونه مستغرقاً . أمّا على

١ . القائل هو الشيخ الطوسي في المبسوط ، ج ٣ ، ص ١٣ ؛ والخلاف ، ج ٣ ، ص ٣٦٥ ، المسألة ٨ .

٢ . القائل هو الشيخ الطوسي في الخلاف ، ج ٣ ، ص ٣٦٧ ، المسألة ١١ ؛ والمبسوط ، ج ٣ ، ص ١٣ .

٣ . في المطبوعة : «كان إقراراً بأربعة» .

القول بعوده إلى الجملتين فيلزمه درهم فقط .  
 ص ٣٤ قوله : « ما لم يستغرق العشرة » فإن استغرق بطل التفسير وطولب بغيره .

### [الإقرار بالنسب]

قوله : « يشترط في الإقرار بالولد الصغير » هذا إذا كان المقر بالولد الأب . أمّا الأمّ فالأصحّ أنّها كغيره - أي غير الأب من الإنسان - لا بدّ في حقوق الولد بها من التصديق ، اقتصاراً على محلّ الوفاق ، وإمكان إقامتها البيّنة على الولادة ، بخلاف الأب فإنّ انتساب الولد إليه غير محسوس ، فتمتنع إقامة البيّنة عليه .  
 قوله : « وإن كذبه ضمن المقرّ ما كان نصيبه » كما لو أقرّ العمّ بأخ ثمّ أقرّ العمّ بولد ، فإن صدّقه الأخ فلا بحث ، وإن كذّبه فالتركة للأخ ؛ لأنّه استحقّقها بالإقرار فلا يلتفت إلى الرجوع ، لكن يغرم العمّ للولد التركة ؛ لأنّه فوتّها عليه بإقراره الأوّل على ما اختاره المصنّف<sup>١</sup> .

وفيه نظر ؛ لأنّ إقراره بالأخ لا يستلزم كونه وارثاً .  
 والحقّ التفصيل ، فإن كان مع إقراره بالأخ سلّمه التركة من غير حكم الحاكم ، ضمن ، وإن دفعها إليه بعد بحث الحاكم عن الوارث واجتهاده فلم يظهر عليه الأخ ، وأمره بدفعها إليه فلا ضمان .  
 ولا فرق في وجوب البحث بين نفي العمّ وارثاً غير الأخ أو لا ، على أصحّ القولين ، وكذا الإقرار بالمساوي ثمّ بالأولى .  
 قوله : « إلا أن يكذب نفسه فيغرم له » الأصحّ ثبوت غرمه للثاني بمجرد الإقرار ، سواء أكذب نفسه في الإقرار الأوّل أم لا .

ولو أظهر لإقراره للثاني<sup>٢</sup> تأويلاً يمكن في حقّه ، كما لو قال : إنّ الثاني تزوّجها في عدّة الأوّل ثمّ ماتت وظننت أنّه يرثها زوجان ، فالأقرب القبول ، وإن لم يمكن في

١ . شرائع الإسلام ، ج ٣ ، ص ١٢٥ . ولتوضيح المطلب راجع جامع المقاصد ، ج ٩ ، ص ٣٦٠ .

٢ . في نسخة « م » : « لإقرار الثاني » بدل : « لإقراره للثاني » .



حقّه ذلك لم يُقبل .

قوله : « وكذا الحكم في الزوجات » فإذا أقرّ بزوجة ثمّ بأخرى ، فإن تصادقتا اقتسمتا

الحصّة ، وإن كذّبت الأولى غرم للثانية نصف النصيب .

ولو أقرّ بثلاثة غرم لها الثلث مع التكذيب . فإن أقرّ برابعة غرم لها الربع ، فإذا أقرّ

بخامسة غرم لها الربع أيضاً بمجرد الإقرار .

ولو كان الزوج مريضاً وتزوج بعد الطلاق ودخل صحّ الإقرار ، ولم يقف على حدّ

إذا مات في سنته ، فيشترك الجميع في النصيب مع التصادق ، ويغرم للخامسة

خُمُس النصيب ، وللسادسة سدسه ، وهكذا مع التكذيب .

## كتاب الأيمان

### [ما به تنعقد]

ص ٣٤٧ قوله : «وبأسمائه الخاصة» كالرحمن والرحيم والقديم والأزليّ.

قوله : «دون ما لا ينصرف إطلاقه إليه ، كالموجود» والحيّ والسميع والبصير وإن نوى بها الحلف ؛ لسقوط الحرمة بالمشاركة .

قوله : «أو أحلف ، حتّى يقول : بالله» لقوله ﷺ : «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَذَرَ»<sup>١</sup> .

قوله : «ولو قال : لعمر الله ، كان يمينا» «لَعَمْرُ» بفتح الّلام والعين وضَمّ الراء ، واللام فيه لتوكيد الابتداء . والخبر محذوف ، والتقدير : لعمر الله قسمي ، فإن لم تأت باللام نصبته نصب المصادر ، وقلت : «عَمْرُ اللَّهِ» .

ومعنى لَعَمْرُ اللَّهِ وَعَمْرُ اللَّهِ : أُحْلِف ببقاء الله ودوامه ، ذكره الجوهري<sup>٢</sup> .

قوله : «إذا اتّصل بما جرت العادة»<sup>٣</sup> كأن يفصل بالتنفّس والسعال وابتلاع اللقمة وقذف النخامة . لكن هل يشترط التلفّظ بالاستثناء أو تكفي النيّة والاعتقاد؟ حكى الشارح

١ . عوالي اللآلي، ج ٣، ص ٤٤٤، ح ٣؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٢٢٢، ح ٣٢٤٩.

٢ . الصحاح، ج ٢، ص ٧٥٦، «ع م ر».

٣ . في المطبوعة : «إذا اتّصلت بما جرت العادة».

فيه ثلاثة أقوال<sup>١</sup>، أقواها: اشتراط التلفظ به . وقد اشترطه الفاضلان في (القواعد) و(الشرائع)<sup>٢</sup> . ولو تراخى عن ذلك من غير عذر لزمتم اليمين، ويسقط .

### [الحالف]

ص ٣٤٨ قوله: «وفي (الخلاف)<sup>٣</sup>: لا تصح» إن كان الكافر لا يعرف الله سبحانه، كأن يجحده أو يشبهه - كالمجوس - لم تنعقد يمينه، وإن كان يجحد فريضة علم ثبوتها من الدين ضرورة، انعقدت يمينه .  
ثم إن كان المحلوف على فعله من الطاعات، وجب عليه تقديم الإسلام على فعله، وإلا وجب عليه فعله مطلقاً .  
ومتى حنث وجبت عليه الكفارة، ولكن لا يصح منه أداؤها إلا بعد الإسلام .  
قوله: «والمملوك مع مولاه» الأقوى توقف يمين الثلاثة<sup>٤</sup> على تقديم الإذن، وبدونه تقع باطله .

### [في متعلق اليمين]

قوله: «ولا يمين إلا مع العلم» أي بما يحلف عليه ماضياً ومستقبلاً .  
قوله: «ولا يجب بالغموس» الغموس: هي الحلف على الماضي كذباً، سُميت بذلك؛ لأنها تغمس صاحبها في الذنب<sup>٥</sup> . وهي إحدى الكبائر المتوعد عليها بالنار .  
ص ٣٤٩ قوله: «ويكره الحلف على القليل» المراد بالقليل من المال ثلاثون درهماً فما دون .  
قوله: «يحرم عليه لبن أولادها ولحومهم» الأصح قصر التحريم على المحلوف عليها،

١ . المهذب البارع، ج ٤، ص ١٢٦ .

٢ . قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٣٠؛ شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٣١ .

٣ . الخلاف، ج ٦، ص ١١٦، المسألة ٩ .

٤ . أي: الولد والزوجة والمملوك .

٥ . راجع المصباح النير، ص ٤٥٣، «غ م س» .

والرواية<sup>١</sup> ضعيفة .

قوله : « فحلف بالايمن أن لا يمسه » إن كان قصد الحرام أو أطلق ، فالعمل بالرواية<sup>٢</sup> متجه ، وإن قصد التعميم لم يحلّ إلا مع رجحان الوطء .

١ . أي : رواية ابن عطية ، راجع الكافي ، ج ٧ ، ص ٤٦٠ ، ح ٢ ، باب النوادر ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٨ ، ص ٢٩٢ ، ح ١٠٨٢ ، باب الايمان والاقسام .  
٢ . أي : رواية أبي بصير ، راجع تهذيب الأحكام ، ج ٨ ، ص ٣٠١ ، ح ١١١٨ ، باب الايمان والاقسام .

## كتاب النذور والعهود

### [في الناذر]

ص ٣٥١ قوله : « كان للزوج والمالك فسخه » بل الأصحّ توقّف انعقاده على الإذن ، فبدونه يقع باطلاً .

قوله : « ما لم يكن فعل واجب أو ترك حرام » ولو اشتمل على جزاء توقّف الجزاء على الإذن ، كغيرهما : أي كغير فعل الواجب وترك المحرمّ .

### [في الصيغة]

ص ٣٥٢ قوله : « حتى يكفر ويفيء » وهو فعل ما كان واجباً عليه .

قوله : « أشبههما : الانعقاد » قويّ .

قوله : « أشبههما : أنه لا ينعقد » قويّ .

### [في متعلّق النذر]

قوله : « وكان النذر شكراً » يتميّز الشكر عن الزجر في المسألتين بالقصد ، أي : والفارق

بين الشكر والزجر في المسألتين القصد .

قوله : « مَنْ نذر في سبيل الله صرفه في البرّ » وهو كلّ ما فيه قرينة ، كصدقة ومعونة الحاجّ

أو زائر أو طالب علم أو عِمارة مسجد أو مدرسة ونحوها .  
قوله : «ولو نذر الصدقة بما يملك» ولا يدخل إلا ما كان في ملكه حين النذر ، لا ما يتجدد ،  
ويجب تعجيل الصدقة بما لا يضر به .  
مر ٣٥٣ قوله : «أخرج شيئاً فشيئاً» يجب تعجيل الصدقة بما لا يضر به .

### [في اللواحق]

قوله : «وفي رواية : يتصدق عنه بمدٍّ<sup>١</sup> يستحبّ .  
قوله : «والآخر : لا يتضيّق ، وهو أشبه» قويّ .  
قوله : «فإن فعلَ ذلك في غيره أعاد» الأصحّ تعيّن الزمان والمكان بتعيينهما مطلقاً ، سواء  
اشتملا على المزيّة أم لا .  
قوله : «مَنْ نَذَرَ أَنْ رُزِقَ وَلِذَا حَجَّ بِهِ أَوْ حَجَّ عَنْهُ» ولو بلغ الصبيّ واستطاع بالمال  
وحجّ به ، أجزأ عنه وعن النذر .  
قوله : «حُجَّ بِهِ أَوْ عَنْهُ مِنْ أَصْلِ التَّرَكَةِ» إن تمكّن وأهمل ، وإلا فلا .  
مر ٣٥٤ قوله : «وفيه إشكال إلا أن يكون نذراً» إن استوفى شرائط النذر حكم بالتحريم ،  
وإلا فلا .  
قوله : «إلا أن يقصد ذلك بالنذر» لا يجزئ إلا أن يقصد ذلك .  
قوله : «وإن احتاج إلى ثمنه» يجوز مع الحاجة .

## كتاب الصيد والذبائح

### [الصيد]

مره ٣٥٥ قوله : «والسهم والمعراض إذا خرق» وضابطه كل آلة محدّدة ، فلا يحلّ ما يقتله المثلّ ، كالحجر والبندق والخشبة غير المحدّدة .

قوله : «ويشترط في الكلب أن يكون معلّماً» ويتحقّق التعليم بالاسترسال عند الإرسال ، وعدم أكل الصيد ثلاث مرّات فتحلّ الثالثة ، فلو أكل الصيد بعد التعليم مرّة أو مرّتين لم يحرم ، بل يحرم في الثالثة ، ويستمرّ مقتوله محرّماً إلى أن يترك ثلاث مرّات ، فتحلّ الثالثة ، وهكذا .

قوله : «ولا عبرة بالنذرة» أي لا عبرة بها في الأمرين معاً ، أعني الأكل وما به يحصل التعليم ، فلو نذر استرساله عند الإغراء وانزجاره عند الزجر فليس بمعلّم ، كما أنّه لو نذر أكله فليس بقادح .

وتتحقّق العادة بمرّتين ، فيحلّ في الثالثة ، وينبغي كذلك إلى أن يأكله مرّتين فيحرم في الثالثة ، وهكذا .

قوله : «أن يكون مسلماً أو بحكمه» كالصبيّ المميّز ، ولا يحلّ مَصيد المجنون ولا الطفل غير المميّز ، وأمّا المكفوف فإن تصوّر فيه قصد الصيد حلّ ، وإلا فلا (الدروس) <sup>١</sup> .

قوله : «مسمياً عند الإرسال» المراد بالتسمية هنا وفي الذبح والنحر ذكر الله ، المشتمل على التعظيم مثل : «بسم الله» و«سبحان الله» و«الله أكبر» ، ولو قال : «اللهم ارحم» أو «اللهم صل على محمد وآل محمد» فالأقرب الإجزاء .

قوله : «فلو ترك التسمية عامداً» ولو ترك التسمية عند الإرسال وسمى عند عضّ الكلب ، فالوجه الجواز .

قوله : «وحياته مستقرّة» ويجب الإسراع حال الإصابة بالسهم أو الكلب ليُدرك ذكاته ، فإن أدركها فعل ، وإلا حلّ .

ص ٣٥٦ قوله : «لو رمى صيداً فأصاب غيره حلّ» لأنّ المعبر قصد جنس الصيد لا عينه ، فلا يضرّ الخطأ في العين .

### [الذباح والالة]

ص ٣٥٧ قوله : «وفي رواية ثالثة : إذا سمعت تسميته فكلّ»<sup>١</sup> لا عمل عليها ، ويحمل الجواز على التقيّة .

قوله : «لا تحلّ ذبيحة المعادي» وهو الناصبي والخارجي ، وفي حكمه الغالي والمجسّمة .

قوله : «ولو مروّة أو ليطة» المروّة : حجارة بيضاء برآقة تُورى النار ، وأصلب الحجارة . والليطة : بالكسر - : قشر القصبه والقوس والقناة «قاموس»<sup>٢</sup> .

قوله : «وفي الظفر والسنّ مع الضرورة تردّد» الجواز قويّ ، وكذا بكلّ ما يُفري عند تعذّر الحديد .

### [الكيفية]

ص ٣٥٨ قوله : «وقيل : تكفي الحركة»<sup>٣</sup> الأصحّ الاكتفاء بحركته بعد الذبح ، وإن خرج الدم

١ . تهذيب الأحكام ، ج ٩ ، ص ٦٨ ، باب الذباح والأطعمة ، ح ٢٨٧ ، الاستبصار ، ج ٤ ، ص ٨٤ ، باب ذبائح الكتفّار . ح ٣١٩ .

٢ . القاموس المحيط ، ج ٤ ، ص ٣٩٢ ، «مرو» ؛ وج ٢ ، ص ٣٩٨ ، «ل ي ط» .

٣ . القائل هو الشيخ الصدوق في المقتنع ، ص ٤١٦ .



المعتدل كان أولى .

قوله : «المرويّ: أنّها تحرم»<sup>١</sup> يحرم الفعل دون الذبيحة .

قوله : «ونُخَع الذبيحة» هو قطع النخاع قبل أن يموت الحيوان ، والأصحّ تحريم الفعل دون الذبيحة .

قوله : «وقلب السكين في الذبح» وهو أن يُدْخِل السكين في وسط اللحم وَيَذْبَح إلى فوق ، فيقطع إلى الجلد .

ص ٣٥٩ قوله : «يحرم سلخ الذبيحة قبل بردها» يحرم الفعل دون الذبيحة .

قوله : «ما يباع في أسواق المسلمين» المراد بسوق الإسلام ما كان أغلب أهله مسلمين ، ولا عبرة بنفوذ الأحكام وتسلّط الحكّام .

قوله : «يجوز ابتياعه من غير فحص» لا واجباً ولا مستحبّاً وإن كان البائع غير معتقّد للحقّ ما لم يحكم بكفره .

قوله : «ولا يعتبر في المخرج الإسلام» لكن لا يحلّ ما أخرجه الكافر إلا مع مشاهدة المسلم الصيد بعد الإخراج حيّاً يضطرب .

قوله : «ولا يشترط إسلام الآخذ» لكن تشترط مشاهدة المسلم الصيد بعد أخذ الكافر له حيّاً يضطرب .

قوله : «ذكاة الجنين ذكاة أمّه» وتجب المبادرة إلى إخراجها ، فلو كان بحيث لو بادر خرّجَ حيّاً حرّم بتركها إذا وجده ميتاً .

قوله : «وقيل : يشترط مع إشعاره أن لا تلجه الروح»<sup>٢</sup> لا يشترط .

١ . الكافي، ج ٦، ص ٢٣٣، باب ما ذبح لغير القبلة ...، ح ٢-٣؛ الفقيه، ج ٣، ص ٢١١، باب الصيد والذبايح، ح ٩٧٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٥٩-٦٠، باب الصيد والذكاة، ح ٢٥١-٢٥٢ .

٢ . القاتل هو الشيخ الطوسي في النهاية، ص ٥٨٤؛ وابن إدريس في السرائر، ج ٣، ص ١١٠؛ وابن حمزة في الوسيلة، ص ٣٦١ .

## كتاب الأطعمة والأشربة

### [في حيوان البحر]

مر ٣٦١ قوله : «ولو زال عنه كالكنعت» الكنعت بالكاف والنون والعين المهملة والتاء المثناة من فوق ويقال له : الكنعد بالدال : ضرب من السمك له فُلُس ضعيف يَحْتَكُّ بالرمل لحرارته ، فيذهب عنه فُلُسُهُ ثُمَّ يَعُود .

قوله : «يُؤْكَل الرِّيْثَا والإرْبِيَان والطَّمْرُ والطَّبْرَانِيّ والإِبْلَامِيّ» .  
الرِّيْثَا بكسر الرَّاء والباء الموحدة والياء المثناة من تحت الساكنة والتاء المثلثة والألف المقصورة .

والإرْبِيَان بكسر الهمزة وكسر الباء الموحدة والياء المثناة من تحت ، ثم الألف المقصورة والنون أخيراً : ضرب من السمك أبيض كالودود .  
والطَّمْرُ بكسر الطاء المهملة والميم الساكنة والراء المهملة .  
والطَّبْرَانِيّ بالطاء المهملة المفتوحة والباء الموحدة المفتوحة والراء المهملة والنون المكسورة بعد الألف .

والإِبْلَامِيّ بكسر الهمزة وسكون الباء الموحدة .  
قوله : «ولا يؤكل السُّلْحُفَاة» بضم السين المهملة ، و[فتح] اللام ، والحاء المهملة الساكنة .

قوله: «ففي الزِمار والمارماهيّ والزهو» إن كان لها قُلُس، حَلَّت، وإلا فلا .  
قوله: «لو وجد في جوف سمكة سمكة أخرى، حَلَّت» إن تحققت حياتها بعد الإخراج من الماء، وإلا فلا .  
قوله: «والاجتناب أحوط» يجب الاجتناب .

### [في الطير]

ص ٣٦٢ قوله: «وفي الغراب روايتان» الأصحّ تحريم الغراب بأقسامه .  
قوله: «وما ليس له قانصة» وهي بمنزلة المصارين من غيره<sup>١</sup> .  
قوله: «ولا صيصية» الصيصية بكسر أولها بغير همز: الإصبع الزائدة في باطن رجل الطائر بمنزلة الإبهام من بني آدم؛ لأنها شوك، ويقال للشوكة: صيصية أيضاً<sup>٢</sup> .  
قوله: «والكراهية أشبه» قوي .  
قوله: «والشقراق» بكسر الشين كقرطاس، والشقراق بالفتح والكسر والشقراق كسفرجل: طائر معروف مُرَقَّط بخُضْرَةٍ وَحُمْرَةٍ وَبَيَاضٍ، ويكون بأرض الحرم<sup>٣</sup> .  
ص ٣٦٣ قوله: «لو شرب خمراً، لم يَحْرُم» يمكن الفرق بين الحكمين: بأنّ الخمر لطيف نَقَازٍ تشربه الأمعاء فلا تطهر بالغسل فتحرم، والبول كثيف غير نَقَازٍ فلا يصلح للتغذية، فتطهر الأمعاء منه بالغسل فلا تحرم .

### [في الجامد]

قوله: «والإنفحة» ويجب غسل ظاهر الإنفحة؛ لملاقاة الميتة جلدها . والإنفحة بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة: كَرَشُ الجدي ما لم يأكل، فإذا أكل فهو كَرِيش<sup>٤</sup> .  
قوله: «والعلباء والنخاع وذات الأشاجع» العلباء بالعين المهملة المكسورة واللام الساكنة

١. المصارين جمع مصير: المعى .

٢. راجع الصحاح، ج ٢، ص ١٠٤٤، «ص ي ص» .

٣. كما في القاموس المحيط، ج ٣، ص ٢٥٨، «ش ر» .

٤. حكاة في الصحاح، ج ١، ص ٤١٣، «ن ف ح» عن أبي زيد .

والباء الموحدة المفتوحة والألف الممدودة: عصبتان عريضتان ممدودتان من الرقبة إلى عَجَب الذَّنَب .

والنخاع: الحيط الأبيض في وسط الظهر ويسمى الوَتَيْن، لا قوام للحيوان بدونه .  
وذات الأشاجع: أصول الأصابع التي تتصل بعَصَب ظاهر الكف .  
قوله: «وخِرْزَةُ الدِّماغ» بكسر الدال: وهي المخ الكائن في وسط الدماغ شبه الدودة بقدر الحمصة .

ص ٣٦٤ قوله: «أشبهه: الكراهية» التحريم في الجميع [قوي].  
قوله: «وفيه رواية بالجواز»<sup>١</sup> لا عمل عليها، لكن لو وُضِعَ بعد الحَبْز في الكثير وتخلَّله طَهْرٌ .

### [في المائعات]

ص ٣٦٥ قوله: «لا تحت الأظلة» تحريمه تحت الأظلة تعبد شرعي لا لنجاسة دخانه، فإن دخان الأعيان النجسة طاهر .

قوله: «إلا بول الإبل» إن فرض له منفعة حكيمية حلّ، وإلا فلا .  
قوله: «كالأُن» بضمّ الهمزة والتاء وسكونها جمع أُنّ بالفتح: الحماره، للذكر والأنثى . ولا يقال في الأنثى: أئانة .

### [في اللواحق]

قوله: «فإن اضطرّ استعمل ما لا دسم فيه» يزول دَسَمُه بأن يلتقى في فخّار ويجعل في النار حتّى يذهب دَسَمُه؛ لرواية بَرْد<sup>٢</sup> الإسكاف عن الصادق<sup>٣</sup> عليه السلام، وغسَلَ يده

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٤، باب المياه وأحكامها، ح ١٣٠٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٩، باب الماء يقع فيه شيء ينجسه ويستعمل في العجين وغيره، ح ٧٥ .

٢. ورد في النسخ كلّها «يزيد»، والصحيح ما أثبتناه من المصادر .

٣. الفقيه، ج ٣، ص ٢٢٠، باب الصيد والذبائح، ح ١٠١٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٨٤-٨٥، باب الذبائح والأطعمة، ح ٣٥٥ .

مع الرطوبة .

ص ٣٦٦ قوله : « ويجوز الاستقاء بجلود الميتة » لا يجوز .

قوله : « وإن أبسط فهو ميتة » هكذا وردت الرواية<sup>١</sup> ، وتوقف فيه المصنّف في

(الشرائع)<sup>٢</sup> حيث حكاه بلفظ « قيل » .

وأوجب العلامة اجتنابه ؛ للشك في التذكية<sup>٣</sup> . وهو أجود .

قوله : « وفي رواية الحلبي : يباع ممن يستحل الميتة »<sup>٤</sup> لا عمل عليها .

قوله : « ولا يقصد ولا يحمل » الأولى عدم الجواز مطلقاً .

قوله : « الخمر تطهر إذا انقلبت خلاً » بشرط أن تكون نجاسته مستندة إلى التخميم ،

فلو حصلت له نجاسة أخرى قبل التخليل كمباشرة الكافر ، لم تطهر .

قوله : « ويكره الإسلاف في العصير » قبل غليانه ، أما بعده فيحرم .

قوله : « قبل أن يذهب ثلثاه » الأجود التحريم ؛ للرواية<sup>٥</sup> .

قوله : « والاستشفاء بمياه الجبال » لأنها تخرج من قوح<sup>٦</sup> جهنم .

١ . الكافي، ج ٦، ص ٢٦٠، باب اختلاط الميتة بالذكي، ح ١ - ٢ .

٢ . شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٧٩ .

٣ . قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٥٩ .

٤ . الكافي، ج ٦، ص ٢٦٠، باب اختلاط الميتة بالذكي، ح ١ - ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٤٧، باب الصيد والذكاة، ح ١٩٨ .

٥ . الكافي، ج ٦، ص ٤٢١، باب الطلاء، ح ٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٢٢، باب الذبائح والأطعمة، ح ٥٢٦ .

٦ . قوح جهنم : غليانها، راجع الصحاح، ج ١، ص ٣٩٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٤٩، « ف وح » .

## كتاب الغصب

### [الغصب]

مر ٣٦٧ قوله : «ولا يَضْمَنُ لو منع المالك من إمساك الدابة المرسلة» الأقوى الضمان ؛ لتوقف حفظها على مراعاته .

قوله : «وكذا لو منعه من القعود على بساطه» أي : فاتفق التلف ، وإنما لم يَضْمَنَ ؛ لأنه لم يستقل بإثبات اليد عليه ، ومجرد رفع يد المالك غير كافٍ .

قوله : «ويصحّ غصب العقار» المراد بالصحة هنا ما يقابل الامتناع ، بمعنى أن غصب العقار غير ممتنع ، بل يمكن تحقّقه برفع يد المالك والاستقلال .

وردّ بذلك على قول بعض العامة<sup>١</sup> حيث منع من تصوّره ، بل الاستيلاء عليه - عنده - غصب لنفعه .

ويدلّ على تحقّقه قوله ﷺ : «مَنْ غَصَبَ شِبْرًا مِنْ أَرْضِ طَوْقِ اللَّهِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»<sup>٢</sup> .

قوله : «ففي الضمان قولان» يَضْمَنُ بنسبة الأيدي .

قوله : «ويَضْمَنُ حمل الدابة لو غصبها» لأن الحمل كالحامل .

قوله : «ويَضْمَنُها لو غصبها من ذمّي» بقيمتها عند مستحلّيها إن كان الغاصب مسلماً ،

١ . القائل هو أبو حنيفة وأبو يوسف . انظر بدائع الصنائع ، ج ٧ ، ص ١٤٧ .

٢ . صحيح مسلم ، ج ٣ ، ص ١٢٣٠ ، ح ١٣٨ ؛ مسند أحمد ، ج ١ ، ص ١٩٠ ؛ سنن الدارمي ، ج ٢ ، ص ٣٤٦ ، ح ٢٦٠٦ .

وبالمثل إن كان كافراً.

ص ٣٦٨ قوله: «ولا يَضْمَنُ لو أزاله عن عاقل» الفرق قصد العاقل فهو مباشر، وعدم قصد المجنون، فالسبب أقوى منه.

### [في الأحكام]

قوله: «ضمن مثله إن كان متساوي الأجزاء» كالحبوب والأدهان.

قوله: «من حين الغصب إلى حين التلف» وهو أن يَضْمَنَ قيمتها يوم التلف، وهو الأصح، لكن ذلك إنما يتم إذا كان اختلاف القيمة بسبب اختلاف السوق، وهذا هو محل الخلاف، أما لو كان بسبب نقص في العين أو زيادة كالهزال والسمن ونحوه، فإن الفاتئ مضمون قطعاً، فيَضْمَنُ حيثُ أعلَى القيم.

قوله: «وفيه قول آخر»<sup>٢</sup> هو أنه يَضْمَنُ أكثر الأمرين من المقدّر الشرعي والأرث. وهو الأجود؛ لأنّ ضَمَانَ الغاصب باعتبار المالّة، فيُلْحَقُ المغصوب بالأموال، ويَضْمَنُ قدر ما نقص منه. بخلاف ما إذا كان الجاني غير الغاصب، فإنّ ضَمَانَهُ ليس باعتبار المالّة المحضة، بل يُلْحَقُ العبد بالأحرار، ويلزّمه المقدّر، ويلزّم الغاصب الزائد.

### [في اللواحق]

ص ٣٦٩ قوله: «لا يملك المشتري ما يقبضه بالبيع الفاسد» ولو كان الثمن باقياً فله الرجوع؛ لأنّ البيع الفاسد لا يمنع المتبايعين من رجوع كلّ إلى عين ماله، فيرجع المشتري إلى الثمن.

قوله: «وأجرة السكنى تردّد» يرجع بالجميع.

قوله: «وقيل: القول قول المغصوب منه»<sup>٣</sup> الأوّل هو الأصح، إلا أن يدّعي ما يُعْلَمُ كذبُه، كأن يقول: ثمن الجارية درهم، ونحوه، فلا يُسْمَعُ بل يُطالِبُه بجواب محتمل.

١. في نسخة «ك»: «الهرم» ولم تردا في «م».

٢. القائل هو الشيخ الطوسي في المبسوط، ج ٣، ص ٩٨.

٣. القائل هو الشيخ المفيد في القنعة، ص ٦٠٧، والشيخ الطوسي في النهاية، ص ٤٠٢.

## كتاب الشُّفْعَة

ص ٣٧١ قوله : «الشفعة» الشفعة مأخوذة من قولك : شَفَعْتُ كذا بكذا، أي جعلته شَفْعاً أي زوجاً، كَانَ الشفيع يجعل نصيبه شَفْعاً بنصيب صاحبه . وأصلها التقوية والإعانة ، ومنه الشفاعة والشفيع ؛ لأنَّ كلَّ واحد من الوترين يَتَقَوَّى بالآخر .

### [ما تثبت فيه]

قوله : «والأبنية تبعاً للأرض» فلو انفردت عن الأرض ، كما لو باع شِقْصاً من غرفة مشتركة مبنية على سقف صاحب الأسفل ، فلا شفعة ؛ إذ لا أرض لها . ولو كان السقف الأسفل لهما ، ففي ثبوتها إشكال ، أقره : العدم ؛ لأنه ليس بأرض بل هو كسائر السقوف والأبنية .

قوله : «ولا تثبت فيما لا ينقسم كالعضائد» وهو الذي لا يَقْبَل القسمة ؛ لحصول الضرر بها ، وهو إبطال المنفعة المقصودة منه .

فلو انتفى الضرر بقسمة الحَمَام والطاحون ، كما لو كان الحَمَام كبيراً بحيث يُمكن إفراد حصّة كلٍّ من الشريكين عن صاحبه من غير تضرر ، أو كانت للطاحونة عدّة أحجار دائرة يمكن أن ينفرد كلٌّ منهما بشيء منها ، أو كان الطريق واسعاً لا تبطل



منفعتته بالقسمة ونحو ذلك [ثبتت الشفعة].

قوله : «وقال المرتضى : ثبت<sup>١</sup>» إن كان الموقوف عليه واحداً، ثبت، وإلا فلا.

### [في الشفيع]

قوله : «إلا بالشركة في الطريق أو النهر إذا بيع أحدهما» مع قبولهما القسمة، وإلا فلا.

قوله : «ثلاثة أيام ما لم يتضرر المشتري» ويتحقق الضرر بطول المسافة بما لم تجر العادة

بمثله، كسفر من العراق إلى الشام، ونحو ذلك.

والمرجع فيه إلى العرف.

قوله : «أو أفاق المجنون فله الأخذ» إن لم يكن تركه أصلح، وإلا فليس له ذلك.

### [في كيفية الأخذ]

ص ٣٧٣ قوله : «كالريق والجواهر أخذه بقيمته» وقت العقد.

قوله : «وللشفيع المطالبة في الحال» والمرجع في ذلك إلى العرف، فلا تجب مخالفة

العادة في المشي، ولا قطع العبادة وإن كانت مندوبة، ولا تقديمها على صلاة حضر

وقتها، وغير ذلك من أكل وقضاء حاجة.

فلو كان في حمام، فله الإتمام، ولا يكلف القطع على خلاف العادة.

وكذا لو حضر وقت الأكل وقضاء الحاجة جاز له تقديمهما، رجوعاً في كل ذلك إلى

العرف.

ومنه تشييع المؤمن والجنائز وقضاء حاجة طالب الحاجة، وعيادة المريض، ونحوه

مما لم تجر العادة به بالإعراض عنه.

قوله : «ولو كان لعذر لم تبطل» ومن العذر الجهل بالشفعة أو الفورية.

قوله : «أما لو شهد على البائع أو بارك للمشتري» الأصح أن الشهادة على العقد لا تبطل

الشُّفْعَةُ؛ لَأَنَّهَا تُحَقِّقُهَا لَا تَنَافِيهَا، وَكَذَا الْإِذْنُ فِي الْبَيْعِ أَوْ الشِّرَاءِ. وَأَمَّا لَوْ بَارَكُ:  
فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْبَيْعِ لَمْ يَضُرَّ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ بَطَلَتْ؛ لِمَنَافَاتِهِ الْفَوْرِيَّةُ.  
قوله: «قال الشيخ: الشفعة لا تُورَث»<sup>١</sup> الأصحَّ أَنَّهَا تُورَثُ، وَتَرَاعَى فِي اخْتِذِ الْوَارِثِ  
الْفَوْرِيَّةِ كَالْمَوْرَثِ.  
قوله: «ولم تسقط» أي الجميع على الأقوى.

## كتاب إحياء الموات

ص ٣٧ قوله : «مَنْ سَبَقَ إِلَى إحيائه كان أحقَّ به» الأصل في إحياء الموات قول النبي ﷺ : «مَنْ أَحْيَا أرضاً ميتة فهي له»<sup>١</sup>.

قوله : «أن لا يكون في يد مسلم» أو معاهدٍ، فلو سبق تملك واحد منهما لم يصح الإحياء.

نعم، لو تعطلت الأرض وجب أحد الأمرين : إمّا الإذن بغيره أو الانتفاع، فلو امتنع فللحاكم الإذن، وللمالك طسُّقُها على المأذون.

قوله : «مثل أن ينصب عليها مرزاً» وهو جمع التراب حواليه لينفصل الحيا عن غيره، وفي معناه نصب قَصَبٍ وحجر وشوك وشبهه.

قوله : «وَيُرْجَعُ فِي كَيْفِيَّتِهِ إِلَى الْعَادَةِ» كبناء الحائط ولو بالخشب ونحوه، والسقف في إحياء المسكن، والمرز وسوق الماء في أرض الزرع إن لم يشرب بالمطر ونحوه، وإلا لم يحتاج إلى السوق وعُضْدُ الشجر المضرّ في الأرض الأجمّة، وقطع الماء الغالب ونحوه، ولو فعل دون هذه الأمور المحصّلة للإحياء لم يملك، بل يفيد أولويّةً، وهو المعبر عنه بالتحجير.

قوله : «فحدّه: خمسة أذرع» قويّ إن لم يحتاج إلى الأزيد، وإلا وجب.

١ . سنن الترمذي، ج ٣، ص ٦٦٣؛ عوالي اللآلي، ج ٣، ص ٤٨٠، ح ٢.

قوله: «حرِّم بئر المَعْطِن» بئر المعطن هو الذي يستقى منه للإبل. والمعْطِن واحد المعاطن، وهي مَبَارِكُ الإبل عند الماء لتشرب<sup>١</sup>.  
والناضح: البعير يستقى عليه، قاله في (الصحاح)<sup>٢</sup>، فالاعتبار به لا بما يشرب، فيشمل الزرع وغيره.

قوله: «والعين ألف ذراع» وليس للغير استنباط عين أخرى في هذا القدر.  
ص ٣٧٦ قوله: «حبسه الأعلى للنخل إلى الكعب» إنما يبدأ بالأعلى فالأعلى مع جهالة السابق في الإحياء، أو إحيائهم دفعةً، ولو علم السابق بدئاً به وإن كانت أرضه أسفل. والمراد بالأعلى مَنْ يَلِي فُوهَةَ الماء<sup>٣</sup>.  
قوله: «وللإمام مطلقاً» في ملكه وفي المباح، لنفسه وللمصالح، كنعَم الصدقة. ولوزالت المصلحة التي حماها لها، فالأقرب: جواز الإحياء.  
قوله: «والوجه: البطلان» لأنَّ حقَّ الطريق<sup>٤</sup> إذا لم يتميَّز بالحدود، كان ما وَقَعَ عليه البيع من ملك البائع مجهولاً، فيبطل البيع، وأمّا على تقدير الامتياز فله الفسخ؛ لتبعض الصفقة.

قوله: «جاز له بيعه بما شاء» الأجود جعلها صلحاً؛ لعدم إمكانه تسليم الماء، وهو شرط في البيع، وانضمام الأرض إليه غير كافٍ غالباً<sup>٥</sup>؛ لأنها غير مقصودة بالذات، بل تابعة للماء المقصود بالذات.

نعم، لو فرضت ضميمته إلى مقصود بالذات معلوم<sup>٦</sup>، صحَّ تبعاً.  
قوله: «ويجوز أن يبيع سكناه» أي: يؤجرها ولا يبيع رقبته؛ لأنه لا يملكها. وإطلاق اسم البيع على الإجارة تجوز.

١. الصحاح، ج ٤، ص ٢١٦٥، «ع ط ن».

٢. الصحاح، ج ١، ص ٤١١، «ن ض ح».

٣. فُوهَةُ الماء: فمه وأوَّله، المعجم الوسيط، ص ٧٠٧، «ف و ه».

٤. في نسخة «ك»: «حدَّ الطريق» بدل: «حقَّ الطريق».

٥. كلمة «غالباً» لم ترد في نسخة «م».

٦. كلمة «معلوم» لم ترد في نسخة «م».

## كتاب اللُّقطة

ص ٣٧٧ قوله : « اللقطة » بسكون القاف اسم للشيء الملقوط ، وهو المراد هنا .  
وبفتح القاف اسم لآخذ اللقطة إذا كان كثير الالتقاط ؛ لأنَّ فَعْلَةً كذلك كالهَمْزَة  
واللُّمَزَة ، أي كثير الهمز واللمز<sup>١</sup> . وقد تفتح القاف في الأوّل .

### [في اللقيط]

قوله : « وفي اشتراط الإسلام تردّد » يشترط إسلام الملتقط مع الحكم بإسلام اللقيط ،  
كما لو وجد في دار الإسلام أو دار الكفر وفيها مسلم صالح للاستيلاد ، أخذاً من  
قوله تعالى : ﴿ وَلَنَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾<sup>٢</sup> ولأنّه لا تؤمن  
مخادعته عن الدين .

أمّا لو أخذ من بلاد الشرك ولم يكن فيها مسلم ولو واحداً ، فلم يمنع الكافر من  
التقاطه قولاً واحداً ؛ لعدم الحكم بإسلامه .  
قوله : « وأخذ اللقيط مستحبّ » الأصحّ وجوبه على الكفاية ؛ لأنّه تعاون على البرّ ،  
ودافع لضرورة المضطرّ ، وهو اختيار العلامة<sup>٣</sup> .

١ . كما في التبيان ، ج ١٠ ، ص ٤٠٦ - ٤٠٧ .

٢ . النساء (٤) : ١٤١ .

٣ . قواعد الأحكام ، ج ١ ، ص ١٩٤ .

قوله: «وفي دار الشرك رق» إن لم يوجد فيها مسلم صالح للاستيلاء ولو تاجراً أو أسيراً أو محبوساً يمكن الاستيلاء منه، وإلا لم يرق.

قوله: «فإن تعذر الأمران»: وجود السلطان وإعانة المسلمين.

قوله: «ورجع عليه إذا نوى الرجوع» ولا يشترط الإشهاد في جواز الرجوع مع النية على الأصح.

نعم، قد تحصل به السلامة من اليمين لو ادعى اللقيط التبرع.

### [في الضوال]

ص ٣٧٨ قوله: «تركه صاحبه من جهْد في غير كَلَالٍ ولا ماء» الجَهْد: العَطَبُ أعم من المرض والكسر وغيرهما.

ويشترط في إباحة المجهود عدم الكَلَالِ والماء معاً، فلو وجد أحدهما لم يجز الأخذ. ومتى جاز أخذه مَلَكَهُ الأخذ، ولا يجب عليه دفع القيمة إلى المالك إن ظهر. وهل يجب ردّ العين مع وجودها؟ نظر.

قوله: «لأنّها لا تمتنع من صغير السباع» مخيّر بين حفظها أمانة وبين الدفع إلى الحاكم ولا ضمان فيهما، وبين التملّك مع الضمان.

قوله: «الاشبه: نعم» مع نية الرجوع وتعذر الحاكم.

قوله: «والوجه: التقاص» قوي.

### [اللقطة]

قوله: «وفي قدر الدرهم روايتان» يجب تعريفه.

ص ٣٧٩ قوله: «وقيل: يحرم»<sup>١</sup> لا يضمن ما في الحرم، ولا يجوز تملّكها وإن كانت أقل من درهم.

قوله: «ويعرّف حولاً» ويجب كونه عقيب الالتقاط في موضعه إن أمكن. وليكن كلّ

يوم مرةً أو مرتين في الأسبوع الأول، ثم مرةً في كل أسبوع إلى تمام الشهر، ثم في كل شهر مرةً إلى تمام الحول.

والضابط: أن يتابع بينها بحيث لا ينسى اتصال التالي بمتلوّه.

وليكن عند اجتماع الناس، كالغداة والعشيّ والجُمُع والأعياد والأسواق وأبواب المساجد.

قوله: «والحبل والعقال وأشباهها» مما تقلّ قيمته و يكثر نفعه.

قوله: «أو تحت الأرض فهو لواجده» بعد الخمس إن لم يكن عليه أثر الإسلام، وإلا فللقطة.

قوله: «وإلا كان للواجد» بل يجب تتبّع المالك والبائعين، فإن عرفه أحد منهم فهو له بغير بيّنة ولا يمين، وإلا فإن كان عليه أثر الإسلام فهو لقطة تجري فيه أحكامها. وإن لم يكن فهو لواجده، وعليه الخمس، هذا هو المناسب لأصول المذهب.

قوله: «قال الشيخ: أخذه بلا تعريف»<sup>١</sup> إن لم يكن عليه أثر الإسلام، وإلا فللقطة. والفرق بين السمك والدابة أن الدابة مملوكة الأصل فكذا أجزاؤها، وهي مظنة أن تكون قد ابتلعت ما هو ملك البائع أو المالك، بخلاف السمكة فإنّها تملك بالحيازة مع النية، وما في بطنها لم تتعلّق به النية؛ لعدم العلم به.

قوله: «ما وجده في صندوقه أو داره فهو له» إن لم يعلم انتفاؤه عنه، وإلا كان لقطة.

قوله: «كان كاللقطة إذا أنكره» ولو اعترف به دفعه إليه بغير يمين.

### [في الأحكام]

ص ٣٨٠ قوله: «لا تدفع اللقطة إلا بالبيّنة» لا يكفي الوصف في وجوب الدفع مطلقاً. نعم، يجوز الدفع به إذا ظنّ صدقّه؛ لإطناؤه في الوصف أو لرجحان عدالته، فلو دفعها بالوصف ثمّ ظهر مدّع بيّنة انتزعت من الواصف، فإن تعدّر ضمّن الدافع لذي البيّنة، وله الرجوع على الواصف إذا لم يقرّ له بالملك، وللمالك الرجوع على

الواصف ابتداءً، فلا يرجع على الملتقط.

قوله: «على رواية<sup>١</sup> ضعيفة تعضدها الشهرة» العمل على الرواية.

قوله: «وفي ما عداهما أجرة المثل» الأصحّ ثبوت أجرة المثل في الجميع مع عدم التعيين.

قوله: «لا يضمن الملتقط في الحول» ما لم يفرط، أو ينو التملك ابتداءً من غير تعريف، فإنه يضمن وإن عاد إلى نية التعريف.



## كتاب المواريث

### [موجبات الإرث]

ص ٣٨١ قوله : « فالنسب ثلاث مراتب » المراد بترتب هذه الطبقات أن الثانية لا ترث مع وجود واحد من الطبقة الأولى مستحق للميراث ، وكذا الثالثة لا ترث مع واحد كذلك من الثانية .

### [موانع الإرث]

ص ٣٨٢ قوله : « وإذا أسلم الكافر على ميراث قبل قسمته » ولو أسلم قبل قسمة البعض شارك في الباقي ، واختص إن كان أولى . وكذا القول لو أعتق العبد .

ص ٣٨٣ قوله : « وفيه تردد » إن أسلم قبل قسمة الحاكم للزوجة ، وإلا فلا .  
قوله : « في نصراني مات وله ابن أخ وابن أخت مسلمان وأولاد صفار » الأصح أن الميراث لهما دون الأولاد ، ولا إنفاق .

والرواية<sup>١</sup> منزلة على الاستحباب .

قوله : « ولو أبى ، كان كالمرتد » عن فطرة إن كانا مسلمين أو أحدهما حال انعقاده ، وعن ملّة إن سبق انعقاده إسلامهما ، وحكم الجدّ حكم الأب .

١ . الكافي، ج ٧، ص ١٤٣، باب آخر في ميراث أهل الملل، ح ١؛ الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٥، باب ميراث أهل الملل، ح ٧٨٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣٦٨، باب ميراث أهل الملل المختلفة، ح ١٣١٥ .

قوله : «المسلمون يتوارثون وإن اختلفت آراؤهم» عدا الخوارج والغلاة والنواصب والمجسمة .

قوله : «المرتد عن فطرة يُقتل» المرتد عن فطرة : مَنْ عَلِقَ بعد إسلام أحد أبويه . والمرتد عن ملّة : مَنْ كان إسلامه بعد كفر ولو بالتبعية ، كما لو أسلم أحد أبويه وهو حَمَلٌ . قوله : «وتعتد زوجته عدّة الطلاق مع الحياة» ولو قُتل في أثناء العدّة أكملت عدّة الوفاة .

ص ٣٨٤ قوله : «وقال الشيخان : يمنع من الدية حسب»<sup>١</sup> قول الشيخين هو المفتى به .

ص ٣٨٥ قوله : «وأعتق ليحوز الإرث» ويتولّى ذلك الإمام أو نائبه ، فإن تعذّر تولاه غيره . والأولى توقّف عتقه على الإعتاق .

قوله : «وفي الزوج والزوجة تردّد» يفكّ الجميع .

قوله : «ولا المكاتب المشروط» المتولّى لذلك الحاكم ، ولا يعتق إلا بدفع التيممة والإعتاق ، فيجوز لمالكه بيعه بعد موت القريب وعتقه . وكسبه قبل الإعتاق له .

### [السهام]

ص ٣٨٦ قوله : «المقدّمة الثالثة : في السهام» السهام المذكورة في كتاب الله ستّة النصف ونصفه ونصف نصفه ، والثلاثان ونصفه ونصف نصفه . وصور اجتماعها مثلاً ستّة وثلاثون حاصلة من ضرب ستّة في نفسها ، تسقط منها أربعة مكرّرة ، فإنّ النصف مع الربع هو الربع مع النصف ، وهكذا في غيره . وتسقط أيضاً منها سبعة ؛ لامتناعها ، تبقى خمس عشرة . ذكر المصنّف منها عشرةً ، وأهمّل خمسة .

قوله : «والنصف يجتمع مع مثله» كزوج وأخت .

قوله : «ومع الربع» وهذا كزوج وبنت .

قوله : «ومع الثلث» كزوج وأمّ .

١ . المبسوط ، ج ٤ ، ص ٨٠ ؛ الخلاف ، ج ٤ ، ص ٢٨ ، المسألة ٢٢ ، وحكى قول المنفرد الشيخ الطوسي في تهذيب الأحكام ، ج ٩ ، ص ٣٨٠ .

قوله: «والسدس» كزوجة وواحد من كلاله الأمّ.

قوله: «ولا يجتمع الربع مع الثمن» لأنّ الربع نصيب الزوجة مع عدم الولد، والثلث نصيبها معه، فلا يجتمعان.

قوله: «ويجتمع الربع مع الثلثين» كزوجة وأختين.

قوله: «والثلث» كزوجة وأمّ.

قوله: «والسدس» كزوجة وأحد الأبوين مع الولد.

قوله: «ولا يجتمع مع الثلث» لأنّ الثمن حقّ الزوجة مع الولد، والثلث حقّ الأمّ لا معه.

قوله: «ولا الثلث مع السدس تسمية» إنّما قال: «تسمية» لأنّه قد يجتمع معه لكن لا تسمية بل اتفاقاً، كزوج وأبوين والأمّ محجوبة بالإخوة، فللزوج النصف وللأمّ السدس، والباقي - وهو الثلث - للأب، لكنّه بالقرابة لا بالتسمية.

قوله: «التعصيب باطل» التعصيب: هو إعطاء الفاضل من التركة عن أصحاب الفروض لعصبة الميت، وهم المنتسبون إليه من جهة الأب، كما إذا خلف الميت بنتاً واحدة وله أخ، أو أختاً واحدة وله عمّ، فإنّ نصف التركة الزائد عن فرض الأنثى للأخ أو العمّ عند المخالف. وعندنا يردّ على ذات الفرض أو ذوي الفروض؛ لأنّه أولوا الأرحام، وإجماع أهل البيت عليه السلام.

قوله: «لا عول في الفرائض» العول في الفرائض: زيادة السهم عن التركة<sup>١</sup>، وهو ضدّ التعصيب، كأختين وزوج، فإنّ للأختين الثلثين وللزوج النصف، فقد زادت السهم سدساً عن التركة، فعندنا يدخل النقص على من يتقرّب بالأب كالبنات والأخوات؛ لتواتر الأخبار<sup>٢</sup> عن أهل البيت عليه السلام وإجماعهم عليه<sup>٣</sup>. وعند المخالف يؤزّع النقص على الجميع.

١. قال الخليل في العين، ج ١، ص ٣٠٩: العصة: ورثة الرجل عن كلاله من غير ولد ولا والد. فأمّا في الفرائض فكلّ من لم يكن له فريضة مسمّاة فهو عَصَبَةٌ يأخذ ما بقي من الفرائض، ومنه اشتقت العصة.

٢. كما في الخلاف، ج ٤، ص ٦٢، المسألة ٨٠، والتنقيح الرائع، ج ٤، ص ١٥٣.

٣. في العين، ج ٢، ص ٢٤٨، والصحاح، ج ٥، ص ١٧٧٨: العول: ارتفاع الحساب في الفرائض.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٤٧، ح ٩٥٨ - ٩٦٠، باب إبطال العول.

٥. كما في الخلاف، ج ٤، ص ٧٣، المسألة ٨١؛ الإعلام (ضمن مصنفات المفيد) ج ٩، ص ٦٧.

قوله : «أو على الأب» في ذكر الأب هنا نظر ؛ لأن الأب مع الولد لا ينقص سهمه عن السدس ، ومع عدم الولد ليس بذئ فرض ، ومسألة العول مختصة بذوي الفروض .

### [في الأنساب]

ص ٣٨٧ قوله : «والباقي يردّ أخماساً» وتصحّ من ثلاثين أصل الفريضة ستة : للأبوين اثنان ، وللبنت ثلاثة ، يبقى واحد لا تنقسم على صحته ، تضرب خمسة - عدد السهام - في أصل الفريضة ، ومنها تصحّ المسألة .  
ومع الحاجة للأُم تصحّ من أربعة وعشرين حاصلة من ضرب أربعة - عدد سهام من يردّ عليه - في أصل الفريضة .

ص ٣٨٨ قوله : «وحيث يفضل عن النصف» الفضل يكون مع الزوجة .  
وأصل المسألة حينئذٍ من أربعة وعشرين ؛ لأن فيها ثُمناً وسدساً ، للزوجة ثلاثة ، وللأبوين ثمانية ، وللبنت اثنا عشر ، ويبقى واحد يردّ على البنت والأبوين أخماساً مع عدم الحاجة ، بضرب خمسة في أصل الفريضة تبلغ مائة وعشرين ، ومنها تصحّ .  
ومع الحاجة يردّ على البنت والأب أرباعاً ، وتصحّ من ستة وتسعين حاصلة من ضرب أربعة في أربعة وعشرين .

قوله : «يردّ على ولد البنت كما يردّ على أمّه» ردّ بذلك على المرتضى وابن إدريس ومعين الدين المصري<sup>١</sup> حيث جعلوا أولاد الأولاد أولاداً حقيقة .

قوله : «يُحبى الولد الأكبر بثياب بدن الميت» كلّ ما كان منها بلفظ الجمع كالثياب يدخل [الجميع] وإن كثر ، ومنها العمامة والقُلنسوة ، سواء لبسها أم لا إذا اتُّخذت للُبس ، وما كان بلفظ الواحدة كالمصحف والسيف لا يدخل الجميع ، بل له واحدة منها ، فإن اعتاد الانتفاع ببعضها بحيث تدلّ القرينة على إطلاقه عليه أكثر ، دخل ،

١ . رسائل الشريف المرتضى ، ج ٣ ، ص ٢٥٧ - ٢٦٦ ؛ السرائر ، ج ٣ ، ص ٢٤٠ ؛ وحكى قول معين الدين المصري الفاضل المقداد في التقيح الرائع ، ج ٤ ، ص ١٦٢ .

والأُقرع .

قوله : «يستحبّ للآب أن يُطعم أباه» الضابط أنّه تستحبّ لهما طعمة<sup>١</sup> أقلّ الأمرين من السدس والزيادة مع زيادة نصيب المطعم عن السدس ، فلو كانت أمّ مع بنت أطعمت نصف سدس .

ص ٣٨٩ قوله : «استحبّ له طعمة الجدّ والجدّة» كما لو خلف أبوين وإخوة استحبّ للآب الطعمة خاصة ، ولو خلفت أبوين وزوجاً استحبّ للأمّ الطعمة خاصة .

قوله : «أو أربع أخوات فما زاد» والخثائي كالإناث إلا أن يحكم بالذكورية فيهم .

قوله : «وفي القتلّة قولان» لا بدّ من انتفاء موانع الإرث جميعاً .

قوله : «ولو اجتمعت الكلالات» المراد بالكلالة [مَنْ كَانَ] من الأقارب على حاشية النسب وليس في عموده ، وذلك مَنْ عدا الآباء والأولاد . وقيل : غير ذلك .

ص ٣٩٠ قوله : «والآخر : يردّ على الفريقين» الأصحّ اختصاص كلالة الأب بالردّ ؛ لقيامهم مقام كلالة الأبوين ؛ ولدخول النقص عليهم ؛ وللرواية عن الباقر<sup>٢</sup> عليه السلام .

قوله : «فيصحّ من مائة وثمانية» أصل الفريضة ثلاثة تنكسر على الفريقين ، وسهام أقرباء الأب تسعة وأقرباء الأمّ أربعة ، وبينهما تباين ، فتضرب إحدهما في الأخرى تبلغ ستة وثلاثين ، ثمّ تضربها في أصل الفريضة تبلغ مائة وثمانية .

ص ٣٩١ قوله : «إلا ابن عمّ لأب وأمّ مع عمّ لأب فابن العمّ أولى» ولا تتغيّر الحال بتعدّد أحدهما أو تعدّدتهما ، ولا بدخول الزوج والزوجة ، وتتغيّر بالذكورية والأنوثة ، فلو كان بدل العمّ عمّة أو بدل ابن العمّ بنتاً ، مُنِعَ الأبعد .

قوله : «ولو اجتمع عمّ الأب وعمّته وخاله وخالته» وتصحّ من مائة وثمانية ؛ لأنّ أصل الفريضة ثلاثة ، وسهام أقرباء الأمّ أربعة ، وسهام أقرباء الأب ثمانية عشر ، وبينهما

١ . قال ابن الأثير في النهاية ، ج ٣ ، ص ١٢٦ : الطعمة بالضمّ - شبه الرزق ، يزيد له ما كان له من الشيء وغيره وجمعها طعم .

٢ . أضفناه من حاشية الإرشاد . راجع غايّة المراد ، ج ٣ ، ص ٥٦٧ .

٣ . تهذيب الأحكام ، ج ٩ ، ص ٣٢٢ ، باب ميراث الإخوة والأخوات ، ح ١١٥٧ ؛ الاستبصار ، ج ٤ ، ص ١٦٨ ، باب ميراث أولاد الإخوة والأخوات ، ح ٦٣٧ .

توافق بالنصف، فنضرب نصف أحدهما في الآخر، ثم الحاصل في أصل الفريضة، تبلغ مائة وثمانية.

وقيل<sup>١</sup>: لحال الأم وخالتها ثلث الثلث بالسوية، وثلثاه لعمها وعمتها بالسوية، وصحتها من أربعة وخمسين؛ لأن سهام أقرباء الأم ستة، وهي تداخل سهام أقرباء الأب، فنكتفي بها، ونضربها في ثلاثة أصل الفريضة تبلغ أربعة وخمسين.

قوله: «ولثه لخاله وخالته بالسوية على قول» القول الآخر: يقسم أثلاثاً.

ص ٣٩٢ قوله: «من اجتمع له سبيان، ورث بهما» لهذه المسألة صور:

الأولى<sup>٢</sup>: سبيان لا يمنع أحدهما الآخر، كابن عم هو ابن خال.

الثانية: كذلك لكن يحجب أحدهما الآخر، كأخ للأم هو ابن عم لأب.

الثالثة: سبيان لواحد ونسب لواحد آخر، كابن أحدهما ابن خال ورث ذوالنسبين بهما.

الرابعة: سبيان في أحد لا يحجب أحدهما الآخر، كزوج هو معتق أو ضامن جريرة.

الخامسة: سبيان يحجب أحدهما الآخر، كالإمام إذا مات عتيقه فإنه يرث بالعتق لا بالإمامة.

السادسة: سبيان وهناك من يحجب أحدهما، كزوجة معتقة ولها ولد.

### [ميراث الأزواج]

ص ٣٩٣ قوله: «ويرث الزوج من جميع ما تركته المرأة، وكذا المرأة عدا العقار» الأصح أن غير ذات الولد لا ترث من رقة الأرض شيئاً، وتعطى قيمة الأشجار النابتة فيها مستحقة البقاء في الأرض حتى تفنى، وقيمة آلات البناء من خشب وحجارة ونحوهما ثابتة في البناء. وطريق تقويم الشجر لو كانت الأرض من التركة: أن تقوّم معاً، ثم تقوّم الأرض وحدها مشغولة بالشجر مستحق البقاء فيها إلى أن تفنى، فإن لها قيمة ما،

١. القائل هو الشيخ الطوسي في النهاية، ص ٦٥٧؛ والفاضل المقداد في التنقيح الرابع، ج ٤، ص ١٨٤.

٢. نسه فخر المحققين في إيضاح الفوائد، ج ٤، ص ٢٣٠ إلى أفضل المحققين نصير الحق والدين الطوسي.

٣. في نسخة «م» بدل: «الأولى - الثانية ...» إلى آخره: «١ - ب ...».

وإن كانت مملوءة من الشجر رجي زواله، ثم يحسب تفاوت ما بين القيمتين وتعطى حصتها منه.

ولو اجتمع معها ذات ولد، فالظاهر اختصاص الثمن من ذلك بها، وتدفع هي القيمة لا الوارث؛ لخروج سهم الزوجية عنه، ولها كمال الثمن في الأرض بغير قسمة. ويحتمل اختصاصها بنصف ثمن ما زاد على الأرض، ودفع الوارث القيمة. قوله: «طلق واحدة من أربع وتزوج أخرى فاشتبهت» المستند النص<sup>١</sup>، ولا يتعدى الحكم<sup>٢</sup> إلى غير مورده.

فلو اشتبهت المطلقة بأحدة من الأربع خاصة أو باثنتين، أو اشتبهت بخامسة، أقرع. قوله: «والباقى بين الأربعة بالسوية» فتصح من مائة وثمانية وعشرين. وقيل بالقرعة بين المشتبهات<sup>٣</sup>.

والأول هو المشهور<sup>٤</sup>، وبه رواية<sup>٥</sup> وعليه الفتوى، على أن القول بالقرعة لا يخلو من وجه.

قوله: «فإن مات قبله فلا مهر لها ولا ميراث» وكذا لو ماتت هي قبل الدخول، لم يرثها على الأقوى. ولو كان المريض الزوجة، فكالصحيح.

### [في الولاء]

قوله: «الولاء» هو بفتح الواو، وأصله القرب والدنو، والمراد هاهنا: تقرب أحد الشخصين بالآخر على وجه يوجب الإرث بغير نسب ولا زوجية.

١. الكافي، ج ٧، ص ١٣١، باب نادر، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٩٣، باب أحكام الطلاق، ح ٣١٩.

٢. في نسخة «م»: «النص» بدل: «الحكم».

٣. نسب هذا القول إلى ابن إدريس الفاضل الأبي في كشف الرموز، ج ٢، ص ٤٦٤؛ والشهيد في الدروس الشرعية، ج ٢، ص ٣٦١.

٤. في غايه المراد، ج ٣، ص ٥٨١؛ وهو فتوى الأصحاب؛ وفي كشف الرموز، ج ٢، ص ٤٦٤؛ ما أعرف له مخالفا إلا المتأخر.

٥. تقدم تخريجه في التعليقة ١.

ص ٣٩٤ قوله : «أظهرها : انتقال الولاء إلى الأولاد الذكور دون الإناث» قوي .  
قوله : «إذا كان الأولاد مولودين على الحرية» كما لو ولدوا من معتقة أحراراً مع كون أبيهم رقاً ، فإن ولاءهم لمولى أمهم ، فإن أعتق الأب بعد ذلك انجبر ولاؤهم إليه<sup>١</sup>  
ص ٣٩٥ قوله : «عدا الزوجة ؛ فإنها تشاركه على الأصح» نعم مطلقاً .  
قوله : «وكان عليّ عليه السلام يعطيه فقراء بلده»<sup>٢</sup> ويتولى ذلك الحاكم الشرعي حق النيابة كغيره من أمواله .

### [ميراث ابن الملاعنة]

قوله : «وورث هو أباه دون غيره» لو قيل : يرثهم إن اعترفوا به وكذبوا الأب في اللعان ، ويرثونه مع تصديقهم أباه ، كان وجهاً .

### [ميراث ولد الزنى]

ص ٣٩٦ قوله : «وقيل : ترثه أمه كابن الملاعنة»<sup>٣</sup> ضعيف .

### [ميراث الحمل]

قوله : «الحمل يرث إن سقط حياً» ولا تشترط حياته عند موت الموروث ، فلو كان نطفة ورث إذا انفصل حياً ، ولا يشترط استقرار الحياة ، فلو سقط بجناية جان وتحرك حركة تدل على الحياة ورث ، وانتقل ماله إلى وارثه ، ولا يشترط الاستهلال ؛ لأنه قد يكون أخرس ، بل تكفي الحركة الإرادية .  
قوله : «ولم يكلف أحدهما البيّنة» إذا كانا مجهولي النسب . ولا عبرة بتصادقهما إذا كانا معرفين لغيره .

قوله : «وقال في (الخلاف)»<sup>٤</sup> العمل على خيرة (الخلاف) .

١ . أي مولى الأب .

٢ . المقنعة ، ص ٧٠٥ .

٣ . القائل هو الشيخ الصدوق في المقنع ، ص ١٧٧ ؛ وأبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه ، ص ٣٧٧ .

٤ . الخلاف ، ج ٤ ، ص ١١٩ ، المسألة ١٣٦ .



قوله : «حتى تمضي مدة لا يعيش مثله إليها» بحسب العادة، ولا تقدير لها، بل تختلف باختلاف القرون، وفي زماننا هذا يكفي التربص مائة وعشرين سنة من حين ولادته .  
ص ٣٩٧ قوله : «لو تبرأ من جريرة ولده» لا اعتبار بالتبرؤ والإرث بحاله .

### [ميراث الخنثى]

قوله : «قيل : للذكر أربعة وللخنثى ثلاثة وللأنثى سهمان»<sup>١</sup> هذا الطريق الثاني يسمى طريق التنزيل، وهو أشهر الطريقتين . ويظهر التفاوت بينهما في بعض الصور، ومن مواضع اختلافه : ما لو اجتمع أنثى وخنثى وذكر، فإن للخنثى على الطريق الأول ثلاثة من تسعة وهي ثلثها، وله على الطريق الثاني ثلاثة عشر من أربعين، وهي لا تبلغ ثلث الفريضة .  
وقيل : القسم الثاني أشهر بين الأصحاب<sup>٢</sup> .

قوله : «مثاله : خنثى وذكر تفرضهما» وطريقه على هذا القول أن تصحح المسألة على تقدير الذكورية ثم على تقدير الأنوثة، ثم تضرب إحداهما في الأخرى إن تباينت، وفي وفقهما إن توافقتا، ثم يضرب الحاصل في اثنين، ويعطى كل وارث نصف ما حصل له في المسألتين، ففي الفرض المذكور - وهو خنثى وذكر - مسألة الذكورية من اثنتين، والأنوثة من ثلاثة، وهما متباينان، فتضرب إحداهما في الأخرى ثم في اثنين، تبلغ اثني عشر .

ومثله خنثى وأنثى لو اجتماعهما، فمع فرضه ذكرًا الفريضة خمسة، ومع فرضه أنثى أربعة، ومضروب إحداهما في الأخرى تبلغ عشرين، ثم تضربها في اثنين تبلغ أربعين : للخنثى ثلاثة عشر، وللذكر ثمانية عشر، وللأنثى تسعة .

ومثال التوافق : أحد الأبوين مع خنثى، فريضة الذكورية ستة، والأنوثة أربعة، وهما متوافقان بالنصف، فنضرب اثنين في ستة ثم المجتمع في اثنين تبلغ أربعة

١ . القائل هو الشيخ الطوسي في المبسوط، ج ٤، ص ١٥٥ ؛ ولتوضيح المطلب راجع المهذب البار، ج ٤، ص ٤٢٥-٤٢٩ .

٢ . راجع التقيع الرائع، ج ٤، ص ٢١٤ ؛ إيضاح الفوائد، ج ٤، ص ٢٤٩ .

وعشرين، فلاحد الأبوين خمسة، وللخنثى تسعة عشر.  
 ص٣٩٨ قوله: «ولو شاركهم زوج أو زوجة» فنضرب في الفرض المذكور مع زوج أربعة في اثني عشر، تبلغ ثمانية وأربعين: للزوج اثنا عشر، ويقسم الباقي بين الخنثى والذكر، فَمَنْ حصل له من الأصل شيء أخذه مضروباً في ثلاثة، فللخنثى خمسة عشر، وللذكر أحد وعشرون، ولو كان زوجة، ضربت الاثني عشر في ثمانية، تبلغ ستة وتسعين، للزوجة اثنا عشر، وللذكر مضروب سبعة في سبعة تسعة وأربعون، وللخنثى مضروب خمسة في سبعة خمسة وثلاثون.  
 قوله: «فإن انتبه أحدهما فهما اثنان» في الميراث، وكذا التفصيل في الشهادة، وفي النكاح واحد، وفي التكليف اثنان.  
 والأولى في الوضوء أن يغسل كل منهما أعضاء كل منهما.

### [في ميراث الغرقى والمهدوم عليهم]

قوله: «وفي ثبوت هذا الحكم بغير سبب الغرق والهدم تردد» لا يثبت؛ لعدم النص، فمع الاشتباه لا يرث أحدهما الآخر، بل ميراث كل لوارثه.  
 قوله: «يورث الأضعف أولاً، ثم الأقوى» أي الأضعف نصيباً كالزوجة مع الزوج؛ تعبدًا لا لعلّة مقبولة، إلا أن يحكم بالتوارث مما ورث من صاحبه.  
 قوله: «والتقديم على الاستحباب» قويّ.

### [في ميراث المجوس]

ص٣٩٩ قوله: «عن الفضل بن شاذان: أنه يورثهم بالنسب، صحيحه وفساده» العمل على مقالة الفضل<sup>٢</sup>.

١. الكافي، ج٧، ص١٣٧-١٣٨، باب ميراث الغرقى وأصحاب الهدم، ح٥؛ تهذيب الأحكام، ج٩، ص٣٥٩.  
 باب ميراث الغرقى والمهدوم عليه، ح١٢٨١-١٢٨٢.  
 ٢. نقل قول الفضل الفاضل الأبي في كشف الرموز، ج٢، ص٤٨٣؛ ولتوضيح المطلب راجع التنقيح الرائع، ج٤، ص٢٢١.

قوله : «ولو خَلَفَ جدَّةٌ هي أُختٌ، وَرِثَتْ بهما» كما لو تزَوَّجَ مجوسِيَّ بأمِّ أمِّه فأولد منها ولداً، فأُمُّ الأب أُختٌ لهذا الولد لكونها بنت أمِّه، وجدَّةٌ لكونها أمَّ أبيه .

### [في حساب الفرائض]

ص ٤٠٠ قوله : «لأنَّه لا وَفَّقَ بين نصيبهنَّ» المتوافقان : هُما العددان اللَّذَانِ يَعدَّهما عدد ثالث غير الواحد، أو اللَّذَانِ إذا أسقطتَ أَقلَّهما من الأكثر مرَّةً أو مراراً بقي أكثر من واحد، كعشرة واثني عَشَرَ يَعدَّهما الاثنان، وإذا أسقطتَ أَقلَّهما من الأكثر بقي اثنان، فَيُجْتَزَى بضرب أحدهما في الكسر الذي ذلك المشترك سَمِّيَ له، كالنصفِ في الأربعة والستَّةِ، والثُلثِ في الستَّةِ والتسعةِ، والرَّبعِ في الثمانيةِ والاثني عَشَرَ . ولو لم يَعدَّهما إلا الواحد فهُما متباينان . ولو عدَّ أَقلَّهما الأكثر ولم يتجاوز نصفه فهُما متداخلان .

### [في المناسخات]

ص ٤٠١ قوله : «فإن اختلف الوارث أو الاستحقاق أو هُما» الصور أربع :

أ : اتَّحد الوارث والاستحقاق، كإخوةٍ ثلاثةٍ مات أخٌ ثمَّ آخر وبقي أخٌ، فالمال له، فالوارث واحد، وكذا الاستحقاق بالأخوة .

ب : اختلفهما معاً، كأخوين مات أحدهما ثمَّ مات الآخر عن ابنٍ، فالمال له، فوارث الأوَّل غير الثاني، والاستحقاق في الأوَّل بالأخوة، وفي الثاني بالبُتُوَّة .

ج : اختلاف الوارث خاصَّةً، كمن مات عن وَلَدَيْنِ، ثمَّ أحدهما عن ابنٍ، فوارث الثاني غير الأوَّل، والاستحقاق بالبُتُوَّة فيهما .

د : اختلاف الاستحقاق خاصَّةً، كمن تَرَكَ زوجةً وابناً، ثمَّ تموت الزوجةُ عن هذا الابن، فوارث الثاني هو وارث الأوَّل، والاستحقاق في الأوَّل بالزوجيَّة، وفي الثاني بالبُتُوَّة .

قوله : «وإلا فاضرب الوَفَّقَ من الفريضة الثانية في الفريضة الأولى» كأبوين وابنٍ، ثمَّ

يموت الابن ويترك ابنين وبنيتين، فالفريضة الأولى من ستة، ونصيبُ الابن أربعة،  
وسهامُ ورثته ستة توافقنا بالنصف، فتضرب ثلاثة في ستة، تبلغ ثمانية عشر،  
للابن اثنا عشر، تنقسم على ورثته.  
وما ذكره المصنف من اعتبار التناسب بين الفريضتين ليس بجيدٍ، وإنما المعتبر  
ما ذكرناه.

قوله: «فما بلغ صحّت منه الفريضتان» كالأبوين وابن، ثم مات الابن وترك ابنين وبناتاً،  
فنصيبه أربعة في الفريضة الأولى، وسهام ورثته خمسة، فتضرب خمسة في ستة  
تبلغ ثلاثين.

## كتاب القضاء

### [صفات القاضي]

ص ٤٠٣ قوله : «وَهَلْ يَشْتَرُطُ عِلْمُهُ بِالْكِتَابَةِ؟» المشهور اعتبار الكتابة والبصر .  
قوله : «وَفِي اشْتِرَاطِ الْحُرِّيَّةِ تَرَدَّدَ» الاشتراط قوياً . وإلا لزم انعزاله بانعزال المولى .  
قوله : «نَعَمْ ، لَوْ تَرَضَى اثْنَانِ بَوَاحِدٍ مِنَ الرِّعْيَةِ» ويشترط في المتراضى به استجماع شرائط الفتوى ، وإنما يتوقف حكمه على التراضي ؛ لأنه ليس منصوباً من قبل الإمام ، إذ لا يتصور التحكيم إلا مع حضور الإمام عليه السلام ، أما مع غيبيته فينفذ قضاء الجامع للشرائط مطلقاً ، ولا ينفذ قضاء غيره إجماعاً .  
قوله : «وَرُبَّمَا وَجِبَ» إذا لم يوجد غيره مستجمعاً للشرائط ، وإذا أمره الإمام به وإن وجد غيره .

### [في آداب القضاء]

ص ٤٠٤ قوله : «أَنْ يَسْتَحْضِرَ مَنْ أَهْلُ الْعِلْمِ مَنْ يَخَاضِعُ فِي الْمَسَائِلِ الْمَشْتَبِهَةِ» للتنبيه على المأخذ والخطأ لا للتقليد ، فإنه غير جائز وإن ضاق الوقت ، ولا ينفذ قضاء المقلد إجماعاً ، ذكره العلامة في (المختلف) <sup>١</sup> وغيره <sup>٢</sup> .

١ . مختلف الشيعة ، ج ٨ ، ص ٤٣١ ، المسألة ٣٣ .

٢ . نهج الحق ، ص ٥٦٢ .

قوله: «وفي حقوق الله قولان»<sup>١</sup> الأصح أنه يقضي بعلمه مطلقاً.

قوله: «وإن جهل الأمرين، فالأصح: التوقف» هذا هو المشهور.

قوله: «لا تسمع شهادة الجرح إلا مفصلة» والأقوى: وجوب التفصيل فيهما معاً.

ص ٤٠٥ قوله: «الرشوة على الحاكم حرام» على الراشي والمرتشي.

نعم، لو توقف التوصل إلى الحق على الرشوة، حرمت على القاضي خاصة.

### [في وظائف الحاكم]

قوله: «التسوية بين الخصوم» هذه الوظائف كلها واجبة، أما التسوية في الميل القلبي فمستحبة.

قوله: «أو ما ناسبه» مثل: ليتكلم المدعى منكما. ولا يخصص أحدهما بالخطاب.

قوله: «فإن اجتمع خصوم» المراد باجتماعهم دفعة، فيكتب أسماء المدعين كل واحد في رُقعة، ويضع الرقاع بين يديه ويخلطها بحيث تشتبه، ثم يخرج رُقعة وينظر في أمر صاحبها، وخصه في حكومة واحدة، ثم يؤخر الأخرى إن كان حتى يفرغ من الجميع، ثم ينظر في دعوى الأول ثم الثاني، وهكذا.

قوله: «واستدعى من يخرج اسمه» إلا مع ضرورة أحدهم، كالمسافر المستوفز<sup>٣</sup> والمرأة.

### [في جواب المدعى عليه]

ص ٤٠٦ قوله: «ولو ادعى الإعسار كُلف البيّنة» إنما يكلف البيّنة بالإعسار إذا كان له أصل مال أو كان أصل الدعوى مالاً، أما لو لم يعرف أصل مال ولا كان أصل الدعوى مالاً بل جناية أو صداقاً أو نفقة زوجته أو قريب استدان عليه بإذن منه أو من الحاكم، فإنه يقنع بيمينه، وله رد اليمين على الغريم.

١. الأكثرون على أن للحاكم أن يحكم بعلمه، ومنهم: الشيخ الطوسي في الخلاف، ج ٦، ص ٢٤٢، المسألة ٤١، وقال

ابن الجيند بالعدم، حكى قوله السيد المرتضى في الانتصار، ص ٤٨٧ - ٤٨٨، المسألة ٢٧١.

٢. في المختصر النافع: «وإن».

٣. في النسخ: «التوقف» بدل: «المستوفز».

قوله : «وأشهر منها: تَخْلِيته» قويّ، لكن يجب عليه التكبُّب ولو بإيجار نفسه فيما يليق به .

قوله : «وفي تكفيل المدعى عليه تردّد» لا يجب التكفيل ؛ لأنّه تعجيل عقوبة لم يثبت سببها .

ص ٤٠٧ قوله : «وقيل : تُردّ اليمين على المدّعي»<sup>١</sup> قويّ .

قوله : «إلا في الدّين على الميّت» وفي حكمه الدعوى على الصبيّ والمجنون والغائب .  
 ووجه الاستظهار احتمال أن يكون المدّعي قد استوفى ماله ، أو أبراه ولم يعلم الشهود ، فيستظهر الحاكم باليمين .  
 واحترز بالدّين عن العين ، كما لو أقام بيّنة بعاريتها أو غضبها من الميّت وشبهه ، فإنّه ينزعها من غير يمين ؛ لأنّ قيام البيّنة له بذلك يستلزم الشهادة له بالملك ، والأصل بقاؤه .

### [كيفية الاستحلاف]

قوله : «ويجوز تغليظ اليمين بالقول» التغليظ بالقول أن يأتي بالألفاظ المشتملة على الثناء عليه المختصّ به ، كقوله : وآلله الذي لا إله إلا هو الطالب الغالب الضارّ النافع المدرك المهلك ، الذي يعلم من السرّ ما يعلمه من العلانية ، ونحوه . والزمان كالجمعة والعيد وبعد الزوال . والمكان كالمسجد والحرم .  
 ويغلّظ على الكافر بما يعتقده مُشرفاً من القول والزمان والمكان .  
 ولو امتنع الحالف من [التغليظ] يُجبر عليه<sup>٢</sup> .  
 قوله : «ويحلف الأخرس بالإشارة» المراد بالإشارة : المفهمة لليمين ، وهذا هو المشهور<sup>٣</sup> ، والأجود .

١ . القائل هو الشيخ الطوسي في الخلاف ، ج ٦ ، ص ٢٩٠ ، المسألة ٣٨ ؛ والبسوط ج ٨ ، ص ٢١٢ ؛ وابن إدريس في السرائر ، ج ٢ ، ص ١٨٠ .

٢ . أي : لا يعدّ ناكلاً ، كما ذهب إليه بعض العامة .

٣ . التنقيح الرائع ، ج ٤ ، ص ٢٥٧ ؛ إيضاح الفوائد ، ج ٤ ، ص ٣٣٦ .

ص ٤٠٨ قوله : «إلا مع دعوى علمه بموته» ويحلف الوارث - عند تمام الدعوى عليه بالقيود الثلاثة<sup>١</sup> في العلم بالموت أو الحق - على نفي العلم ، وفي ادعاء المال في يده على البت .

ص ٤٠٩ قوله : «ولا يثبت مال غيره» وإن كان نفعه عائداً عليه ، كما لو ادعى غريم الميِّت مالاً للميِّت على غيره وأقام شاهداً ، فإن الغريم لا يحلف معه وإن كان الدَّين مستوعباً ، بل الوارث ، فإن امتنع من اليمين لم يثبت الحق ، ولا يُجبر عليها .

قوله : «إنفاذ ذلك الحكم» بمعنى إمضائه ، لا الحكم بموجبه وصحته . والفائدة قطع الخصومة لو عاود الخصمان المنازعة .

قوله : «وإذا عدلتك السهام» المراد بتعديلها تسويتها من غير احتياج إلى شيء يجعل معها . ولو تضمنت ردّاً من أحد لم يجبر الممتنع عليها ؛ لاستلزامها المعاوضة على بعض العين .

قوله : «إذا لم يكن في القسمة ضرر» يتحقق الضرر بنقص القيمة . ولو كان من أحد الجانبين فرضي ، أُجبر الآخر .

### [المدعي]

قوله : «وقيل : هو الذي يدعي خلاف الأصل أو أمراً خفياً»<sup>٢</sup> وهو المعبر عنه بمدعي خلاف الظاهر ؛ لأن الخفي يقابل الظاهر ، والمنكر يقابله في الجميع . وهذه التعريفات تجتمع غالباً ، كما لو ادعى زيد على عمرو ديناً ، فإن زيدا وسكوته ، أي : يترك لو ترك الخصومة ، ويدعي خلاف الأصل ؛ لأن الأصل براءة ذمة عمرو من الدين ، ويدعي أيضاً أمراً خفياً ، وعمرو يقابله فيها .

وربما تعارضت في مواضع :

منها : ما لو أسلم الزوجان قبل الدخول ، فقال الزوج : أسلمنا معاً ، فالنكاح باقٍ ،

١ . أي دعوى المدعي علم الوارث بموت المورث ، وأن المورث مدين ، وأن الميِّت ترك مالاً في يد الوارث ، وبانتفاء أحد هذه القيود الثلاثة تنتفي تمامية الدعوى . لتوضيح المطلب راجع مسالك الأفهام ، ج ١٣ ، ص ٤٩٢ ؛ وجواهر الكلام ، ج ٤٠ ، ص ٢٥٠ .

٢ . راجع التقيح الرابع ، ج ٤ ، ص ٢٦٦ ؛ المهذب الرابع ، ج ٤ ، ص ٤٨٢ .



وقالت المرأة: بل على التعاقب، فلا نكاح بيننا، فعلى الأصل هي المدّعية؛ لأنّ الأصل عدم تقدّم كلٍّ منهما على الآخر.

قيل: وكذا على التخلية؛ لأنّها لو سكّنت لم يعرض لها الزوج، واستمرّ النكاح. وعلى الظاهر هو المدّعي؛ لأنّ التقارن خلاف الظاهر<sup>١</sup>.

قوله: «وإيراد الدعوى بصيغة الجزم» فيما لا يعسر الاطلاع عليه، كالسرقة، وإلا لم يشترط على الأقوى، ولا يتوجّه هنا ردّ اليمين على المدّعي.

ص ٤١٠ قوله: «أشبهه: الجواز» قويّ.

قوله: «فهو لمخرجه» إن أعرض مالكة جاز أخذه. ويجوز رجوع مالكة فيه ما لم يتصرّف.

قوله: «وفي الرواية<sup>٢</sup> ضعف» يمكن حملها على الإعراض عمّا لا يقذفه البحر لإيأس منه، فإن فرض ذلك صحّ أخذه، وإلا فهو لمالكة، ولا أجره للمخرج إلا أن يأمره المالك.

قوله: «ويمكن حمل ذلك على من خلط المال ولم يأذن له صاحبه» هذا الحمل ليس بجيد على ما نقله في صدر الرواية<sup>٣</sup> أنّ حمّله بخلطها في العبارة صفة للبضاعة، وحينئذٍ لا يتوجّه خلط المال بغير إذن صاحبه؛ لاقتضاء الأوّل إذنه فيه. وأمّا حكم المسألة مع قطع النظر عن الرواية فهو أنّه إن خلطها بغير إذنه ضمن، وإلا اعتبر التفريط.

قوله: «إلا أن يكون الأجير دعاه إلى ذلك» لأنّ الموضوع عنده مع دعاء الأجير إليه كوكيله، فيده يده، بخلاف الأوّل، فإنّ الأجرة في ضمان المستأجر حتى يقبضها

١. القائل هو الفاضل المقداد في التنقيح الرائع، ج ٤، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ وابن البرّاج في المهذب البارع، ج ٤، ص ٤٨٢ - ٤٨٣.

٢. كلمة: «ردّ» لم ترد في نسخة «م».

٣. وهي رواية أمية بن عمرو عن الشعبي في مسألة السفينة. راجع تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٩٥، باب من الزیادات في القضايا والأحكام، ح ٨٢٢.

٤. وهي رواية حريز عن أبي عبيدة في مسألة البضاعة. راجع تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٨٨، باب من الزیادات في القضايا والأحكام، ح ٧٩٩.

الاجير أو مَنْ يقوم مقامه .

### [الاختلاف في الدعوى]

- ص ٤١١ قوله : «ولآخر إحلّافه» وكذا له إحلّاف مَنْ كانت في يده .
- ثم إن ادّعي عليه العلم كفى حلفه على عدمه ، وإن ادّعي عليه غضبها منه ونحوه حلف على البتّ .
- قوله : «إذا تداعيا خصّاً، فُضي لمن إليه القمط» القمط بكسر القاف : ما يُشدّ به الأخصاص<sup>١</sup> .
- ووجه الرواية<sup>٢</sup> : أن الظاهر أن مَنْ كانت إليه المعاقدة وقف في ملكه وعقد . والمشهور العمل على الرواية ، وضعفها منجبرٌ بالشهرة<sup>٣</sup> .
- قوله : «وفيه رواية بالفرق» بين الأب وغيره ، ضعيفة .
- ص ٤١٢ قوله : «ويدهما عليه ، كان بينهما» الأصحّ أنه إن كان هناك عرفٌ عامٌّ أو خاصٌّ حكم به ، وإلا حكم بما يصلح للرجل له ، وللمرأة لها ، وما يصلح لهما بينهما ، كلّ ذلك مع التحالف .
- وحكم ورثتهما أو ورثة أحدهما حكمهما .

### [تعارض البيّنات]

- قوله : «على الأشبه» قويّ .
- قوله : «القضاء للخارج» قويّ .
- قوله : «والأول أشبه» قويّ .
- ١ . كما في الصحاح ، ج ٢ ، ص ١١٥٥ ، «ق م ط» ، وفيه زيادة : «ومنه معاقدة القمط» . والاختصاص جمع خُصّ : البيت من القصب ، المصباح النير ، ص ١٧١ ، «خ ص ص» .
- ٢ . وهي رواية عمرو بن شعبر عن جابر . انظر الفقيه ، ج ٣ ، ص ٥٧ ، باب الحكم في الخطيرة بين دارين ، ح ١٩٧ .
- ٣ . راجع التنقيح الرائع ، ج ٤ ، ص ٢٧٥ ؛ السرائر ، ج ٢ ، ص ١٩٤-١٩٥ .
- ٤ . الكافي ، ج ٧ ، ص ٤٣١ ، باب النوادر من كتاب القضاء ، ح ١٨ ؛ الفقيه ، ج ٣ ، ص ٦٤ ، باب ما يقبل من الدعاوي بغير بيّنة ، ح ٢١٤ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٦ ، ص ٢٨٩ ، باب من الزادات في القضايا ، ح ٨٠٠ .

## كتاب الشهادات

### [صفات الشاهد]

ص ٤١٣ قوله : «وهو شاذ» ضعيف .

قوله : «وفي اعتبار الغربية تردد» اعتبارها أولى .

ويشترط عدالتُهما في دينهما ، وكونُ الوصيةِ بالمال لا بالولاية .  
والأولى إحلافه بعد العصر ؛ عملاً بظاهر الآية<sup>١</sup> .

ص ٤١٤ قوله : «العدالة» العدالة : هيئة نفسانية راسخة تبعث على ملازمة التقوى والمروءة بحيث لا يفعل الكبائر ولا يُصرّ على الصغائر ، وهذا هو المراد بالتقوى .  
وأما المروءة : فهي تنزيه النفس عن الدناءة التي لا تليق بأمثاله ، كالسخرية وكثرة الضحك ، ولُبسِ الفقيه لباس الجندي بحيث يسخر به ، وكشف العورة التي يتأكد استحباب سترها في الصلاة ، وغير ذلك .

قوله : «إلا في الإملاك»<sup>٢</sup> يشترط أن لا يكون مصنّجاً .

قوله : «وحدّ توبّته : إكذاب نفسه» ويؤرّي باطناً إن كان صادقاً .

والقول الآخر<sup>٣</sup> : إن الصادق يُخطئُ [نفسه] بأن يقول : أخطأتُ ، ولا يقول :

١ . المائدة (٥) : ١٠٦ .

٢ . الإملاك : التزويج . الصحاح ، ج ٣ ، ص ١٦١٠ ؛ القاموس المحيط ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ ، «م ل ك» .

٣ . هذا مختار العلامة في قواعد الأحكام ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ .

كذبتُ نفسي في الملائ، ولا يكذبها .

ويضعف : بأنه قدف تعريضى، وبأن الله تعالى سمى القاذف الذي لا يأتي بالشهود كاذباً<sup>١</sup> .

قوله : «ولا شهادة ذي العداوة الديوية» ولو اختصت العداوة بأحد الجانبين، اختص بالقبول الخالي منهما .

واحترز بالديوية عن الدينية، فإنها لا تمنع القبول؛ لقبول شهادة المسلم على أهل الأديان .

قوله : «وفي قبول شهادة الولد على أبيه خلاف» القبول قوي؛ للآية<sup>٢</sup> والخبر<sup>٣</sup> وفي حكمه الجد وإن علا .

قوله : «وشرط بعض الأصحاب انضمام غيره»<sup>٤</sup> لا يشترط .

قوله : «وربما صح فيها الاشتراط» لا يشترط أيضاً، فتثبت مفردة ربع الوصية .

قوله : «كالضيف والاجير على الأشبه» قوي .

قوله : «أشهرهما : القبول» قوي .

ص ٤١٥ قوله : «أظهرهما : المنع» قوي .

قوله : «وقيل : تقبل في الشيء الدون»<sup>٥</sup> ضعيف .

قوله : «التبرع بالأداء قبل الاستنطاق» المراد استنطاق الحاكم، ولا عبرة بالتبرع عند غيره .

ولا فرق بين التبرع قبل الدعوى أو بعدها . ولا يصير بالرد مجروحاً .

والأصح أن المنع مخصوص بحق الأدمي، فلا يقدح في حق الله، ولو اشترك - كحد القذف - فالظاهر الرد .

١ . النور (٢٤) : ١٣ .

٢ . النساء (٤) : ١٣٥ .

٣ . الكافي، ج ٧، ص ٣٨١، باب الرجل يسمع الشهادة ولم يشهد عليها، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٧٦، باب البيئات، ح ٧٥٧ .

٤ . المشترط هو الشيخ في النهاية، ص ٣٣٠، وراجع مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٥١١، المسألة ٨٥ .

٥ . القائل هو الشيخ الطوسي في النهاية، ص ٣٢٦ .

قوله : «يمنع القبول» في ذلك المجلس .

قوله : «وهل يمنع في حقوق الله؟» لا يمنع .

ص ١٦٤ : قوله : «وامرأة واحدة في ربع الوصية» كل ذلك بغير يمين .

ولو حلف مع امرأتين ثبت الجميع .

ولا يجوز للمرأة تضعيف المال ليصير ما أوصي به الربع ، فلو فعلت قبل ظاهراً ،

ويستبيحه المشهود له مع الحكم على الأقوى إن علم بالوصية .

### [فيما يصير به شاهداً]

قوله : «أمّا السماع فيثبت به النسب» والموت والولاية والملك والعق والرق .

ويشترط فيه إخبار جماعة يتآخم قولهم العلم .

وقيل : يحصله .

ولو تعارض في ملك يد واستفاضة ، فاليد أولى .

والمراد بالملك الذي يثبت بالاستفاضة : المطلق ، لا المسبب عن بيع ونحوه . فلو شهد

بالملك وأسندته إلى ما لا يثبت بالاستفاضة كالبيع ، قبل في أصل الملك ، لا في

السبب .

وتظهر الفائدة في ترجيحه على مدّع آخر .

ولو أسنده إلى سبب يثبت بالاستفاضة كالإرث قبل .

قوله : «وإذا دعي الشاهد للإقامة» ولو كان صاحب الحق لا يعلم بشهادته ، وجب عليه

تعريفه إن خاف بطلان الحق بدون الشهادة .

هذا إذا كان الشاهد عدلاً ، ولو كان فاسقاً ففي وجوب التعريف عليه نظر ، أقربه :

الوجوب ؛ لتوقع العدالة بالتوبة .

قوله : «المروي» : الوجوب<sup>١</sup> يجب .

١ . الكافي ، ج ٦ ، ص ٣٧٩ ، باب الرجل يدعى إلى الشهادة ، ح ٢ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٦ ، ص ٢٧٥ ، باب البيّنات ، ح ٧٥١ .

ص ٤١٧ قوله: «ولا يُقِيمُهَا بِالْإِقْرَارِ» أي: لا يشهد أنه أقر؛ لأنه إخبار يقتضي اللفظ، وإنّما يشهد عليه بأنّ ذمّته كذا، أو نحو ذلك.

قوله: «قيل: يكفي في الشهادة بالملك<sup>١</sup>: مشاهدته يتصرّف فيه» قويّ.

قوله: «ولو رأى خطّه» وإنّ أمنّ التزوير، كما لو حَفِظَه بنفسه، ما لم يعلم الحال.

قوله: «وفي رواية: إن شَهِدَ معه آخر<sup>٢</sup> لا عمل عليها.

قوله: «ما لم يخش بطلان الحقّ إن امتنع» لا فرق بين مَنْ استشهد وغيره في وجوب الإقامة على الأصحّ.

### [في الشهادة على الشهادة]

قوله: «ولا يجزئ إلا اثنان على شاهد الأصل» ولو شَهِدَ الاثنان على شهادة كلّ منهما

جاز، بل يجوز أن يشهد شاهد الأصل مع آخر على شهادة الأصل الثاني. وليس

على شهود الفرع تركية شهود الأصل. ولا بدّ من تعيين شاهدي الأصل، فلا يكفي:

أشهدنا عدلان.

ص ٤١٨ قوله: «المرض» تكفي في ذلك مشقّة الحضور.

قوله: «أو غيبّة» ولا تقدير للغيبّة، بل ضابطها اعتبار المشقّة على شاهدي الأصل في

حضوره. ولا تشترط مسافة القصر.

قوله: «وفيه إشكال» بل يبطل إن كان قبل الحكم، ولو كان بعده لم ينقض.

### [في اللواحق]

قوله: «إذا ثبت أنّهما شاهدا زور» وإنّما يثبت التزوير بقاطع، كعلم الحاكم، لا بشهادة

غيرهما؛ لأنه تعارض، ولا بالإقرار<sup>٣</sup>؛ لأنه رجوع، كذانبّه عليه في (الدروس)<sup>٤</sup>.

١. القائل هو الشيخ الطوسي في الخلاف، ج ٦، ص ٢٦٤، المسألة ١٤.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٣٨٢، باب الرجل ينسي الشهادة ويعرف خطّه بالشهادة، ح ١؛ الفقيه، ج ٣، ص ٤٣، باب الاحتياط في إقامة الشهادة، ح ١٤٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٥٨، باب اليّات، ح ٦٨١.

٣. في المصدر: «ولا يقرّاهما» بدل: «ولا بالإقرار».

٤. الدروس الشرعيّة، ج ٢، ص ١٤٥.

ص ٤١٩ قوله: «وفي (النهاية): يَرَدُّ الباقون من شهود الزنى»<sup>١</sup> الأصحّ عدم الغرم إلا مع التصديق، ولو صدّقه الباقون في كذبه في الشهادة، لا في كذب الشهادة اختصّ القتل به، ولا يؤخذ منهم شيء.

قوله: «ثمّ رجعا، ضمنا المهر» ويغرّمان نصف المهر الذي غرّمه الزوج إن كان قبل الدخول؛ لأنّه إن كان في معرض السقوط بردّها أو الفسخ لعيب ولو كان بعد الدخول، فلا ضمان.

## كتاب الحدود

### [موجب الزنا]

ص ٤٢١ قوله : «ويتحقق بغيبوبة الحشفة» أو بقدرها من مقطوعها .

قوله : «ولا يكون العقد بمجرد شبهة» بمعنى أنه لو عقد مع علمه بفساده ؛ لعدم قبول الموطوءة للعقد بوجه من الوجوه ، لم يكن العقد بمجرد شبهة في سقوط الحد ؛ خلافاً لأبي حنيفة نفى وجوب الحد .

ص ٤٢٢ قوله : «ففي وجوب الحد تردد» أي على المجنون ، والأصح عدم الحد . أما العاقلة فتحد مع المطاوعة .

قوله : «له فرج مملوك بالعقد الدائم أو الملك» بحيث إذا سافر إليه غدوة وصل إليه الظهر ، أو الظهر وصل عشية فما دون .

قوله : «ولو ادّعى الجهالة أو أحدهما ، قبل على الأصح» قوي .

قوله : «ولو راجع المخالِع ، لم يتوجه عليه الرجم حتى يوطأ» لأن الوطء السابق على الخلع قد زال أثره بزوال الزوجية بالطلاق البائن ، فلا بد من الوطء بعد رجوع المخالِع في تحقق الإحصان .

وكذا العبد إذا كان متزوجاً داخلاً بالزوجية ثم أعتق ، لا بد في تحقق إحصانه من



الوطء بعد العتق؛ لأنّ الوطء السابق كان في حال الرّقبة التي لا يتحقّق معها الإحصان.

وكذا القول في المكاتب إذا كان متزوّجاً ثمّ تحرّر بأداء مال الكتابة.

قوله: «أشبهه: أنّه لا يشترط» قويّ؛ لعموم «إقرار العقلاء على أنفسهم جائز»<sup>١</sup> ولإطلاق الأخبار<sup>٢</sup>. ووجه الاشتراط قضية ماعز بن مالك الأنصاري<sup>٣</sup>.

قوله: «ضرب حتّى ينهى عن نفسه» والمستند رواية محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام<sup>٤</sup> والحق أنّه إن أقرّ مرّة لم يتجاوز التعزير؛ لأنّ الحدّ لا يثبت بالإقرار مرّة، وإن أقرّ مرتين لم يتجاوز الثمانين؛ لأنّ حدّ الشرب يثبت بالإقرار مرتين، وإن أقرّ أربعاً لم يتجاوز المائة.

ص ٤٢٣ قوله: «على الفعل الواحد في الزمان الواحد والمكان الواحد» فلو اختلفوا في الزمان أو المكان أو الحالة - كالزنى عارياً ومكسياً - بحيث لا يمكن الجمع، حدّ الشهود. واحترز بعدم إمكان الجمع عمّا لو شهد أحدهم بأنّه زنى وعليه قميص أبيض، والبعض الآخر: وعليه قميص أسود، فلا حدّ عليهم؛ لإمكان الجمع. وفي ثبوت الحدّ عليه نظر.

### [في حدّ الزنا]

قوله: «والحق الشيخ امرأة الأب»<sup>٥</sup> الأصحّ عدم الإلحاق.

قوله: «وفي جلده قبل القتل تردّد» الأجود الجمع بينهما جمعاً بين الآية<sup>٦</sup> والرواية<sup>٧</sup>.

١. عوالي اللآلي، ج ٣، ص ٥٥١، ح ٢٤.
٢. تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٨، باب حدود الزنى، ح ٢١؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٤، باب من يجب عليه الحدّ ثمّ الرجم، ح ٧٦٢.
٣. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٣٢٣، ح ٢٣.
٤. الكافي، ج ٧، ص ٢١٩، باب ما يجب على من أقرّ على نفسه بحدّ ...، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٤٥، باب حدود الزنى، ح ١٦٠.
٥. النهاية، ص ٦٩٣.
٦. النور (٢٤): ٢.
٧. كحسة زرارة في الكافي، ج ٧، ص ١٨٩، باب الرجل يغتصب المرأة فرجها، ح ٣.

ص٢٤، قوله: «ويجمع للشيخ والشيخة بين الحد والرجم» الشيخ والشيخة: مَنْ جاوز سنّه الأربعين. والشاب: مَنْ تجاوز البلوغ إلى الثلاثين، وما بينهما كَهْلٌ<sup>١</sup>.

قوله: «ويغربّ عن بلده سنّة» ويشترط كون التغريب إلى مسافة القصر فصاعداً. وإليه التخيير في جهات السفر.

ولو كانت الطريق مخوفة لم ينتظر الأمن إلا أن يخشى تلفه. ومؤونة التغريب على الزاني.

قوله: «وثرُضع الولد» إن لم يوجد مريض غيرهما أنظرت حتى تُكْمِلَ الرضاعة، وإن وُجد غيرها أنظرت حتى تُشرب اللَّبأ خاصة؛ إذ لا قوام للولد بدونه. ولا فرق بين ولد الزنى وغيره في ذلك.

قوله: «ولو رأى الحاكم التعجيل، ضربه بالضَّغْثِ» الضَّغْثُ قبضة من سِياط أو عصاً ونحوها، فإن اشتمل على تمام العدد، كفى به ضربة واحدة مؤلمة يتناقل عليه جميع العدد.

ولو اشتمل على أقلّ من العدد كرّره، فيضرب بالخمسين مرتين، وهكذا. ولو احتمل سِياطاً خفافاً، فهو أولى من الضَّغْثِ.

ص٢٥، قوله: «وقيل: إن لم تصبه الحجارة، أُعيد»<sup>٢</sup> لا يشترط إصابتها.

قوله: «وأقلّها واحد» بل أقلّها ثلاثة وجوباً.

قوله: «ولا يرجمه مَنْ لَهِ قِبَلَهُ حَدٌّ، وقيل: يكره»<sup>٣</sup> بل يحرم.

### [في اللواحق]

ص٢٦، قوله: «فشهدت أربع نساء بالبكارة، فلا حدّ» الأصحّ عدم الحدّ؛ لإمكان عود البكارة، فلا يُعلم الفرية<sup>٤</sup>.

١. كما في مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٣٦، «ش ي خ».

٢. القائل هو الشيخ الطوسي في النهاية، ص ٧٠٠.

٣. القائل هو الشيخ يحيى بن سعيد في الجامع للشرائع، ص ٥٤٩.

٤. الفرية: الكذبة كما في النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٣، ص ٤٤٣، «ف ر ي».

قوله : «إذا كان الزوج أحد الأربعة» تُقبل شهادته ويجب الحدّ، إلا إن سبق بالقذف فيُحدّ هو والشهود.

قوله : «فعليه مع تكرار الإقرار حدّان» : حدّ الزّنى وحدّ القذف .

قوله : «وفيهما تردّد» قويّ، إلا أن تفسّر بالإكراه ونحوه، فتعزّر.

### [في اللواط والسحق]

ص ٤٢٧ قوله : «ويقتل الموقب» أقلّ الإيقاب غيبوبة الحشفة في الدُّبر . ولا فرق بين المحصن وغيره .

قوله : «ولا يُحدّ المجنون ولو كان فاعلاً على الأصحّ» قويّ.

ص ٤٢٨ قوله : «وعلى زوجته الحدّ والمهر» المراد به مهر المثل . وإنّما وجب لها المهر دون الزانية ؛ لأنّ الزانية أذنت في الافتضاخ دون هذه .

### [في حدّ القذف]

ص ٤٣٠ قوله : «وكذا لو قال لمن أقربُ بئوته : لست بولدي» فيجب على الأب الحدّ . وكذا لو قال إنسان لولده : لست لأبيك ، ونحوه .

قوله : «فالحدّ للمنسوبة إلى الزنى دون المواجه» ويعزّر للمواجه في جميع هذه الصور .

ص ٤٣١ قوله : «وفي بئوته للمرأة تردّد» يثبت .

قوله : «وكذا لو قال لامرأته : لم أجذك عذراء» إذ لم يوضع للقذف عرفاً أو وضعاً ،

كقوله : أنت ولد حرام ، أو حملت أمك في حيضها ، أو لست بولد حلال .

قوله : «أو قال لغيره ما يُوجب أذىً ، كالخسيس» ومثله الكلب والخنزير ، والفاسق

والكافر والمردّة ، والتعيير ببلاء الله ، مثل : أجذم وأبرص وأعور وغير ذلك

مما يُوجب الأذى إذا لم يكن المقول له مستحقّاً للاستخفاف ، ولو كان مستحقّاً له

سقط التعزير .

قوله : «وكذا لو قال : يا فاسق ، أو : شارب الخمر» إلا أن يكون المقول له مستحقّاً

للاستخفاف فيسقط التعزير .

### [في أحكام القذف]

قوله : «ولو قال : ابنك زانٍ أو ابنتك زانية، فالحدّ لهما» إذا كانا بالغين كاملين، وإلا فلا، ويثبت التعزير للمواجه على التقديرين .

ص ٤٣٢ قوله : «ويحلّ دمه لكلّ سامع إذا أمن» على نفسه وماله أو غيره من أهل الإيمان . وحكم أمّة النبيّ وبنته حكمه في ذلك .

قوله : «يُقتل مدعي النبوة» وكذا مصدّق مدّعيتها .

قوله : «يُقتل الساحر» وهو عقد أو رقى أو كلام يتكلّم به أو يكتبه، أو يعمل شيئاً يؤثر في بدن المسحور أو عقله أو قلبه من غير مباشرة . ومنه التفريق بين الرجل والمرأة وبغض أحدهما لصاحبه، ومحبة أحد الشخصين للآخر .

### [في حدّ المسكر]

ص ٣٣ قوله : «وكذا العصير» أي العنبي خاصة .

قوله : «ويسقط الحدّ عمّن جهل المشروب» إذا أمكن ذلك في حقّه كقرب عهده بالإسلام، أو كونه نشأ في بادية لا يعلمون معالم الإسلام .

ص ٣٤ قوله : «وقال الشيخ في الخلاف : في الرابعة» أولى .

### [أحكام حدّ المسكر]

قوله : «لو شهد واحد بشربها وآخر بقيتها حدّ» لما روي : أنّه ماقاء إلا وقد شرب<sup>٢</sup> . وكذا لو شهدا بقيتها ؛ لشهادة التعليل .

قوله : «وقيل : حكمه حكم المرتد»<sup>٣</sup> فإن كان ولّد على الفطرة قُتل ، وإلا استتيب كما ذكر ، فإن تاب ، وإلا قُتل .

١ . الخلاف ، ج ٥ ، ص ٤٧٣ ، المسألة ١ ، كتاب الأشربة .

٢ . الكافي ، ج ٧ ، ص ٤٠١ ، باب النواذر من الشهادات ، ح ٢ ؛ الفقيه ، ج ٣ ، ص ٢٦ ، باب من يجب ردّ شهادته ... ، ح ٧٢ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ٦ ، ص ٢٨٠ ، باب البيّنات ، ح ٧٧٢ .

٣ . القائل هو ابن إدريس في السرائر ، ج ٣ ، ص ٤٧٦ .

وكذا القول في كلِّ مَنْ اعتقد إباحة ما أُجمع على تحريمه، كالزنى ونكاح المحرّمات وغيرها .

### [في حدّ السرقة]

ص ٣٥؛ قوله : «يُقطع لو زاد عن نصيبه قدر النصاب» الأصحّ عدم القطع .  
وكذا القول في كلِّ ما للشارق فيه حقّ، كبيت المال ومال الزكاة والخمس للفقير والعلويّ .

ص ٣٦؛ قوله : «ويقطع الأجير إذا أحرز المال من دونه» قويّ .  
قوله : «وفي رواية : لا يُقطع»<sup>١</sup> تُحمل الرواية على ما لو سرق ما لم يحرز عنه، وإلا قطع .

قوله : «ولا بدّ من كونه مُحَرَّرًا» المرجع في الحرز إلى العرف ؛ لعدم تنصيب الشارع عليه على الخصوص .

قوله : «وقيل : كلّ موضع ليس لغير المالك دخوله»<sup>٢</sup> ضعيف .  
قوله : «ويُقطع لو كانا باطنين» المراد بالباطن ما جعل عقده إلى داخل الثوب، والظاهر ما جعل إلى خارجه .

قوله : «ولا قطع في الثمر على الشجر» إلا أن تكون الشجرة في موضع محرّز كالدار ونحوها، فيقطع .

قوله : «في عام سنّة» أي في عام مَجَاعَةٍ<sup>٣</sup> .  
ص ٣٧؛ قوله : «ويُقطع سارق الكفن» القبر حرز للكفن خاصّةً، ومنه العِمَامَة، فلو أُلْبِسَ الميّت ثياباً ونحوها فلا قطع على سارقها .

١ . الكافي، ج ٧، ص ٢٢٣، باب حدّ القطع وكيف هو، ح ٧؛ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١٠٤، باب الحدّ في السرقة ...، ح ٤٠٦ .

٢ . القائل هو الشيخ الطوسي في النهاية، ص ٧١٤ .

٣ . عام سنّة وعام مَجَاعَةٍ لفظان مترادفتان، وهو عام القحط والجذب، راجع النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٤٠٧، «سنّت»؛ والقاموس المحيط، ج ٣، ص ٢٣، «ج اع» .

قوله: «وقيل: لا يشترط»<sup>١</sup> بل يشترط.

قوله: «بل تُقطع اليمين ولو كانت شلاء» إن أمكن انحسامها، وإلا لم تقطع.

ص٣٨ قوله: «وفي رواية: لا تُقطع»<sup>٢</sup> لا عمل على الرواية ولا على ما في (النهاية)<sup>٣</sup>.

### [في حدّ المحارب]

ص٣٩ قوله: «وهو كلّ مجردٍ سلاحاً» لا يشترط السلاح، بل لو أخاف بالحجر والعصا فهو قاطع طريق.

قوله: «ولو شهد بعض اللصوص على بعض، لم تُقبل» نعم، لو قالوا: عرضوا لنا وأخذوا هؤلاء، قُبِل. وكذا لو شهد اثنان على بعض اللصوص أنهم أخذوا قوماً، وشهد القومُ على بعض آخرين من اللصوص أنهم أخذوا الشهود، قُبِل الجميع.

ص٤٠ قوله: «قال المفيد: بالتخير». وهو الوجه «قوي».

قوله: «ولا يُقطع المستلب ولا المختلس» المستلب أخذ المال من غير غفلة المالك، والمختلس عكسه، وكلاهما ليس بذئ شوكة.

قوله: «ولا المبتج» ولو جنى المبتج أو المرقد على البدن، ضمّن الفاعل.

### [في إتيان البهائم ووطء الأموات وما يتبعه]

ص٤١ قوله: «وتذبح وتُحرق» وليس الإحراق عقوبةً لها، بل لحكمة خفية.

والذبح للأمن من شيعان نسلها، وتعذر اجتنابه، والإحراق حذراً من اشتباه لحمها لولاه.

قوله: «ومن استمنى بيده، عُرِّ بما يراه الإمام» لا فرق بين الاستمنا بيده وغيره حتّى يد زوجته ومملوكته.

١. القائل هو الشيخ المفيد في القنعة، ص ٨٠٤؛ وسلا في المراسم، ص ٢٥٨.

٢. راجع تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١٠٨، باب الحد في السرقة ...، ح ٤٢١؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٢ باب من وجب عليه القطع وكانت يسراه شلاء، ح ٩١٧.

٣. النهاية، ص ٧١٧.

٤. القنعة، ص ٨٠٤.

## كتاب القصاص

### [في قصاص النفس]

ص ٤٣ قوله: «إزهاقُ البالغِ العاقلِ النفسَ» الإزهاق: الإخراج .  
قال الجوهري: زَهَقَتْ نَفْسُهُ تَزْهَقُ زُهُوقاً، أي: خرجت<sup>١</sup>، وخروج النفس هنا على طريق المجاز لا الحقيقة<sup>٢</sup>.

قوله: «المكافئة» في الإسلام والحرية وغيرها من الاعتبارات .  
قوله: «فالأشهر: أنه خطأ، كالضرب بالحصاة» الأصح أنه شبهه عمد، فتثبت فيه الدية على القاتل .

ص ٤٤ قوله: «فالقصاص على القاتل لا المكروه» إن كان المكروه صغيراً أو مجنوناً فالقصاص على الأمر؛ لأنهما كالألة، وإن كان مميزاً غير بالغ فالدية على عاقلته، وإن كان بالغاً فعليه القصاص .

قوله: «أشبههما: أنه كغيره» إن كان كبيراً عاقلاً فعليه القود . وإن كان صغيراً أو مجنوناً فالقود على سيده . وإن كان صغيراً مميزاً فلا قود، وتجب الدية في رقبته .

قوله: «فإن فضل للمقتولين فضل» كما لو قتل ثلاثة واحداً فاختار الولي قتل اثنين،

١. الصحاح، ج ٣، ص ١٤٩٣، «زهق».

٢. لتوضيح المطلب راجع التنقيح الرائع، ج ٤، ص ٤٠٤ .

فياخذ من الثالث ثلث دية، ويردّ على أولياء المقتولين ديةً وثلاثاً، لكل واحد ثلثان .  
قوله : «وإن فضل منهم، كان له» كما لو قتل رجل وخشي رجلاً فقتل الولي الخنثى،  
فإن الرجل يردّ خمسمائة دينار، لورثة الخنثى مائتان وخمسون ديناراً، ولورثة  
الرجل المقتول مائتان وخمسون .

### [في الشرائط المعتبرة في القصاص]

ص٤٦، قوله : «ولا يقتل الحرّ بالعبد» وكذا من اعتق بعضه لا يُقتل بالقرن، ولا بمن اعتق منه أقلّ  
وإن كانت قيمته أكثر .

قوله : «ولو كان العبد ملكه، عزّر وكفر» يستحبّ .

قوله : «وفي الصدقة بقيمته رواية» تستحبّ .

قوله : «فيها ضعف» لا عمل عليها .

قوله : «وفي رواية: إن اعتاد ذلك، قُتل به»<sup>٢</sup> لا عمل عليها .

ص٤٧، قوله : «فداه بأرث الجناية» بل بأقلّ الأمرين .

قوله : «وإن كانا لاثنتين، فللمولى قتله» إن تساوىا في القيمة، ولو تفاوتتا، قُتل الناقص

قيمةً بالكامل، ولا يرجع مالكة بشيء، والكامل بالناقص مع ردّ الفاضل، وإن

لم يقتله مولى الناقص كان له أن يسترقّ منه بقدر قيمة عبده على أصحّ القولين .

قوله : «وفي رواية عليّ بن جعفر»<sup>٣</sup> لا عمل عليها .

قوله : «لو قتل حرٌّ حرّاً فليس للأولياء إلا قتله» بمعنى أن ليس لهم أخذ دية الزائد عن

واحد .

نعم، لو قتله واحد منهم عن صاحبه، فالأقرب : أن للباقيين الدية .

١ . الكافي، ج٧، ص٣٠٣، باب الرجل يقتل مملوكه ...، ح٦؛ الفقيه، ج٤، ص١١٤، باب ما يجب على من عذب عبده حتى مات، ح٣٨٨؛ تهذيب الأحكام، ج١٠، ص٢٣٥، باب قتل السيد عبده، ح٩٣٣ .

٢ . الكافي، ج٧، ص٣٠٣، باب الرجل يقتل مملوكه ...، ح٥؛ تهذيب الأحكام، ج١٠، ص١٩٢، باب القود بين الرجل والنساء ...، ح٧٥٨؛ الاستبصار، ج٤، ص٢٧٣، باب في أنه لا يقتل حرّ عبداً، ح١٠٣٦ .

٣ . تهذيب الأحكام، ج١٠، ص٢٠١، باب القود بين الرجال والنساء ...، ح٧٩٥؛ الاستبصار، ج٤، ص٢٧٧، باب دية المكاتب، ح١٠٤٩ .



قوله: «ولو قتل العبد حُرَيْنَ على التعاقب، ففي رواية<sup>١</sup> لا فرق بين أن تكون الجناية على النفس أو الطرف إذا كانت كل واحدة منهما تحيط بقيمته، وإن لم تحط كل واحدة وأحاطتا، تشاركاً فيه مع وفاء قيمته بهما، وإن فضل فيه فضل، كان للسيد، وإن قصرت قيمته عنهما، قسّم بينهما على نسبة استحقاقهما مع عدم اختيار الأول. ص ٤٨» قوله: «ولعله استناداً إلى رواية حبيب السجستاني<sup>٢</sup> العمل على الرواية.

قوله: «والأشبه: اشتراط الصحة بتقدم الضمان» بل إن دفع الدية أولاً أو ضمّنها ورضي الوليّ صحّ، وإلا فلا.

قوله: «لوعتاد ذلك، جاز الاقتصاص» ويتحقّق الاعتياد بالقتل مرّتين، فيُقتل في الثالثة. وقيل: في الثانية<sup>٣</sup>.

ص ٤٩» قوله: «وفي قتل الجدّ بوكلد الولد تردّد» لا يُقتل به.

ص ٥٠» قوله: «ولا يُقتل العاقل بالجنون» ولو اختلف العاقل ووليّ الجنون في قصد الدفاع وغيره، فالقول قول العاقل مع اليمين، ولا شيء عليه.

قوله: «ولا قوّد على النائم، وعليه الدية» بل على العاقلة على المعتمد؛ لأنّه خطأ محض.

قوله: «أنّه كالمبصر في توجّه القصاص» قويّ.

قوله: «إن يكون المقتول محقّقون الدم» فلا يُقتل المسلم بالمرتدّ والزاني المحصن واللائط وإن وجب عليه الإثم؛ لأنّ قتله موقوف على إذن الإمام أو مَنْ نَصَبَه. وأمّا القاتل الذي يتوجّه عليه القصاص فإنّه معصوم بالنسبة إلى غير المستحقّ، فيقتصّ له منه لو قتله.

قوله: «أمّا الإقرار فتكفي المرّة» قويّ.

١. تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١٩٥، باب القود بين الرجال والنساء ...، ح ٧٧٤؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٤، باب العبد يقتل جماعة أحرار واحداً بعد الآخر، ح ١٠٤٠.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٣١٩-٣٢٠، باب أن الجروح قصاص، ح ٤؛ الفقيه، ج ٤، ص ٩٩، باب ما يجب فيه الدية، ح ٣٢٨؛ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٥٩، باب ديات الأعضاء والجوارح، ح ١٠٢٢.

٣. حكاة الفاضل المقداد في التنقيح الرائع، ج ٤، ص ٤٢٦، وابن فهد الحلبي في المهذب البارع، ج ٥، ص ١٨٢.

ص ٥١ قوله: «وفي قتلها إشكال» لأنَّ كلَّ واحد من البيّنة والإقرار يقتضي الانفراد وعدم الاشتراك، فلا وجه لقتلها معاً.

وفيها إشكال من وجه آخر، وهو تضمّنها استيفاء الولي أكثر ممّا له؛ لأنّه على تقدير قتلها يكون الواجب عليه ردّ دية كاملة؛ لأنّه قتل اثنين، وله قتل واحد.

ص ٥٢ قوله: «قليل: يحبس المتهّم بالدم»<sup>١</sup> عدم الحبس قويّ.

قوله: «وأما القسامة» القسامة: الأيمان الكثيرة، وقد تطلق على الحالفين، واشتقاقها من القَسَم، وهو الحَلْف.

والقسامة تخالف غيرها في أمور:

أ: كون اليمين ابتداءً على المدّعي.

ب: جواز حلف الإنسان لإثبات حقّ غيره.

ج: تعدّد الأيمان فيها.

قوله: «وفي الخطأ: خمس وعشرون على الأظهر» بل خمسون كالعمد.

ص ٥٣ قوله: «فالأشهر: أن القسامة ستّة رجال» الأولى ثبوت خمسين فيما فيه الدية. كالذكر والأنثى، وما نقص بحسابها ففي اليد خمس وعشرون، وفي الإصبع خمس أيمان.

### [في كيفية الاستيفاء]

قوله: «وللولي الواحد المبادرة بالقصاص» قويّ.

قوله: «ولو بادر أحدهم، جاز» لا تجوز لأحدهم المبادرة من دون إذن الباقيين، لكن لو بادر ضمن حصّصهم وأثمّ.

ص ٥٤ قوله: «المرووي: وجوب الدية في ماله»<sup>٢</sup> قويّ.

قوله: «وقيل: لا دية»<sup>٣</sup> قويّ.

١. القائل هو الشيخ الطوسي في النهاية، ص ٧٤٤.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٣٦٥، باب العاقلة، ح ٣؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٢٤، باب ما جاء فيمن قتل ثمّ فرّ، ح ٤٣٠؛ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١٧٠، باب البيّات على القتل، ح ٦٧١.

٣. القائل هو الشيخ الطوسي في المبسوط، ج ٧، ص ٦٥، وابن إدريس في السرائر، ج ٣، ص ٣٢٩ - ٣٣٠.

قوله: «فإن كان بما يسوغ به الاقتصاص، لم يقتصر من الولي» قوي، وله قتله ثانياً.

### [في قصاص الطرف]

ص ٥٥؛ قوله: «مع الردّ فيما زاد عن الثلث» وقدر الثلث كالزائد.

قوله: «فلا يُقطع العضو الصحيح بالاشلّ» والشلل فساد في العضو، والمرجع في

الانحسام إلى أهل الخبرة، فإن أخبروا بعدمه، وجبت الدية.

قوله: «بل يراعى حصول اسم الشجّة» لاختلاف الناس في السمن والهزال.

قوله: «وإن عمي» فإن الحقّ أعماه، فلا يطلق عليه إذهاب نظر كامل بنصف.

ص ٥٦؛ قوله: «ففي رواية: يقطع كفّ القاطع»<sup>١</sup> عدم القطع قوي.

قوله: «ويضيقّ عليه» بأن يُطعم من الطعام ويُسقى من الشراب ما لا يحتمله مثله عادة ليُخرج.

## كتاب الديّات

### [في مقادير الديّات]

ص ٥٧، قوله: «الديّات» الديّات جمع دية بتخفيف الياء، سمّيت بها؛ لأنها تؤدّي عوضاً عن النفس، وقد تسمّى عقلاً؛ لمنعها من التجرؤ على الدماء.

قوله: «مائة من مَسَانِ الإبل» المَسَانُ بتشديد النون جمع مُسِنَّة، وهي من الإبل ما دخل في السادسة، وتسمّى الثنيّة أيضاً حتّى تدخل في التاسعة فهي بازل أي طلع نابها، فإذا دخلت في العاشرة فهي بازل عام، ثمّ بازل عامين، وهكذا.

قوله: «أو مائتا بقرة» مسِنَّة فما فوقها.

قوله: «كلّ حُلّة ثوبان من برود اليمن» والتخيير في ذلك للجاني وإن تفاوت الأثمان.

قوله: «ثلاث وثلاثون بنت لبون» هذا هو المشهور بين المتأخّرين. والرواية غير معلومة<sup>١</sup> فضلاً عن الشهرة.

قوله: «طُرُوقَةُ الفَحْل» أي حوامل.

قوله: «ويضمن هذه الجاني لا العاقلة» أو أحد الخمسة المتقدّمة. وهذه الدية مخفّفة عن دية العمد بأمرين:

أحدهما: في سنّ الإبل، فإنّها في العمد كلّها ثنّيا.

١. كما اعترف به الفاضل الأبي في كشف الرموز، ج ٢، ص ٦٣٢؛ والفاضل المقداد في التقيح الرائع، ج ٤، ص ٤٦٣.

والثاني : في مدّة الاستيفاء ، فإنّها هناك سنة وهنا سنتان .  
 قوله : « وقال المفيد : تستأدى في سنتين<sup>١</sup> هذا هو المشهور<sup>٢</sup> ، والمستند غير معلوم .  
 ص ٤٥٨ قوله : « وهل يلزم مثل ذلك في الحرم ؟ » الوجه : مساواته للشهر في الاحترام وزيادة ؛  
 لتضاعف كفارة الصيد فيه على المحرّم .  
 ولا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى ، والحرّ والعبد ، والمسلم والكافر .  
 قوله : « ودية المرأة على النصف من الجميع » ودية الخنثى ثلاثة أرباع دية الذكر ؛ لأنّ ذلك  
 نصف الديتين .  
 قوله : « كدية المسلم الحرّ قويّ .  
 قوله : « حتّى يدفع العبد برُمته الرّمّة - بضمّ الراء - قطعة من الجبل بالية . والجمع رُمَم ،  
 ومنه قولهم : دَفَعَ إليه الشيء برُمته .  
 وأصله أنّ رجلاً دفع إلى رجل بغيراً بحبل في عنقه ، فقبل ذلك لكلّ من دفع شيئاً  
 بجُمْلته<sup>٣</sup> .  
 قوله : « وللمولى فكّه بأرش الجناية » بل بأقلّ الأمرين .  
 ص ٤٥٩ قوله : « أو أمّ ولد على التردّد » اللام في « التردّد » ظاهرة في العهد الذكريّ ، ولم يسبق له  
 في هذا الكتاب كلام في جنائتها وتعلّق الأرش برقبته ، وأنّه هل يجوز تسليمها إلى  
 المجنيّ عليه أم لا حتّى يكون هو المعهود ؟ بل ولا سبق له تردّد في باب أمّ الولد ، بل  
 هو جَزَمَ أنّها لا تباع إلا في ثمن رقبته .  
 نعم ، تردّد في المسألة في (الشرائع)<sup>٤</sup> .  
 قلت : ويمكن كون اللام للعهد الذهنيّ ؛ إذ الخلاف فيها معهود في أذهان العلماء  
 مشهور ، كاللام في « ادخل السوق » حيث لا عهد في الخارج ، و﴿ يبايعونك تحت  
 الشجرة ﴾<sup>٥</sup> ، وهو كثير .

١ . المغنّة ، ص ٧٣٦ .

٢ . كما في المهذب البارع ، ج ٥ ، ص ٢٤٧ .

٣ . كما في الصحاح ، ج ٤ ، ص ١٩٣٧ ؛ الصباح المنير ، ص ٢٤٠ ، « ر م م » .

٤ . شرائع الإسلام ، ج ٤ ، ص ٢٤٨ .

٥ . الفتح (٤٨) : ١٨ .

ويجوز كون اللام فيه زائدة، وهو باب متَّسع .

### [في موجبات الضمان]

قوله : « لا يصح ؛ لأنه إبراء مما لم يجب » قوي .

قوله : « ضَمَنَ في ماله على تردّد » بل على العاقلة .

قوله : « أمّا الظئر » الظئر بالكسر : العاطفة على ولد غيرها ، المرضعة له في الناس

وغيرهم ، [للذكر والأنثى] <sup>١</sup> (قاموس) <sup>٢</sup> .

قوله : « فالدِّيَّة على العاقلة » بل على العاقلة مطلقاً . ومستند التفصيل رواية <sup>٣</sup> مجهولة

السند .

قوله : « ضَمَنَ الدِّيَّة » في ماله ؛ لأنه حيثئذٍ شبيه عمد .

قوله : « وفي الرواية ضعف » أي الرواية المتضمنة بالأمانة وعدمها ، والأقوى الضمان

مطلقاً .

ص ٤٦٠ قوله : « فالضمان على الدافع » قوي .

قوله : « وخرَّج المتأخّر وجهاً ثالثاً » قوي .

ص ٤٦١ قوله : « فأخرجه من منزله ليلاً ضَمَنَه » مع عدم المواعدة .

قوله : « وعليه الدِّيَّة » قوي .

قوله : « أشبههما : اللزوم » قوي .

قوله : « فجمع متاعاً ووطئ صاحبة المنزل » هذه قضية في واقعة فلا تتعدى ، بل يُرجع

إلى أصول المذهب .

١ . أضافناه من المصدر .

٢ . القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ٨٣ ، « ظ ر » .

٣ . الكافي ، ج ٧ ، ص ٣٧٠ ، ح ٢ ، باب النواذر من كتاب الديات ؛ الفقيه ، ج ٤ ، ص ١١٩ ، باب ضمانه الظئر إذا انقلبت

على الصبي فمات ، ح ٤١٢ .

٤ . الكافي ، ج ٧ ، ص ٣٧٤ ، باب النواذر من كتاب الديات ، ح ١٢ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ١٠ ، ص ٢٠٩ ، باب القضاء

في قتل الزحام ، ... ، ح ٨٢٧ .

٥ . السرائر ، ج ٣ ، ص ٣٧٤ .

ويمكن حمل أربعة آلاف على كونها مهر أمثالها، وقتل اللصّ على الدّفاع، وضمان الدّية لفوات محلّ القصاص .

قوله : «في امرأة أدخلت الحَجَلَة صديقاً» الحَجَلَة - محرّكة كالقَبَة - : موضع يزِين بالثياب والسُّتور للعروس (قاموس) <sup>١</sup> .

قوله : «والوجه : أن دم الصديق هدر» الأقوى أنّها تقتل بالزوج ، ولا تضمن الصديق إلا أن تدعوه ليلاً .

قوله : «ففي رواية محمد بن قيس» <sup>٢</sup> لا عمل على الرواية ، لكن تفيد اللوث .

ص ٤٦٢ قوله : «وفي رواية السكوني» <sup>٣</sup> المتّجه هنا ثبوت اللوث .

### [في التسبيب]

قوله : «وفي ضمان ما يتلف به قولان» <sup>٤</sup> الأجود : التفصيل ، وهو أن الساقط إن كان هو القدر الخارج عن الحائط ، ضَمِنَ الجميع ، وإن كان الساقط الجميع ، ضَمِنَ النصف ، كل ذلك مع عدم التفريط ، وإلا ضَمِنَ بغير إشكال .

قوله : «والوجه : اعتبار التفريط» قويّ .

ص ٤٦٣ قوله : «ضَمِنَ دون الراكب» إلا أن يتولّى الراكب حفظها فيضَمِنَ .

قوله : «ومن الأصحاب مَنْ شرط في ضمان المولى» المشترط هو ابن إدريس <sup>٥</sup> ، وهو قويّ ، فلو كان كبيراً فالضمان على العبد ، يتّبعُ به بعد العتق .

قوله : «فالضمان على الحافر على تردد» ضمان الحافر متّجه <sup>٦</sup> ؛ لضعف المباشر .

١ . القاموس المحيط ، ج ٣ ، ص ٣٦٦ ، «ح ج ل» .

٢ . الكافي ، ج ٧ ، ص ٢٨٤ ، ح ٥ ، باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد ؛ الفقيه ، ج ٤ ، ص ٨٧ ، ح ٢٨٠ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ١٠ ، ص ٢٤٠ ، باب الاشتراك في الجنائيات ، ح ٩٥٦ .

٣ . الكافي ، ج ٧ ، ص ٢٨٤ ، ح ٧ ، باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد ، ح ٦ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ١٠ ، ص ٢٣٩ ، باب الاشتراك في الجنائيات ، ح ٩٥٣ .

٤ . نقلهما ابن فهد الحلّي في المهذب البارِع ، ج ٥ ، ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

٥ . السرائر ، ج ٣ ، ص ٣٧٢ .

٦ . في نسخة «د» : «أقوى» ، بدل «متّجه» .

ص٤٦٤ قوله: «وللثاني ثلث الدِّية» الأقوى أن دية الثاني على الأول، والثالث على الثاني، والرابع على الثالث.

### [في الجناية على الأطراف]

قوله: «في اللحية: إن نبتت ثلث الدِّية» بل الأرض.

قوله: «وفي كل واحد: ربع الدِّية» قوي.

ص٤٦٥ قوله: «أشهرهما: ثلث الدِّية» قوي.

قوله: «وفي الحاجز: نصف الدِّية» بل الأقوى الثلث.

قوله: «وفي رواية: ثلث الدِّية» قوي.

ص٤٦٦ قوله: «وهي ثمانية وعشرون حرفاً» الأقوى اعتبار أكثر الأمرين من الحروف الذاهبة ومساحة المقطوع.

قوله: «فإن خرج الدم أسود صدق» بل الأقوى هنا القسامة.

ص٤٦٧ قوله: «وفي كل واحدة: عُشر الدِّية» قوي.

قوله: «قال ابن بابويه: في حكمة ثدي الرجل ثمن الدِّية»<sup>٢</sup> الأقوى أنه كالمرأة.

قوله: «وفي كل واحدة: نصف الدِّية» قوي.

ص٤٦٨ قوله: «وفي أذرة الخصيتين أربعمائة دينار» الأذرة بالدال المهملة<sup>٣</sup>: نَفْخَة في الخُصِيَّة يقال: رجل آذَرُ بَيْنَ الأذَرَة.

قوله: «لو كسر بُعْصُوصُ الإنسان أو عِجَانُهُ البُعْصُوصُ: عظم دقيق حول الدبر<sup>٤</sup> والعِجَانُ: ما بين الفَقْهَةِ والخُصِيَّة. والفَقْهَةُ: ثقب الدبر.

ص٤٦٩ قوله: «روي: أن مَنْ داس بطن إنسان» المشهور العمل بالرواية، وجعلوا ضعفها

١. تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٦١، باب ديات الأعضاء والجوارح، ح ١٠٣٤.

٢. الفقيه، ج ٤، ص ٦٥.

٣. كما في الصحاح، ج ٢، ص ٥٧٧، «در».

٤. كما في مجمع البحرين، ج ٤، ص ١٦٤، «ب ع ص».

٥. الكافي، ج ٧، ص ٣٧٧، باب النوادر من كتاب الديات؛ الفقيه، ج ٤، ص ١١٠-١١١، باب ما يجب على مَنْ داس

بطن رجل، ح ٢٧٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٥١، باب ديات الأعضاء والجوارح، ح ٩٩٣.



منجبراً بالشهرة .

### [في الجناية على المنافع]

قوله : «لم تتداخل الجنائتان» قويّ .

ص ٤٧٠ قوله : «ويتوخى القياس في سكون الهواء» وفي الأرض المعتدلة .

قوله : «وقيل : في سلس البول الدية» قويّ .

### [في الشجاج والجراح]

ص ٤٧١ قوله : «فهى - إذن - التي تأخذ في اللحم يسيراً، وفيها بعيران» قويّ .

قوله : «فالباضعة غير المتلاحمة» الأقوى أن الباضعة هي المتلاحمة ؛ لأنّ الباضعة غير

الدامية ، والباضعة هي النافذة التي تأخذ اللحم كثيراً بحيث لا يبلغ منتهاه .

قوله : «والهاشمة هي التي تهشم العظم ، وفيها عشرة أبعرة» ثمّ إن كانت خطأ، فهي

بتنامخاص وابنا لبون وثلاث بنات لبون وثلاث حقق ، وإن كانت شبيه عمد ، فهي

ثلاث بنات لبون وثلاث حقق وأربع ثنايا حوامل ، وإن كانت عمداً ، فالعشرة من

مَسَانُ الإبل .

ص ٤٧٢ قوله : «وهل له العفو؟ المرويّ : لا»<sup>٢</sup> العمل على الرواية .

### [في دية الجنين]

ص ٤٧٣ قوله : «ولو لم يكتس اللحم ، ففي دية قولان ، أحدهما : غرة»<sup>٣</sup> الأقوى أن دية غرة ،

١ . القائل هو الشيخ الطوسي في النهاية ، ص ٧٦٩ ، وابن حمزة في الوسيلة ، ص ٤٤٢ .

٢ . الكافي ، ج ٧ ، ص ٣٥٩ ، ح ١ ؛ الفقيه ، ج ٤ ، ص ٧٩ باب القود ومبلغ الدية ، ح ٢٤٨ ؛ تهذيب الأحكام ، ج ١٠ ،

ص ١٧٨ ، باب القضاء في اختلاف الأولياء ، ح ٦٩٧ .

٣ . اختاره الشيخ الطوسي في المبسوط ، ج ٧ ، ص ١٩٤ ، والقول الثاني هو التوزيع ، وهو المشهور ، وهو مختار الشيخ

الطوسي في النهاية ، ص ٧٧٨ .

وهي عبد أو أمة ليس بمعيّب ولا بشيخ كبير، ولا ينقص سنّه عن سبع سنين .

قوله : «ونصف الدّيتين عن الجنين إن جهل حاله» قويّ .

ص٧٤ قوله : «والأشبه : الاستحباب» قويّ .

### [في الجناية على الحيوان]

قوله : «والأشبه : لا» قويّ .

قوله : «ولو أتلفه لا بالذكاة ، لزمته قيمته يوم إتلافه» إن لم تكن لبعض أجزائه قيمة ،

كالصوف والشعر ، وإلا وضع من القيمة .

ص٧٥ قوله : «وهو حكم في واقعة فلا تتعدّى» الأقوى اعتبار التفريط في الضمان وعدمه .

ويمكن حمل الرواية<sup>١</sup> على ما إذا أودعهم فقرّطوا .

### [في كفارة القتل]

ص٧٦ قوله : «ولو ظنّه حربياً ، فلا دية ، وعليه الكفارة» هذا إذا لم يكن أسيراً بأن يكون قادراً

على الخروج ولم يخرج ، أمّا الأسير فالأصحّ وجوب الدّية في قتله خطأ ؛ لعجزه

عن التخلص .

### [في العاقلة]

قوله : «وقيل : هم الذين يرثون دية القاتل» قال المصنّف في الشرائع : وفي هذا الإطلاق

وهم ، فإنّ الزوجين والمتقرّب بالأُم يرثون من الدّية وليسوا بعصبة ، وأيضاً فإنّ

الأُنثى المتقرّبة بالأب ترث من الدّية وليست بعصبة<sup>٢</sup> .

١ . أي رواية محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام في قضاء علي عليه السلام ، انظر الفقيه ، ج ٤ ، ص ١٢٧ ، باب نوادر الديّات ،

ح ٤٥٠ ؛ وتهذيب الأحكام ، ج ١٠ ، ص ٢٣١ ، باب ضمان النفوس وغيرها ، ح ٩١٠ .

٢ . شرائع الإسلام ، ج ٤ ، ص ٢٧١ .

ص ٤٧٧ قوله : «غير أنَّ في الرواية<sup>١</sup> ضعفاً» الأقوى أنَّها لا تحمل ما نقص .  
قوله : «أو مَنْ نصبه للحكومة» عموماً أو خصوصاً .

[نُتت الحاشية - لخاتم المجتهدين قدس الله روحه الشهيد الثاني الشيخ زين الدين - على النافع]<sup>٢</sup> .

١ . الكافي، ج ٧، ص ٣٦٥، باب العاقلة، ح ٤؛ تهذيب الاحكام، ج ١٠، ص ١٧٠، باب البيِّنات على القتل، ح ٦٦٩ .  
٢ . من نسخة «د» .

# الفهارس

١- فهرس الموضوعات

٢- فهرس مصادر التحقيق



## ١ - فهرس الموضوعات

٥	مقدمة التحقيق
٩	نماذج مصورة من المخطوطة
متن الكتاب	
١٣	مقدمة الماتن
١٤	كتاب الطهارة
١٤	المياه
١٤	منزوحات البئر
١٥	الماء المضاف
١٥	الاسار
١٦	الطهارة المائية
١٦	مكروهات التخلي
١٦	كيفية الوضوء
١٧	غسل الجنابة
١٨	غسل الحيض
١٩	غسل الاستحاضة والنفاس
١٩	احكام الاحتضار
٢٠	غسل الميت
٢٠	الكفن
٢١	الدفن
٢٢	الطهارة الترابية

٢٣	النجاسات
٢٥	الاولاني
٢٦	كتاب الصلاة
٢٦	عدد النوافل
٢٦	اوقات الصلاة
٢٨	القبلة
٢٩	لباس المصلّي
٣٠	مكان المصلّي
٣١	ما يسجد عليه
٣١	الاذان والإقامة
٣٣	افعال الصلاة
٣٣	التكبير
٣٣	القيام
٣٤	القراءة
٣٥	الركوع
٣٥	السجود
٣٦	التشهد
٣٦	السلام
٣٧	مندوبات الصلاة
٣٧	المبطلات
٣٨	صلاة الجمعة
٣٩	صلاة العيدين
٤٠	صلاة الكسوف
٤١	صلاة الجنازة
٤٣	صلاة الاستسقاء
٤٣	نافلة شهر رمضان
٤٤	الخلل الواقع في الصلاة
٤٦	قضاء الصلاة

٤٦	..... صلاة الجماعة
٤٩	..... أحكام المساجد
٤٩	..... صلاة الخوف
٤٩	..... صلاة المسافر
٥٢	..... كتاب الزكاة
٥٢	..... زكاة المال
٥٧	..... زكاة الفطر
٥٨	..... كتاب الخمس
٦٠	..... كتاب الصوم
٦٠	..... ما يمسك عنه الصائم
٦١	..... ما يوجب الكفارة والقضاء
٦٣	..... من لا يصح منه الصوم
٦٣	..... علامة شهر رمضان
٦٣	..... شرائط وجوب الصوم وقضائه
٦٤	..... الصوم المندوب
٦٥	..... الصوم المحظور
٦٧	..... كتاب الاعتكاف
٦٨	..... كتاب الحج
٦٨	..... شرائط حجة الإسلام
٦٩	..... القول في النيابة
٧٠	..... أنواع الحج
٧١	..... المواقيت
٧١	..... أفعال الحج
٧٣	..... التروك من الحرمات والمكروهات
٧٤	..... الوقوف بعرفات
٧٥	..... الوقوف بالمشعر
٧٥	..... مناسك منى



٧٦	أحكام الحلق
٧٧	الطواف
٧٨	السعي
٧٩	أحكام منى
٨٠	العمرة
٨٠	الإحصار والصدقة
٨١	الصيد
٨٤	باقي المخطورات
٨٧	كتاب الجهاد
٨٧	من يجب عليه
٨٨	من يجب جهادهم
٨٩	التوايع
٨٩	أحكام الأرضين
٩٠	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٩١	كتاب التجارة
٩١	ما يكتسب به
٩٢	البيع وآدابه
٩٣	الخيار
٩٤	لواحق البيع
٩٦	الربا
٩٧	الصرف
٩٨	بيع الثمار
٩٩	بيع الحيوان
١٠٠	السلف
١٠١	القرض
١٠٣	كتاب الرهن
١٠٥	كتاب الحجر

١٠٦	كتاب الضمان .....
١٠٦	ضمان المال .....
١٠٦	الحوالة .....
١٠٦	الكفالة .....
١٠٧	كتاب الصلح .....
١٠٨	كتاب الشركة .....
١٠٩	كتاب المضاربة .....
١١١	كتاب المزارعة والمساقاة .....
١١١	المزارعة .....
١١١	المساقاة .....
١١٢	كتاب الوديعة والعارية .....
١١٢	الوديعة .....
١١٢	العارية .....
١١٣	كتاب الإجارة .....
١١٥	كتاب الوكالة .....
١١٧	كتاب الوقوف والصدقات والهبات .....
١١٧	الوقف .....
١١٩	الصدقة .....
١١٩	الهيئة .....
١٢٠	كتاب السبق والرماية .....
١٢١	كتاب الوصايا .....
١٢١	الوصية .....
١٢١	الموصي .....
١٢١	الموصى له .....
١٢٢	الأوصياء .....
١٢٣	الموصى به .....

١٢٣	أحكام الوصية .
١٢٤	كتاب النكاح
١٢٤	النكاح الدائم
١٢٥	أولياء العقد .
١٢٥	أسباب التحريم .
١٢٥	مسائل
١٢٧	النكاح المنقطع
١٢٨	نكاح الإماء
١٢٩	العيوب
١٢٩	المهور .
١٣٠	القسم والشفاق
١٣٠	أحكام الأولاد . . . . .
١٣٠	الرضاع . . . . .
١٣١	النفقات
١٣٢	كتاب الطلاق . .
١٣٢	الصيغة . . . . .
١٣٢	أقسام الطلاق . . . . .
١٣٢	اللواحق . . . . .
١٣٣	العدّد
١٣٣	عدّة الوفاة . . . . .
١٣٣	المفقود
١٣٣	عدّة الإماء . . . . .
١٣٥	كتاب الخلع والمباراة . . . . .
١٣٦	كتاب الطّهار
١٣٨	كتاب الإيلاء
١٣٨	الكفّارات
١٣٩	خصال الكفّارة . . . . .

١٤٠	كتاب اللعان
١٤١	كتاب العتق
١٤١	الرق
١٤١	العتق
١٤٣	مسائل
١٤٥	كتاب التدبير والمكاتبه والاستيلاء
١٤٥	التدبير
١٤٦	المكاتبه
١٤٧	الاستيلاء
١٤٨	كتاب الإقرار
١٤٨	الإقرار
١٤٩	المقرئه
١٤٩	المقربه
١٥٠	الاستثناء
١٥١	الإقرار بالنسب
١٥٣	كتاب الإيمان
١٥٣	ما به تنعقد
١٥٤	الحالف
١٥٤	متعلق اليمين
١٥٦	كتاب النذور والعهود
١٥٦	الناذر
١٥٦	الصيغة
١٥٦	متعلق النذر
١٥٧	اللواحق
١٥٨	كتاب الصيد والذبائح
١٥٨	الصيد

١٥٩	الذابح والآلة
١٥٩	الكيفية...
١٦١	كتاب الأطعمة والأشربة
١٦١	حيوان البحر
١٦٢	الطير
١٦٢	الجامد
١٦٣	المائعات
١٦٣	اللواحق
١٦٥	كتاب الغصب
١٦٥	الغصب
١٦٦	الاحكام
١٦٦	اللواحق
١٦٧	كتاب الشفعة
١٦٧	ما ثبت فيه
١٦٨	الشفيع
١٦٨	كيفية الاخذ
١٧٠	كتاب إحياء الموات
١٧٢	كتاب اللقطة
١٧٢	اللقيط
١٧٣	الضوال
١٧٣	اللقطة
١٧٤	الاحكام
١٧٦	كتاب الموارث
١٧٦	موجبات الارث
١٧٦	موانع الارث
١٧٧	السهام

١٧٩	الأنساب
١٨١	ميراث الأزواج ..
١٨٢	الولاء ..
١٨٣	ميراث ابن الملاعة
١٨٣	ميراث ولد الزنى
١٨٣	سيرات الحمل
١٨٤	ميراث الخنثى .
١٨٥	ميراث الغرقى والمهدوم عليهم .
١٨٥	ميراث المجوس
١٨٦	حساب الفرائض
١٨٦	المناسبات ..
١٨٨	كتاب القضاء ..
١٨٨	صفات القاضي ..
١٨٨	آداب القضاء ..
١٨٩	وظائف الحاكم ..
١٨٩	جواب المدعى عليه
١٩٠	كيفية الاستحلاف ..
١٩١	المدعى ..
١٩٣	الاختلاف في الدعوى
١٩٣	تعارض البيّنات ..
١٩٤	كتاب الشهادات ..
١٩٤	صفات الشاهد ..
١٩٦	فيما يصير به شاهداً ..
١٩٧	الشهادة على الشهادة ..
١٩٧	اللواحق ..
١٩٩	كتاب الحدود ..
١٩٩	موجب الزنا ..

٢٠٠	حدّ الزنا . . . . .
٢٠١	اللواط . . . . .
٢٠٢	اللواط والسحق . . . . .
٢٠٢	حدّ القذف . . . . .
٢٠٣	أحكام القذف . . . . .
٢٠٣	حدّ المسكر . . . . .
٢٠٣	أحكام حدّ المسكر . . . . .
٢٠٤	حدّ السرقة . . . . .
٢٠٥	حدّ المحارب . . . . .
٢٠٥	إتيان البهائم ووطء الأموات وما يتبعه . . . . .
٢٠٦	كتاب القصاص . . . . .
٢٠٦	قصاص النفس . . . . .
٢٠٧	الشرائط المعتبرة في القصاص . . . . .
٢٠٩	كيفية الاستيفاء . . . . .
٢١٠	قصاص الطرف . . . . .
٢١١	كتاب الديّات . . . . .
٢١١	مقادير الديّات . . . . .
٢١٣	موجبات الضمان . . . . .
٢١٤	التسبيب . . . . .
٢١٥	الجناية على الاطراف . . . . .
٢١٦	الجناية على المنافع . . . . .
٢١٦	الشجاج والجراح . . . . .
٢١٦	دية الجنين . . . . .
٢١٧	الجناية على الحيوان . . . . .
٢١٧	كفارة القتل . . . . .
٢١٧	العاقلة . . . . .

## ٢ - فهرس مصادر التحقيق

«أ»

١ - «الاستبصار فيما اختلف من الاخبار» . لأبي جعفر شيخ الطائفة محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠) . إعداد السيد حسن الموسوي الخرسان . الطبعة الثالثة ، ٤ مجلدات ، طهران ، دار الكتب الإسلامية ، ١٣٩٠ هـ .

٢ - «الإعلام» ضمن «مصنفات الشيخ المفيد» ج ٩ . لأبي عبدالله محمد بن محمد بن النعمان البغدادي المعروف بالشيخ المفيد (٣٣٦ - ٤١٣) . تحقيق محمد الحسون . الطبعة الأولى ، قم ، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد ، ١٤١٣ هـ .

٣ - «أمل الأمل في علماء جبل عامل» . للشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (١٠٣٣ - ١١٠٤) . إعداد السيد أحمد الحسيني . الطبعة الأولى ، مجلدان ، بغداد ، مكتبة الأندلس ، ١٣٨٥ هـ .

٤ - «الانتصار» . لأبي القاسم علي بن الحسين الموسوي المعروف بالشریف المرتضى وعلم الهدى (٣٥٥ - ٤٣٦) . قم ، مؤسسة النشر الإسلامي ، ١٤١٥ هـ .

٥ - «إيضاح الفوائد في شرح إشكالات القواعد» . لفخر المحققين محمد بن الحسن بن يوسف الحلبي (٦٨٢ - ٧٧١) . إعداد عدة من العلماء . الطبعة الثانية ، ٤ مجلدات ، طهران و قم ، بنياد فرهنگ إسلامي كوشان پور وإسماعيليان ، ١٣٦٣ هـ . ش .

«ب»

٦ - «بدائع الصنائع» (كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع) . لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني ، الملقب بملك العلماء (م ٥٨٧) . الطبعة الثانية ، ٧ مجلدات ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

«ت»

٧ - «التبيان في تفسير القرآن» . لأبي جعفر شيخ الطائفة محمد بن الحسن المعروف بالشيخ



- الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠). إعداد أحمد حبيب قصير العاملي. ١٠ مجلدات، قم، دار الكتب العلمية.
- ٨ - «تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية». للعلامة الحلّي جمال الدين حسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨ - ٧٢٦). الطبعة الثانية، جزءان في مجلد واحد، قم، مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث [بالأوفست عن طبعته الحجرية].
- ٩ - «تذكرة الفقهاء». للعلامة الحلّي جمال الدين حسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨ - ٧٢٦). تحقيق مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث. الطبعة الأولى، صدر منه حتى الآن ١١ مجلدًا، قم، مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، ١٤١٤ هـ - ١٤١٧ هـ والطبعة الحجرية، مجلدان، منشورات المكتبة المرتضوية.
- ١٠ - «التراث العربي في خزانة مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي». للسيد أحمد الحسيني. الطبعة الأولى، ٦ مجلدات، قم، مكتبة آية الله المرعشي، ١٤١٤ هـ.
- ١١ - «تفسير القمي». لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمي (ق ٣ - ٤). تصحيح السيد طيّب الموسوي الجزائري، الطبعة الثالثة، مجلدان، قم، مؤسسة دار الكتاب، ١٤٠٤ هـ.
- ١٢ - «التنقيح الرائع لمختصر الشرائع». لجمال الدين المقداد بن عبد الله السيوري الحلّي المعروف بالفاضل المقداد (م ٨٢٦ هـ). تحقيق السيد عبد اللطيف الكوهكسري. الطبعة الأولى، ٤ مجلدات، قم، مكتبة آية الله المرعشي، ١٤٠٤ هـ.
- ١٣ - «تهذيب الأحكام». لأبي جعفر شيخ الطائفة محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠). إعداد السيد حسن الموسوي الخرسان. الطبعة الثالثة، ١٠ مجلدات، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٤ هـ ش.

## «ج»

- ١٤ - «الجامع للشرائع». لنجيب الدين يحيى بن أحمد بن سعيد الحلّي الهذلي (٦٠١ - ٦٨٩/٦٩٠). إعداد عدة من الفضلاء. الطبعة الأولى، قم، مؤسسة سيد الشهداء (عليه السلام) العلمية، ١٤٠٥ هـ.
- ١٥ - «جامع المقاصد في شرح القواعد». للمحقق الثاني علي بن الحسين بن عبد العالي الكركي (٨٦٨ - ٩٤٠). تحقيق مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث. الطبعة الأولى، ١٣ مجلدًا، قم، مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، ١٤٠٨ - ١٤١١ هـ.
- ١٦ - «جمل العلم والعمل». لأبي القاسم علي بن الحسين الموسوي المعروف بالشريف

المرتضى وعلم الهدى (٣٥٥-٤٣٦). إعداد رشيد الصفّار. الطبعة الأولى، النجف الأشرف، مطبعة النعمان، ١٣٧٨ هـ / ١٩٦٧ م.

١٧ - «الجمل والعقود» ضمن «الرسائل العشر». لأبي جعفر شيخ الطائفة محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠). [الطبعة الأولى] قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٣ هـ.

١٨ - «جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام». للشيخ محمد حسن بن باقر النجفي (م ١٢٦١). إعداد عدة من الفضلاء. الطبعة السادسة، ٤٣ مجلداً، طهران، دارالكتب الإسلامية، ١٣٩٨ هـ.

### «ح»

١٩ - «حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء». لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال. الطبعة الأولى، ٨ مجلدات، عمان، مكتبة الرسالة الحديثة، ١٩٨٨ م.

### «خ»

٢٠ - «الخلاف». لأبي جعفر شيخ الطائفة محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠). الطبعة الأولى، ٦ مجلدات، قم، مؤسسة النشر الإسلامي. ١٤٠٧-١٤١٧ هـ.

### «د»

٢١ - «الدُرُ المنثور من المأثور وغير المأثور». لعلي بن محمد بن الحسن بن زين الدين الجبعي العاملي (١٠١٤ - ١١٠٣). إعداد السيّد أحمد الحسيني. الطبعة الأولى، مجلّدان، قم، ١٣٩٨ هـ.

٢٢ - «الدروس الشرعية في فقه الإمامية». للشهيد الأوّل شمس الدين محمد بن مكّي العاملي (م ٧٨٦). تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي. الطبعة الأولى، ٣ مجلدات، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٢ - ١٤١٤ هـ.

### «ذ»

٢٣ - «الذريعة إلى تصانيف الشيعة». للشيخ محمد محسن آقا بزرك الطهراني (١٢٩٣-١٣٨٩). الطبعة الثانية، ٢٥ جزءاً في ٢٨ مجلداً (الجزء ٩ في ٤ مجلدات). بيروت دارالاضواء، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

٢٤ - «ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة». للشهيد الأوّل شمس الدين محمد بن مكّي العاملي

(م ٧٨٦). تحقيق مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث. الطبعة الأولى، ٤ مجلدات. قم، مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، ١٤١٩ هـ.

«ر»

٢٥- «رسائل الشريف المرتضى». لأبي القاسم علي بن الحسين الموسوي المعروف بالشريف المرتضى وعلم الهدى (٣٥٥ - ٤٣٦). إعداد السيد مهدي الرجائي. ٤ مجلدات، بيروت، مؤسسة النور للمطبوعات.

٢٦- «روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات». للسيد محمد باقر الخوانساري الإصفهاني (١٢٢٦ - ١٣١٣). إعداد أسدالله إسماعيليان. ٨ مجلدات، قم، إسماعيليان، ١٣٩٠ هـ.

٢٧- «رياض العلماء وحياض الفضلاء». للميرزا عبدالله الأفندي الإصفهاني (١٠٦٧ - حوالي ١١٣٤). إعداد السيد أحمد الحسيني، الطبعة الأولى، ٦ مجلدات، قم، مكتبة آية الله المرعشي، ١٤٠١ هـ.

«س»

٢٨- «السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي». لمحمد بن منصور بن أحمد بن إدريس العجلي الحلبي (٥٤٣ - ٥٩٨). إعداد مؤسسة النشر الإسلامي. الطبعة الأولى، ٣ مجلدات، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٠ - ١٤١١ هـ.

٢٩- «سنن ابن ماجة». لأبي عبدالله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني (٢٠٧/٢٠٩ - ٢٧٣/٢٧٥). تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. مجلدان، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٣٠- «سنن أبي داود». لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢ - ٢٧٥). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. ٤ مجلدات، دار إحياء السنة النبوية.

٣١- «سنن الترمذي». لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩). تحقيق أحمد محمد شاكر. ٥ مجلدات، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٣٢- «سنن الدارمي». لأبي محمد عبدالله بن بهرام الدارمي (١٨١ - ٢٥٥). مجلدان، [بيروت]، دار الفكر، ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨ م.

«ش»

٣٣- «شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام». للمحقق الحلبي نجم الدين جعفر بن حسن بن يحيى بن سعيد الهذلي (٦٠٢ - ٦٧٦). إعداد عبد الحسين محمد علي البقال.

٤ مجلدات، بيروت، دارالأضواء، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م.

«ص»

٣٤- «الصحيح تاج اللغة وصحاح العربية». لإسماعيل بن حمّاد الجوهري (م ٣٩٣). تحقيق أحمد عبدالغفور عطار. الطبعة الأولى، ٤ مجلدات، طهران، انتشارات أميرى، ١٣٦٨ ش [بالأوفست عن طبعة بيروت، دارالعلم للملايين].

٣٥- «صحيح البخاري». لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ - ٢٥٦). تحقيق مصطفى ديب البغا. الطبعة الرابعة، ٦ مجلدات + الفهرس، دمشق وبيروت، دارابن كثير واليامة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠ م.

٣٦- «صحيح مسلم». لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١). تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة الأولى، ٤ مجلدات، بيروت، دارإحياء التراث العربي، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م.

«ع»

٣٧- «عدة الداعي ونجاح الساعي». لأحمد بن فهد الحلبي (م ٨٤١). تصحيح و تعليق أحمد الموحدى القمي. قم، مكتبة الوجداني.

٣٨- «عوالي اللالكى العزيزية في الأحاديث الدينية». للشيخ محمد بن علي بن إبراهيم الأحسائي المعروف بابن أبي جمهور (م أوائل القرن العاشر). تحقيق مجتبى العراقي. الطبعة الأولى، ٤ مجلدات، قم، مطبعة سيد الشهداء، ١٤٠٣ - ١٤٠٥ هـ.

٣٩- «العين». لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ - ١٧٥). تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. الطبعة الأولى، ٨ مجلدات + الفهرس، قم، مؤسسة دارالهجرة، ١٤٠٥ هـ.

«غ»

٤٠- «غاية المراد في شرح نكت الإرشاد». لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن مكّي المعروف بالشهيد الأوّل (٧٣٤ - ٧٨٦). تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ٤ مجلدات، قم، مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، ١٤١٤ - ١٤٢١ هـ.

«ف»

٤١- «الفتاوي الهندية». لفخر الدين حسن بن منصور الأوزجندی الفرغاني (م ٢٩٥). الطبعة الثانية، ٦ مجلدات، بيروت، دارإحياء التراث العربي، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.

- ٤٢ - «الفقيه» (كتاب من لايحضره الفقيه). لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ). إعداد السيد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة السادسة، ٤ مجلدات، بيروت، دارالأضواء، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- ٤٣ - «فهرست نسخه های خطی کتابخانه آية الله العظمى الكلبايگاني». صدر منه ٤ مجلدات حتى الآن، قم، ١٣٥٧ - ١٣٧٨ هـ. ش.
- ٤٤ - «فهرست نسخه های خطی کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران». لمحمد تقی دانش پژوه و علي نقی المنزوي. [الطبعة الأولى]، ١٨ مجلدًا، طهران، جامعة طهران، ١٣٣٠ - ١٣٦٤ هـ. ش.
- ٤٥ - «فهرست نسخه های خطی کتابخانه مدرسه فیضیه قم». للشيخ رضا الأستاذي. [الطبعة الأولى]، مجلدان، قم، ١٣٩٦ هـ.
- «ق»
- ٤٦ - «القاموس المحيط». لأبي طاهر مجدالدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٧٢٩-٨١٧). ٤ مجلدات، بيروت، دارالجيل.
- ٤٧ - «قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام». للعلامة الحلبي جمال الدين حسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨ - ٧٢٦). تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي. الطبعة الأولى، ٣ مجلدات، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٣ - ١٤١٩ هـ.
- «ك»
- ٤٨ - «الكافي». لأبي جعفر ثقة الإسلام محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (م ٣٢٩ هـ). تحقيق علي أكبر الغفاري. الطبعة الرابعة، ٨ مجلدات، بيروت، دارصعب ودارالتعارف، ١٤٠١ هـ. [بالأوفست عن طبعة دارالكتب الإسلامية بطهران].
- ٤٩ - «الكافي في الفقه». لأبي الصلاح الحلبي تقي الدين بن نجم (٣٧٤ - ٤٤٧). تحقيق رضا الأستاذي، إصفهان، مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ١٤٠٣ هـ.
- ٥٠ - «كشف الرموز» لزين الدين أبي علي الحسن بن أبي طالب بن أبي المجد اليوسفي المعروف بالفاضل الآبي (م بعد ٦٧٢). إعداد الشيخ علي پناه الاشتهادي وآقا حسين اليزدي. الطبعة الأولى، مجلدان، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٨ - ١٤١٠ هـ.
- ٥١ - «كشف الغمة في معرفة الأئمة». لعلي بن عيسى بن أبي الفتح الأربلي (م ٦٩٣). ٣ مجلدات، بيروت، دارالكتاب الإسلامي، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.

٥٢ - «كنز العمال في سنن الاقوال والافعال» . لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (٨٨٨ - ٩٧٥) . إعداد بكري حياني وصفوة السقا . الطبعة الخامسة ، ١٨ مجلداً ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

«ل»

٥٣ - «لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث» . للشيخ يوسف بن أحمد البحراني (١١٠٧ - ١١٨٦) . تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم . الطبعة الثانية ، قم ، مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث .

«م»

٥٤ - «المبسوط» . لأبي جعفر شيخ الطائفة محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠) . إعداد السيد محمد تقي الكشفي ومحمد باقر البهودي . الطبعة الثانية ، ١٨ جزءاً في ٤ مجلدات ، طهران ، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية ، ١٣٨٧ - ١٣٩٣ هـ .

٥٥ - «مبسوط السرخسي» . لشمس الدين السرخسي الحنفي محمد بن أحمد بن أبي سهل (٤٨٣) . ٣٠ جزءاً في ١٥ مجلداً + الفهرس ، بيروت ، دارالمعرفة ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

٥٦ - «مجمع البحرين ومطلع النيرين» . للشيخ فخر الدين الطريحي (٩٧٩ - ١٠٨٧) . إعداد السيد أحمد الحسيني . ٦ مجلدات ، طهران ، المكتبة المرتضوية ، ١٣٦٥ هـ ش .

٥٧ - «المجموع شرح المهذب» . لأبي زكريا يحيى بن شرف النَوَوِي الشافعي (٦٧٦) . ٢٠ مجلداً ، [بيروت] ، دارالفكر .

٥٨ - «المختصر النافع» . للمحقق الحلبي نجم الدين جعفر بن حسن بن يحيى بن سعيد الهذلي (٦٠٢ - ٦٧٦) . تحقيق قسم الدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ، قم ، مؤسسة البعثة ، ١٤١٣ هـ .

٥٩ - «مختلف الشيعة في أحكام الشريعة» . للعلامة الحلبي جمال الدين حسن بن يوسف بن المطهر (٦٠٢ - ٦٧٦) . تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ٩ مجلدات + الفهرس ، قم ، مكتبة الإعلام الإسلامي ، ١٤١٢ - ١٤٢٠ هـ .

٦٠ - «المراسم» لسلاطين عبدالعزيز الديلمي (ت ٤٤٨ / ٤٦٣) . إعداد محمود البستاني . قم ، منشورات الحرمين ، ١٤٠٤ هـ .

٦١ - «مسالك الافهام إلى تنقيح شرائع الإسلام» . للشهيد الثاني زين الدين بن علي بن أحمد

- العالمي (٩١١ - ٩٦٥). تحقيق مؤسسة المعارف الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٥ مجلدًا، قم، مؤسسة المعارف الإسلامية، ١٤١٣ - ١٤١٩ هـ.
- ٦٢ - «مسائل الناصريات». لأبي القاسم علي بن الحسين الموسوي المعروف بالشريف المرتضى وعلم الهدى (٣٥٥ - ٤٣٦). تحقيق مركز البحوث والدراسات العلمية. قم، مؤسسة الهدى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.
- ٦٣ - «مسند أحمد» لأحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١). الطبعة الأولى، ٩ مجلدات، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.
- ٦٤ - «مصابح المتجهّد». لأبي جعفر شيخ الطائفة محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠). تحقيق علي أصغر مرواريد. الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة فقه الشيعة، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.
- ٦٥ - «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير». لأحمد بن محمد بن علي الفيومي (م حوالي ٧٧٠). جزءان في مجلّد واحد، قم، دار الهجرة، ١٤٠٥ هـ.
- ٦٦ - «معاني الأخبار». لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ). تحقيق علي أكبر الغفاري. قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٣٦١ هـ. ش.
- ٦٧ - «المعتبر في شرح المختصر». للمحقّق الحليّ نجم الدين جعفر بن حسن بن يحيى بن سعيد الهذلي (٦٠٢ - ٦٧٦). إعداد عدّة من الطلاب. الطبعة الأولى، مجلدان، قم، مؤسسة سيّد الشهداء (عليه السلام)، ١٣٦٤ هـ. ش.
- ٦٨ - «معجم البلدان». لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (٥٧٤ - ٦٢٦). ٥ مجلدات، بيروت، دار صادر، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.
- ٦٩ - «المعجم الوسيط». لدكتور إبراهيم أنيس، الدكتور عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد خلف الله أحمد، الطبعة الخامسة، طهران، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ١٤١٦ هـ / ١٣٧٤ هـ. ش.
- ٧٠ - «المغني». لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (٥٤١ - ٦٢٠). الطبعة الأولى، ١٤ مجلدًا، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
- ٧١ - «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب». لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (٧٠٨ - ٧٦١). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. جزءان في مجلّد واحد،

بيروت، دارالكتاب العربي .

٧٢- «معني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» . لمحمد بن أحمد الشربيني الخطيب الشافعي (م ٩٧٧) . ٤ مجلدات، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٧ هـ/ ١٩٥٨ م .  
٧٣- «مفتاح الكرامة في شرح قواعد الأحكام» . للسيد محمد جواد الحسيني العاملي (م حوالي ١٢٢٧) . ١٠ مجلدات، قم، مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث .

٧٤- «مقدمه اي برفقه شيعه» . للسيد حسين المدرسي الطباطبائي . ترجمة محمد آصف فكرت . الطبعة الأولى، مشهد، مجمع البحوث الإسلامية، ١٣٦٨ هـ . ش .

٧٥- «المقنع» . لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١) . قم، مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، ١٤١٥ هـ .

٧٦- «المقنعة» . لأبي عبدالله محمد بن محمد بن نعمان البغدادي المعروف بالشيخ المفيد (٣٣٦- ٤١٣) . إعداد مؤسسة النشر الإسلامي . الطبعة الثانية، قم، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ .

٧٧- «المهذب» . للقاضي ابن البرآج أبي القاسم عبدالعزيز بن تحرير بن عبدالعزيز (حوالي ٤٠٠- ٤٨١) . إعداد عدة من الفضلاء . الطبعة الأولى، مجلدان، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٦ هـ .

٧٨- «المهذب البارع في شرح المختصر النافع» . لأبي العباس أحمد بن محمد بن فهد الحلبي الأسدي (٧٥٧- ٨٤١) . تحقيق مجتبى العراقي . الطبعة الأولى، ٥ مجلدات، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٧- ١٤١٣ هـ .

٧٩- «الموجز الحاوي» ضمن «الرسائل العشر» . لأبي العباس أحمد بن محمد بن فهد الحلبي الأسدي (٧٥٧- ٨٤١) . تحقيق السيد مهدي الرجائي . الطبعة الأولى، قم، مكتبة آية الله المرعشي، ١٤٠٩ هـ .

## «ن»

٨٠- «النهاية في غريب الحديث والأثر» . لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري (٥٤٤- ٦٠٦) . تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي . الطبعة الرابعة، ٥ مجلدات، قم، مؤسسة إسماعيليان، ١٣٦٣ ش .  
[بالأوفست عن طبعة بيروت] .

٨١- «النهاية في مجرد الفقه والفتاوى» . لأبي جعفر شيخ الطائفة محمد بن الحسن المعروف



بالشيخ الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠). الطبعة الثانية، بيروت، دارالكتاب العربي، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.

٨٢- «النهاية ونكتها». لأبي جعفر شيخ الطائفة محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠) و للمحقق الحلّي نجم الدين جعفر بن حسن بن يحيى بن سعيد الهذلي (٦٠٢ - ٦٧٦). تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي. الطبعة الأولى، ٣ مجلدات، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٢ هـ.

٨٣- «نهج الحقّ وكشف الصدق». للعلامة الحلّي جمال الدين حسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨ - ٧٢٦). تعليق الشيخ عين الله الحسيني الأرموي، قم، مؤسسة دارالهجرة، ١٤٠٧ هـ.

#### «و»

٨٤- «الوسيلة إلى نيل الفضيلة». لعماد الدين أبي جعفر محمد بن علي الطوسي المعروف بابن حمزة (القرن ٦). إعداد الشيخ محمد الحسون. الطبعة الأولى، قم، مكتبة آية الله المرعشي، ١٤٠٨ هـ.

